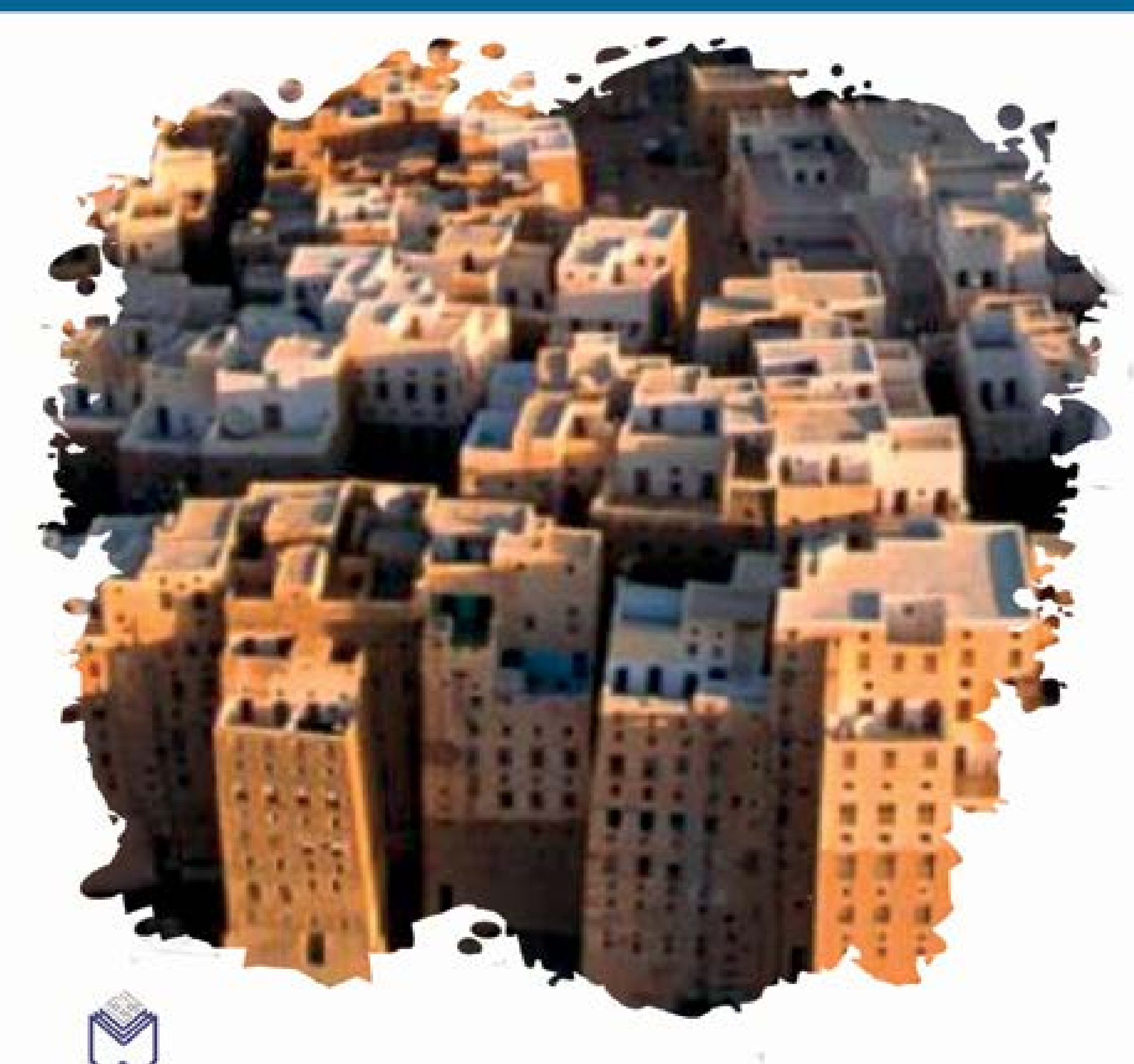
حضرموت تحت الركام



صالح حسين الفردي

دار الوفاق
DAR AL WEFAQ

حضرموت
تحت الركام



© **دار الوفاق الحديثة للنشر والتوزيع**

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية: 20098/ 2021

الترقيم الدولي: 978-977-85776-7-9

الكتاب: حضرموت تحت الركام

المؤلف: صالح حسين الفردي

القياس: 17 × 24 سم

الصفحات: 204 ص

الطبعة الأولى

1444هـ - 2022م



حضرموت
تحت الركام

صالح حسين الفردي


بسم الله الرحمن الرحيم


+2010008170225

إهداء

إلى الباقين في قلبي أبدا:

أبي وأمي

وأخي (ناجي)

يرحمهم الله

هذه بذرة

من نبتكم النبيل.

صالح الفردي

السبت: 21 - أغسطس - 2020م



شكرٌ وامتنانٌ

لا تقوّى الكلمات عن التعبير عن خالص الشكر وجزيل الامتنان للشيخ الفاضل محمد بن سالم بن علي جابر رئيس مجلس إدارة دار الوفاق للدراسات والنشر، لحرصه وعنايته الشديدين لتنسيق وتجهيز وطباعة مجموعة مقالاتي الممتدة لأكثر من عشرين عامًا بين دفتي كتاب (حضرموت تحت الرّكام) ..

فله وللزملاء في الدار - أكرر - كل الشكر والامتنان.



مقدمة

عندما بدأت الكتابة في الصحافة المحلية، لم يدر بخلدي إنني -ذات يوم -سوف أشرع في جمع كلِّ ما كتبت لإعادة نشره بين دفتي كتاب، فيصبح بين يدي القارىء الكريم.

وعلى الرغم من تشعّب مجالات الكتابة التي خضتها خلال الثلاثين السنة الماضية - ثقافيًا وصحفيًا وأدبيًا ورياضيًا وسياسيًا - إلا إن الكتابة السياسية والاجتماعية استهوتني كثيراً، وقد اسهم ما آل إليه سوء الأوضاع في حضرموت خاصة والوطن الجنوبي عامة بعد حرب صيف 1994م في تبلور رؤيتي وتعميق قناعاتي عن منهجية التدمير لكلّ مكونات ومكنونات حضرموت بوصفها (البقرة الحلوب) لقوى الهيمنة والفيد والسلب والنهب القادمة من صنعاء، لذا اخذت هذه الكتابات - في سنوات الصمت - الحيز الكبير من انشغالاتي التي توزعت على عديد من الصحف المحلية، ولكن تبقى (الأيام العدنية) هي صاحبة الحظوة الكبيرة في نشر هذه المقالات التي انحصرت فيما أصاب حضرموت عامة والمكلا خاصة من انتكاسات وتدمير ممنهج في مجالات الحياة كافة، وحاولت هذه الكتابات - حينها - تعرية الكثير من الوجوه الحضرمية التي ارتضت وارتهنت لهذه المشاريع التدميرية لتراب الأرض الحضرمية، تارة من منطلق حزبي ضيِّق وتارة من منطلق حرق المراحل والوصول إلى دفة المسؤوليات وتفخيم الذوات الهشّة إلا من بيع الضمير والاتجار بالوطن.

واليوم - عزيزي القارىء الكريم - وقد اجتمعت هذه المقالات في هذا الكتاب الذي اتخذت له عنوان: (حضرموت تحت الركام) مستعيراً إياه من مقالٍ كتبته بعد كارثة الأمطار والسيول التي اجتاحت مدن وقرى وأرياف حضرموت - ساحلاً ووادياً وصحراء وهضبة - في الثامن والعشرين من أكتوبر من العام 2008م، فسقطت حضرموت تحت ركام مشاريع الزيف والبهتان وتاجر القوم بوجيعتها، ولم تزل تدفع الثمن الباهظ المتمثل في سوء الخدمات وعبثية المشاريع، وقد نشر المقال في الصفحة الأخيرة من صحيفة الأيام في صبيحة الخميس السادس من نوفمبر 2008م.

لذا ستجد – عزيزي القارىء الكريم – في الصفحات القادمة مجموعة المقالات التي كتبتها في فترات متباعدة وكانت صدى لأحداث ووقائع ومخططات تسري كالنار تحت الهشيم لاستمرار بقاء حضرموت تحت ركام الإهمال ومعاول الهدم والتجريف في كل مقوماتها ومكنوناتها، فلعلك تجد فيها ما يعيد لك الصورة الحقيقية لحضرموت التي كانت وما وصلت إليه حضرموت – اليوم – بفعل هذه السياسية التدميرية الممنهجة التي لم تزل حضرموت تدفع ثمنها في كل شارقة صباح.

والله ولي التوفيق...

الفردي

الأحد: 1 يونيو 2020م

حضرموت تحت الركام

لـم يعـد الأمر سرًا علينا أن نخفيه أو حادثًا صغيرًا يجب أن نتجاهله، فالأمر جلل والواقع أكثر بؤسا وقتامة من كل الرتوش التي يحاول البعض أن يضعها على الصورة العبثية أو خلفيتها الضبابية، وأكثر مرارة مما يذهب إليه البعض الآخر في التغاضي والسير في الركب، كالذي يحمل الأسفار ولم يعد يرى ما يبصره الآخرون في زوايا المكان كل المكان بمداه واتساعه الرحيب، إذ إن هناك حقائق واضحة، حضرموت تحت الركام بعد هطول الأمطار، صارت بين عشية وضحاها مطمورة بين أكوام الطين ومخلفات البناء الطيني المتهالك في كثير من قرى الوادي وبين بقايا ما سميت زورًا وبهتانًا بنية تحتية تفوق المعجزات في هوجة (180) يومًا عمل دون حسيب أو رقيب أو خطط عملية حقيقية تبدأ بالمهم قبل الذهاب إلى الأهم.

هي هوجة حمل الكثير مباخر النفاق فيها ليرسم أمجادًا وهمية لوجوه أثرت من خيرها ثراءً فاحشًا، غزلها بخيوط التغاضي والزيف ومداراة الحقيقة ليعلنوا لنا أن حضرموت لم تعد في حاجة إلى مشروعات بنية تحتية، إذ علينا أن ننتقل بها إلى مرحلة الاستثمار السياحي والصناعي (وهات يا مؤتمرات) لتأتي هذه الرحمة الربانية كاشفة للكثير من الحقائق التي يحاول ثالوث الزيف والنفاق والوهم أن يطمسها، ولن ينجح، فلم يعد في الخواطر مكان أو مكانة لكل من أبقى أهلها (ماسكين القرون) ليحلب غيرها ضروعها الضاجة بالحليب المغذي.

ومن تلك الحقائق التي برزت للعيان أن المناطق التي يجري تحتها الذهب الأسود لم يحصد أهلها إلا الحصرم، لذا يقطنون المنازل الهرمة دون أن تتحسن حالتهم المعيشية، ودون أن يحصل أولادهم على فرص عمل كريمة في تلك الشركات النفطية العملاقة، فبدت حالة البؤس والفاقة والعوز جلية لمن يضم في صدره قلبًا من لحم ودم وشرايين، وكشفت هذه المأساة خيوط العنكبوت التي تتشابك بين من يقع على عاتقهم إيصال صوت الضحايا عاليًا، وهم ممثلوهم في المجالس المحلية والنيابية، فبدأ الممثلون يتقنون التمثيل الهزلي دون غيره من المواقف الجادة،ومايزال الكثير منهم يتحدث مبتسمًا عن تلك الوجيعة التي أصابت أهله وناسه، وليتهم تخلوا عن السيارات الفارهة والبدلات الباذخة والأرصدة عابرة الحدود، في مثل هذه المحنة العصيبة وعادوا إلى ما كانوا عليه قبل الولوج لنفق المصلحة والتربيطات التي لم تعد خافية على غشيم.

وهناك حقيقة ثانية عرتها تلك الرحمة الربانية تجلت في جرفها لكل المشروعات (السفري) التي أعطيت في خفاء، والشفافية منها براء، لتجد حضرموت نفسها عارية من العلائق المبهرجة لمشروعات لاتغني ولاتحمي من سيل، ومازالت تدفع فاتورتها بعد أن خلص سيل الفساد إلى ما يرغب فيه، وذهبت الطيور بارزاقها، فمن يحاسب من؟!.

والوجيعة مستمرة من خلال الوجوه نفسها التي تسببت في كارثة البنية التحتية، إذ تعود اليوم لتضع من المبررات ما يخجل العبيط، وقد أدركت أن فرصة (الهبر) الجديدة لن يلتفت إليها أحد، فالكل منكوب ويبحث عن الخلاص ولو بشق تمرة، ولو أن هذا العبث والتدمير لمشروعات الطرقات والمياه والكهرباء الذي بلغت خسائره ملايين المليارات وضع تحت المجهر

الوطني الخالص لكشف عن منظومات فساد سرت وتسري كالنار في هشيم الجسد الحضرمي، ولكن السؤال سيتكرر، من يحاسب من؟!. ومن يستطيع أن يرفع هذه الملفات في وجه المواطن مرة واحدة، خاصة المعارضة وصحفها الكثيرة ليبرئ ذمته الانتخابية قبل الجولة النيابية القادمة.

خلاصة القول، سقطت حضرموت تحت الركام، وستظل تعاني هذا السقوط، ولكنها ستنهض كالعنقاء، فمن كبد المأساة تلوح حضرموت التاريخ والأصالة والتراث.

الأيام: الخميس/الجمعة: 7/6 نوفمبر 2008م.

ثنائية القات والقوت في ثقافة حضرموت

تجاوبًا مع ما كتبه الأخ د. سعيد سالم الجريري في عدد «الأيام» الغراء رقم (5015) بعنوان «مفارقة القات والقوت في تظاهرة حضرموت» وكذلك ما جاء في موضوع الأخ د. عبدالله سعيد باحاج في عدد «الأيام» 5022 الموسوم «في طريقنا الى مجلس التعاون.. صراع القات والقوت في حضرموت»، وعلى صدى ما أثاره هذان الموضوعان اللذان مسّا به مسًّا عميقًا قضية حياتية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وهي من أهم القضايا التي تركت دون مواجهة من قبل الكثيرين الذين يقع عليهم سبق المواجهة، بحكم تصدرهم لتمثيل المجتمع الحضرمي «أصحاب المصالح والمنافع» وكذلك الذين يتغلغلون في شرايينه الحياتية، ولكنهم للأسف أول من يقع عليهم اللوم في استفحال هذه الظاهرة، وما يصحبها من سلوكيات ليست من الخصوصية، و الأصالة، والتراث، والتاريخ في شيء وهي أبعد ما تكون عن هذه المكونات، ففي حين جاء الموضوعان ليدلا على مسكوت عنه، أُريد له أن يظل طي الكتمان، وحقيقة تفاعل الرأي العام بحضرموت الذي أثبت أن ثقافة الوعي، ووعي الثقافة هو الفيصل الحقيقي بين من يعمد إلى توفير مناخ ثقافي حقيقي خال من الدخان وبين من يسعى جاهدًا في جعل جلسات العشب الأخضر والمرافق الأثيري له (الدخان) هي عنوان المجد الثقافي والحضور المجتمعي والتمثيل الواجهة والمرجعية لكل ألوان الطيف في المشهد الثقافي - الراكد - بحضرموت.

وبوقفة مع نموذجين من النماذج التي تصب في خدمة الوعي وثقافته، تظهر جليًا مفارقة (القات -القوت) في حضرموت، ففي حين تلقف الكثير

من المهتمين بالشأن الادبي والإبداعي خطوة قيادة اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بالمكلا بجعل أمسياته الأربعائية الثقافية خالية من (القات والدخان)، في وقت راهن الكثيرون فيه على انسحاب النخب عن هذه الأمسيات تحت مبرر أن جلسات الدخان والقات هي آلية حديثة تجمع الناس على مناقشة القضايا الحياتية كافة.

ولكن ما حدث هو العكس تمامًا فقد جاءت هذه الخطوة تؤكد أن الانعتاق من لوثة القات وتوابعه قد عادت بالنفع الحقيقي والقوت النقي الخالي من الكيماويات السرطانية التي تشل الحركة - وإن جعلتك تنتفض لبرهة من أثر المرض وليس العافية - فتكثف العمل الاتحادي بانتظام مجلة «آفاق» الأدبية التي تصدرها سكرتارية الاتحاد، وعادت بثوب جديد وتواصل عميق مع الكثير من المبدعين في وطننا اليمني وخارجه وانسجمت الرؤى واتجهت إلى فعل يتلوه فعل اوسع، حتى اصبحت مجلة «آفاق» التراث الشعبي قاب قوسين أو أدنى من الصدور، وبدأت تفكر قيادة الاتحاد في إصدار أول مجلة للطفل بعموم اليمن، متخصصة بإبداعات الأطفال، فهي منهم وإليهم بإشراف متخصصين في أدب الطفل. هذه المنظومة الثقافية الأدبية انعكست إيجابًا على الحراك الثقافي بمدينة المكلا.

وأصبحت عنوانا يشع ضياء في زمن العتمة الثقافية الرسمية، وبذلك تكون بادرة اتحاد إبداعي بلا قات قد جعلت منه اتحاد القوت الروحي والزاد المعرفي، وما أحوجنا إليه.

أما النموذج الآخر، فيشمل الكثير من المنتديات والجمعيات المحسوبة -خطأ -على الثقافة والإبداع وهي منه براء، خاصة في المدن الرئيسية (المكلا، الشحر، غيل باوزير، الديس الشرقية)، ومن المفارقات المؤلمة أن رواد هذه

المنتديات والجمعيات هم لفيف من الباحثين عن (لوكندة) لقضاء فسحة المزاج، ولكن الصاعق في الأمر أن نجد العديد من قيادة جامعة حضرموت وأساتذتها وهم من حملة الدكتوراه، يحرصون على التواجد في هذه الفعاليات، مقدمين بذلك نموذجًا سيئًا للجيل الجديد، جيل العلم وتقنيات العصر والحداثة، جيل المستقبل.

وتعمد هذه القيادات الجامعية إلى الانسحاب من كل أوجه النشاط الإبداعي الأخرى، وهو ما يتضح في عدم تفاعلهم مع قضايا الوطن والمواطن، وإعادة الوجه الحضاري لقيم العلم ورسالة الأستاذ النموذج فهل يتعظون ؟!.

كما أن هذه الظواهر تخلخل الأهداف التربوية والتعليمية في المجتمع من خلال تسويق هذه الظواهر وجعلها طريقًا للحضور المجتمعي، فهل يدرك القائمون عليها خطورة ما يفعلون؟!.

وإذا كانت هذه المنتديات والجمعيات التي تجد الدعم الكبير من السلطة، خاصة مكتب الشؤون الاجتماعية، قد وضعت عند إنشاء كياناتها الحفاظ على التراث ونشر الوعي المعرفي والثقافي، وهو القوت اليومي الذي استطعنا أن ننشره في أرجاء الكون، في زمن بعيد، مقدمين الأوائل من أجدادنا نماذج مشرفة ومضيئة في تاريخ البشري.

فماذا نقول عن أحفاد اليوم؟! أليس القات قد زاحم القوت الثقافي بحضرموت؟! ولكن إلى حين.

الأيام: العدد: (5028) 28 فبراير 2007م.

حضرموت بلا قات، كيف ؟!

عادت مشكلة تعاطي القات في حضرموت إلى الواجهة مجددًا في اليومين الماضيين، وبدأت تتعالى أصوات كثيرة في المجتمع، علماء دين، أدباء وكتاب ومثقفين، وشخصيات اجتماعية وحقوقية وصحفية، أصوات تدق ناقوس الخطر الداهم الذي تمثله هذه الوريقات اللدنة، وتبين مدى القلق والهواجس التي طفحت على سطح الحياة الحضرمية، بعد سنوات من الصمت المتواطئ الذي مارسته النخب السياسية والحزبية وبقية فئات المجتمع إلا من همهمات بين حين وآخر تأتي لتذهب إلى العدم ثانية في حين ظلت هذه الوريقات تمد سيطرتها على جوانب المجتمع والحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، لتشكل خيمة قرار يتم من خلالها رسم ملامح المجتمع وترسيم مرجعايته التي يجب أن تكون، وقد استأنس الكثير من فاقدي الإمكانيات والمتسلقين والمزيفين لهذه الآلية سهلة المنال فكانت قبلتهم التي يذهبون إليها في حمية شمس النهار ليحيكوا تفاصيل واقع بعيد كل البعد عن الحقيقة التي يحتضنها بسطاء الناس، ويتمسك بها روّاد الحياة وأعلام المجتمع في نقاء سريرته ونبل غاياته، في حين يستحلي الآخرون (اللوك) اليومي للعشب الأخضر وقد ظنوا أن الكون قد تجمع عند هذه (الكنتونات) المغلفة بأبخرة الدخان، وقعقعة مياه (الشيش)، والسقوط في التفاصيل التي تعقب هذه السويعات النابذة لثالوث الصداع اليومي الذي يرددونه دون خجل أو شعور بالغصة (حضرموت التاريخ والأصالة والتراث)، وعلى الرغم من كون هؤلاء لا يعّول عليهم في تغيير الحال، فهم أس المشكلة، وهم الدعاية المكثفة لثقافة

القات وآليته المجتمعية، فإن ما يندهش له المرء هو هذا التغافل الكبير الذي مارسته النخب السياسية في كل مراحل اللعب السياسي في الدورات الانتخابية التي شهدها الوطن في السنوات الماضية، بل أن البعض منها مصاب بنفس الداء دون أن يلجأ للانتفاض على هذا الحال، واظن أن الشارع عندما يأس من خروج هذه الأحزاب إلى الشارع لتبني قضاياه العادلة، وظلت تمارس نفس الطقوس القاتية، حمل شعلته وقضيته وخرج بها دون انتظار، فما كان من هذه النخب السياسية إلا أن تداعت لتمحو عن مشوارها فرية الصمت لسنوات طوال، واليوم وبعد أن عاد القات إلى الواجهة وأدرك الجميع تخاذله الذي أوصل المشكلة إلى حالة من التعقيدات الصعبة، التي وجدنا بوادرها في قرار مجلس سقطرى المحلي، وما رافقه من محاولات لإجهاضه وعدم تمريره، في حين لم يستطع محلي المكلا إلا أن يطالب السلطة المحلية بالمحافظة بإخراج أسواقه المنيعة في قلب المدينة إلى خارجها مع تقنينه ليومي الخميس والجمعة، وقد كان ممنوعًا تمامًا دخوله إلى حضرموت فيما سبق. وهي خطوة في طريق الألف ميل، ولكن هل بمثل هذه الأماني سنصل إلى حضرموت بلا قات، بلا شك، لا، وأظن أن للقات مزايا - عند البعض - منها ما ذكرناه آنفًا، أما البعض الآخر فهو يتعاطاه لأسباب أخرى منها: البطالة المتزايدة، الفراغ القاتل، غياب التنوع الثقافي والتراثي والفني الذي عرفته حضرموت، إغلاق المتنفسات الساحلية في وجه الشباب بفعل الردم العشوائي وعدم قدرتهم ممارسة كرة القدم، كما كان عهد السابقين، عدم توفر الأنشطة الرياضية والفنية في المدارس، واقامة المهرجانات الرياضية في كل الألعاب وخاصة ألعاب القوى في الثانويات، والجامعة، وبين الأحياء السكنية، باختصار فقدان الوعي الذي وقعت فيه اغلب النخب والمراجع الدينية والسياسية والثقافية

والتربوية، وممارستها الصمت تجاه دخول واستمرار واستفحال ظاهرة القات حتى صارت جزءًا من ثقافته اليومية أو تكاد أن تكون، لذا ستبقى حضرموت بلا قات تردد صدى السؤال: كيف ؟!.

الأيام: العدد (5306) الخميس/ الجمعة (25/24) يناير 2008م.

في ديمقراطية آخرتها نهب..
هل الأرض تتكلم (حضرمي) ؟!

كثيرٌ من أمثالي المتشائمين – الذين لا يعجبهم العجب ولا الصيام في رمضان ورجب، ودائمًا ما ينظرون بنظارة سوداء إلى المنجزات التي تشبه المعجزات، وفقًا وتوصيف حملة المباخر وجوقة النفاق، – وجدنا أنفسنا نحاول أن نمسك بخيط حسنةٍ أو لمسةِ وفاءٍ لشعب أراد أن يعيش كبقية شعوب الأرض، فينظر إلى واقعه وهو مطمئن وإلى مستقبل أجياله القادمة وهو أكثر اطمئنانًا، ولكننا لم نفلح في الحصول على ذلك الخيط الرفيع الذي يبقي على شعرة الحقيقة واضحة جلية ومحسوسة، وما يراكم البؤس ويقرّح القلوب ما يراه المواطن بأم عينيه من خداع ديمقراطي يمارس في وضح النهار ليس أدناه قطمة السكر وجالون الزيت للحصول على الصوت الانتخابي زمن هوجتها المعلومة وليس أعلاه شراء الذمم بريالات مسمومة من الخزينة العامة لحصدها هنا أو هناك، في المدينة والأرياف.

هذه الشبهة المسماة ديمقراطية (وطنية) كشفت عن عورتها في حضرموت اليوم، بعد أن تواترت الأخبار والتسريبات الإعلامية عن إكرامية رمضان الماسية لكل من دخل عالم الديمقراطية (الوطنية) المحلية، بالمديريات والمحافظة، والنيابية، ومازال الوطن الحضرمي يزداد همسه، متعجبًا واجمًا، إن كانت الإكرامية لأعضاء المجالس السالفة في حضرموت فتلك مصيبة وإن كانت لأبعد من ذلك فالمصيبة أعظم، ويصبح من حق المواطن الذي صوّت

في يوم من الأيام في (لعبة) الديمقراطية أن يرفع يديه إلى بارئه في ليالي الشهر الفضيل داعيًا على النائب المحترم إن كان مفعلاً، وإن قد غادر الملعب، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

إن المواطن في حضرموت اليوم لم يعد بقادر على تحمّل العبث الذي يستنزف طاقاته وملكاته التي لو سخرت كما يجب أن تكون ووظّف أبنائها الخريجين في مواقع العمل والإنتاج في الشركات النفطية لربما عادت الديمقراطية بنفع يسير عليها وبنيها مما ترفد به حضرموت من ثروة طائلة خزينة الحكومة، فلم يحصد المواطن من لعبة الديمقراطية حتى اليوم إلا البطالة التي تترفع نسبها بشكل طردي وارتفاع تعرفة فواتير الكهرباء والماء بشكل جنوني، وما يتبعها من رسوم صرف صحي غائب ونظافة تنعي حضها ومشروع مجاري (ديس المكلا) الصفقة الذي طواه النسيان وقد هدد المحافظ يومًا بمحاسبة الشركة التي رست عليها المناقصة إن لم يسلم المشروع كاملًا في مارس الماضي، ومجالس محلية لا همّ لأعضائها إلا توظيف الأبناء والمقربين والإشراف على المشاريع والسمسرة و فتح مؤسسات للمقاولات، ويا بخت من نفّع واستنفع، إلا من رحم ربي!.

واسترجاع ذهني لحالة العضو قبل اللعبة الديمقراطية وبعدها وما وصل إليه اليوم يضعنا أمام ظاهرة ملاك وأثرياء من طراز جديد، فهناك من امتلك المزارع الشاسعة - غيل باوزير نموذجًا - والفلل الفارهة - المكلا وربواتها نموذجًا والسيارات الباذخة والسفرات المجزية وتوظيف الأبناء والأحفاد، هذه المنجزات التي حققها - السادة -النوّاب، ومازالوا يواجهون مواطنيهم وناخبيهم بما قالته يومًا ملكة فرنسا ماري أنطوانيت وهي تتجول في شوارعها الفقيرة، عندما دهشت وهي ترى بقايا هياكل مواطنين، فاستوقفت أحدهم قائلة:



- أي ريجيم تستخدمه لتبقي على رشاقتك ونحافتك.

قال لها:

- ريجيم الفقر، فليس لدينا حتى الخبز.

قالت:

- فلتأكل الكيك.

ونوابنا اليوم يعودون إلى مواطنيهم بإكرامية رمضان الماسية وجائزة نهاية الخدمة، عجبي!، أليس فيهم شريف يعلن براءته منها ويفتح ملف الأراضي الذي طمر بصمتهم وعدم مساءلتهم ووقوفهم بجدية مع من مرّ من محافظين ومتنفذين. فمازالت في حضرموت أراضٍ ومخططات شاسعة في أمكنة تسيل لها لعاب علية القوم، ومنحة الديمقراطية أكدت هذه الحقيقة، فكيف يقبل بذلك نوابنا الأشاوس من توليفة (معسل) أي معارضة وسلطة، ويحرص ناطقهم الرسمي على التصريح بالقول:

(إن ما يشاع أن نواب حضرموت حصلوا على قطعة أرض، ويعد البعض هذا فساد، فهذا أمر مستغرب أن يحصل ابن المحافظة على أرض ليعمل له ولأهله سكن فهذا ليس حلالًا لابن المحافظة، وحلالًا على غيرهم أن يأخذوا بالكيلومترات، رغم أن هذه الأراضي لم يحصل عليها النواب حتى هذه اللحظة وما زالت حبراً على ورق.

وقال إن من حق أبناء المحافظة أن يحصلوا على أراضي في مناطقهم كغيرهم من المواطنين، والنواب وأعضاء المجالس المحلية مواطنين، فهل يكون حلالًا لغيرهم حرام عليهم وطالب الجميع بتقوى الله والكف عن هذه الحملات المسعورة التي يغذيها بعض المتنفذين والمفسدين، ليغطوا ما

يقوموا به من نهب للمال العام والممتلكات العامة من أراضي وغيرها سائلين الله أن يبارك لنا في هذا الشهر الكريم وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه) انتهى!

هذا تصريح للناطق الرسمي لكتلة حضرموت النيابية في موقع (المكلا اليوم) يستعطف مواطني حضرموت الذين لا يجدون حق الرغيف ويعيشون الكفاف بأن يغفروا له وكتلته هذه الهدية التي من حقهم أن يحصلوا عليها بعد خدمتهم القوية لحضرموت وحماية ثروتها النفطية والبحرية والذهبية والزراعية وغيرها، هذه (الحفاظة) النيابية لكتلة حضرموت لا شك يستحق عليها نوابنا (الأشاوس) تلك الحفنة من التراب، ولكنه لم ولن يجرؤ على رفع كشف بأسماء أعضاء كتلته ونواب المحليات (بالمديريات والمحافظة) وما يمتلكونه من أراض عدّة ومزارع وعباري ومؤسسات وشركات وأرصدة بنكية في الداخل والخارج وامتيازات من الشركات النفطية العاملة في مناطقهم التي يمثلونها، وهو يحاول أن يقنعنا بأنهم - مساكين - سوف يفترشون العراء و(يتلطمون) للحصول على شقة إيجار للسكن بعد انتهاء دورهم ومهمتهم التي قاموا بها وانجازهم التاريخي الذي يفاخر به أبناؤهم وأحفادهم يوماً.

والغريب إن حجته هي إن هذه الأراضي التي مازالت حبراً على ورق سوف تذهب إلى المتنفذين من خارج حضرموت، فلنصمت لأنه وكتلته أولى وأحق بها، عجبي! فما الذي اقعدك وأبقاك وكتلتك في لعبة الديمقراطية، ولماذا لا تعود إلى ناخبيك وتلتف معهم وبهم وتشكّل قوة ضغط لحلحلة قضايا الناس وإسقاط الزيادات في تعرفة الكهرباء والمياه وتحسين معيشتهم وضمان أمنهم وحفظ حقوقهم ورعاية حرياتهم؟!.

فهل الأرض تتكلم (حضرمي) أو إن الديمقراطية آخرتها نهب؟!. وكفى.

المكلا اليوم - الناشر: 20 أغسطس 2010م.

ثرثرة مؤتمريين حضارم
على هامش انتخاب المحافظين

جمعتني الصدفة بثلاثة زملاء أفاضل من المنتمين بجدية وإخلاص إلى عضوية الحزب الحاكم في حضرموت، وكنت وإياهم نقطع المسافة الممتدة بين مدينتي فوة القديمة والمكلا، ولأن للطريق والتلازم في الركوب هاجسا خاصا يزيل العديد من الحواجز ويمحو الكثير من الحجب.

دارت عجلة مقود السيارة وعلى صوت محركها تنوع الحديث وتمدد الحوار وتوزع السجال بين زملائي الثلاثة، وبقيت صامتا مندهشا أرقب هذه النوازع الداخلية لهم في حوار هو أقرب إلى مواجهة الذات وتنقيتها مما علق بها من أصباغ السياسة الفاقعة للروح والفكر، ولأنني قلت في نفسي هي فرصة لا تعوض -اليوم- لمعرفة ما تحمله هذه الأصوات-التي نكن لها التقدير والاحترام وهي أهل لذلك-من هموم وأحلام وآمال ترغب فيها وتأنس لها، وتصرفات لا ترغب عنها، وهي منها براء في ظل الخضم المتلاطم من الفعاليات والحراك الذي تشهده محافظات الجنوب دون هوادة. وقد كانت البداية حديث الساعة وجديدها انتخاب المحافظين المزمع إجراؤه في نهاية أبريل الجاري- كما أعلن ذلك- ولكن الحديث طوى هذه الصفحة وانتقل مباشرة إلى ما تعانيه هذه الأصوات الناضجة من تهميش وعدم الإنصات إلى صوتها لتغيير الحال والوقوف بجدية متناهية عند الكثير من الخروقات ومصاطب الفساد التي وصفها أحدهما (كما قارة المكلا) وضوحا، ولكن يبدو أن الكبار لا يعنيهم ذلك، وهم راضون عن الحال طالما لم يصل ضرره

إلى امتيازاتهم التي تتضاعف بقوة وتجد لها تخريجات عديدة مستنزفة خزينة الدولة العامة، وذهب الآخر إلى تجميد أعضاء الحزب الحاكم لعضويتهم في مجلس المكلا المحلي بعد أن ضاق بهم الحال ولم يجدوا بدا من ذلك في ظل ضياع الفرص تلو الأخرى لتنفيذ ما وعدوا به ناخبيهم الذين أتوا بهم ممثلين عنهم، ولكنهم تعثروا في كل ما وعدوا، وحفظا لماء وجوههم جمدوا ذواتهم وهو أخف الضررين، بينما ذهب الثالث إلى أبعد من ذلك بحديثه عن غياب الرؤية الحزبية والنظرة الحياتية التي يجب أن تسود كل الأطر التنظيمية وتدفع بكل المنتسبين لهذا الحزب القيادي العريق إلى تلمس همس المواطن وأنين الجياع مع تقليص مظاهر البذخ التي طالت كل شيء، وكذلك التوقف عند معرفة مكامن الخلل والبيروقراطية التنظيمية التي تعشش على مفاصل العلم التنظيمي دون مراجعة جادة وعميقة تضع النقط على الحروف وفوقها إن تطلب ذلك

وقد عاد الأول إلى هواجسه وهمومه التي لا مناص منها ووضع الحلول لها، التي تكمن في تدوير الوظيفة العامة ومحاسبة المقصرين والفاسدين وهم كثر ويعلمهم القاصي والداني-كما يخبر.

وعلى الرغم من تداعيات الحديث الصادق العفوي الخالي من الحشو اليومي والنفاق الآني إلا أن الطريق كانت قاصمة لإنهائه، فقد بلغنا غايتنا وكان لابد أن تصمت الألسن، وهو ما حدث، ولكنني همست في داخلي بالقول:

- ماذا لو كان مثل هذا الحوار الثلاثي الصادق الملقى على عواهنه في صحن سيارة أو غيره في الغرف المغلقة وعند قرحة القات وفيما يشبه الفضفضة والتنفيس؟!

- ماذا لو أن هذه الأصوات تتكاثر وتصبح هي الموجهة للقادم، هل ستغير الحال، أو ربما كان قد تغير ولم يصل إلى ما وصل إليه؟!.

نترك الجواب للذين يعلمون خفايا الخفايا.

والله ولي التوفيق.

الأيام: العدد (5375) 13 أبريل 2008م.

المكلا اليوم: 13 أبريل 2008م.

أمانة حضرموت من بايمين إلى الديّني، وبعدين!

إشارة أولى:

(الأستاذ سعيد علي بايمين شخصية قيادية ناجحة وكفاءة عالية ومقدرة كبيرة في عمله الذي تولاه لأكثر من خمس سنوات أمينًا عامًا للمجلس المحلي بمحافظة حضرموت).

صحيفة المسيلة: الصفحة الأخيرة، العدد (645) السبت: الأول من مايو 2010م.

إشارة أخرى:

(أثبت الأخ سعيد علي بايمين كفاءة عالية ومقدرة كبيرة خلال توليه منصبه بوصفه الأمين العام للمجلس المحلي في محافظة حضرموت).

صحيفة شبام: الصفحة الأخيرة، العدد (554) الأربعاء: 28 أبريل 2010م.

بداية إن من يتأمل هاتين الإشارتين، يجد أن كلتاهما قد اتفقتا على نبوغ الرجل (بايمين) الذاهب إلى المجهول، في إدارة موقعه الذي تقلّده لأكثر من خمس سنوات، ولكن لم يدلل أحد على أحقيته باهتين الشهادتين، الأولى في صحيفة الحزب الحاكم والأمين العام، والأخرى في الصحيفة الحكومية الوحيدة بحضرموت، وقد خرجتا إلى الشارع السياسي والوطني والصحفي قبل (هوجة) انتخابات (5/ 5) التي جاءت بالبديل خالد سعيد الديني الآتي من المجهول.

والسؤال الذي يذهب إليه المرء المتابع، يحمل غرابة الإقصاء للإمكانيات الكبيرة لدى بايمين وقد شهدت له صحيفة الحزب الحاكم في صفحتها الأخيرة

في إشارة إلى توجهات حزبه الذي تتحدث بلسانه الصحيفة الأسبوعية، إلا إذا كان ذوات التحرير تمثل شخوصها بمعزل عن مطبخ الفكر والثقافة والإعلام للحزب، حينها تصبح المسألة وجهة نظر خاصة أعلنت بقوة ودون مواربة، وهو ما يحسب لمدير التحرير الذي قال كلمته في الوقت المناسب.

أما ما حملته الصفحة الأخيرة من صحيفة شبام فهو يصب في اتجاه الرأي الشخصي لإعلامي له حضوره في كثير من الوسائط الإعلامية نكن له كل تقدير واحترم.

ولكن ما يعنينا من هذه (الهوجة) هو الوقفة عند ما آلت إليه نتائجها، وما سارت عليه قبل وأثناء وبعد، والأهم من هذا وذاك ما مدى حضورها في الجسد الحضرمي اليومي ومعاناته القاصمة التي تتكالب عليه مردية إياه في غياهب الجب الموغل في تمزيقه وتكبيله بغيبوبة (طفي لصي يا كهرباء) وخففي وطأتك (يا فواتير إضاءة وماء) فهكذا تبدو صورة حضرموت اليوم بمعزل عن الغرف السياسية المغلقة الضاجة بالتكييف والهواء الرائق وما يتبعه من محفزات ومغريات لا حصر لها ولا حد.

وما يرصده المتابع لهذه (الهوجة) - كذلك - أنها قد ذهبت إلى تكريس واقع لا يتغيا الخروج من نفق التربيطات المغلفة بقوالب سياسة اللحظة الراهنة التي كانت ومازالت داء مستطيرًا يذهب بما تبقى لدى العامة من فهم لقواعد اللعبة في نهجها الآني، وصدامها مع ما عرفت به حضرموت منذ زمن وعزوفها عن السقوط في دائرة (القبيلة) التي تبرز اليوم في صورة (قبيلة رأس المال وعرابيه صغارًا وكباراً) وهيمنته على توقيعات القصعة لمشاريع تذرها الرياح، التي لا زالت تعاني من مثيلاتها حضرموت والشواهد لا حصر لها، وليت (الهوجة)، التي مرّت، وقد كان لا بد منها، قد استغلت البذخ المالي

في شقها التنفيذي، في استدعاء مجموعة الخريجين الذين اختلت ذاكرة جهاز الخدمة المدنية بهم ولم تعد تستطيع حسابهم وعدهم، ليت أمناء حضرموت الكبار اليوم قد فكروا في الاستعانة بهذه الأسماء التي تعاني من بطالة لا مبرر لها في ظل رفد حضرموت لموازنة الدولة - باعتراف الجميع - بأكثر من 80٪ من موازنتها العامة، ولكن السلطة بالمحافظة ذهبت إلى طابورها الخامس من أصحاب المصالح والمنافع والمفرغين هنا وهناك و(الحسّابة تحسب) ولا عزاء لشباب اليوم العاطلين بقرار رسمي، ولو من باب تعليمهم ألف باء ديمقراطية.

ما علينا، إذ أن ما يعنينا -كمواطنين -في هذه الأرض الطيبة هو أن يفتح المجلس الجديد القديم، ملفات الفساد التي طال عليها الزمن، خاصة، ملف مجاري ديس المكلا الذي ما أن يكتب عنه حتى تأتي التطمينات الشديدة بالانتهاء منه خلال شهرين وإلا! هذه) الـ(إلا!) التي لم تتعد مداد كتابتها وحروف تهجيها، فهل يفعلها الأمين الجديد وقد كان ممسكًا بملفات التخطيط والمالية، (يا سلام سلّم)، وهل المجلس سيد قراره؟! إن كان كذلك، وقد نجح في التغيير للأفضل والأصلح والأنفع والأفلح، فما أحوجنا إلى شفافية يتبناها المجلس في مظهره الجديد، من خلال تصريح أسبوعي لأجهزة الإعلام يعرض لكل ما نوقش من موضوعاته التي يدرجها في جدول عمله، وليس على طريقة:

(كليشة الميديا المحلية المعروفة)،

(بحث ووقف واستعرض)،

(ويا دار ما دخلك شر).

ليمسي ما قيل في النهار في غرفته المغلقة على قارعة الطريق وفي المقاهي بالمساء بحذافيره، هل يستطيع مخضرمو المجلس أن يعيدوا للعمل النيابي دوره، أو أنهم سيصدق عليهم ما سبق أن قلناه، وهل يجرؤ ممثلو الشعب عن نشر كشف بما لديهم من ذمم مالية، اليوم قبل الغد، حتى وإن كانت الطيور قد طارت بأرزاقها؟!.

إننا في هذه الوقفة نشك - كثيرا - في تبدّل الحال، فما في أضابير المجلس لا تحلحله النوايا الطيبة لدى بعض الوجوه القادمة إلى عالم السياسية، ولكنها الإرادة السياسية والمواجهة الحقيقية للملفات الشائكة التي منها:

- العمالة في الشركات النفطية،
- البعثات الخارجية وتمثيل حضرموت،
- الكهرباء ومشكلاتها،
- المياه ومشروعاته ومجاريه،
- الصحة واخفقاتها،
- المساهمة الشعبية في المستشفيات التي تذهب لقططها السمان ولا تظهر في روزنامة تغيير وتحسينات في آلية العمل، فزيارة واحدة لمستشفى بالمكلا ستذهلك خارطة الحشرات التي تسرح وتمرح ولا من يقل لها:

- عيييييييييب!.

ذهب بايمين وأتى الديني، و(بعدين)؟!

- هل انتهت المشكلات وتحولت منظومة العمل النيابي إلى السلاسة والعطاء الكبير؟

ليت المعارضة فيه تخبرنا بموقفها الحقيقي، وتجيب على سؤالنا أحضرت أم احتجبت؟!، إلا إذا كانت قد اكتفت هذه المعارضة بقصعة مدينة المكلا، وغضت الطرف عمّا جرى وكان، (فسلام على ديمقراطية اليوم).

(بايمين والديني) ما نعلمه إن الذين أغاضهم رحيل بايمين هم من كان سببًا في تقلدهم مناصب لا يحلمون بها ولو (في المشمش)، وقد عبر عن ذلك آخرهم بالقول موجوعًا مرتعدة فرائصه:

- تخلصوا من صاحبنا؟!،

وضعوا أكثر من خط وعلامة تعجب بجوارها، أما من فرح - فبالتأكيد - هم اللاعبون الجدد في الملعب المحلي.

أما المواطن -المتعب -الباحث عن لقمة عيش شريف مغمس بالكد والأرق والدوران المميت، فظني به أنه لم يكن معنيًا بما حملته (هوجة 5/ 5)، ووجيعته كيس الرز وقطمة السكر، وقطعة الصيد، وحجم الروتي، ولبن الأطفال، إلا إذا!، وكفى!

مؤتمريو حضرموت: تاليتها نطّه!

يتغافل الكثير ممن دخل إلى عوالم اللعبة السياسية - اليوم - عن انتكاسة هذه التجربة التي كانت - حتى وقت قريب - ليس هناك أفضل مما هو كائن فيها، ولولا ثورة (البوعزيزي) في تونس وعمقها العربي في ثورة شباب مصر لظلت أقطاب اللعبة السياسية لدينا تحاور النظام لتنظيف الساحة الديمقراطية لممارسة الجولة الانتخابية القادمة بقليل من التنازلات وكثير من التربيطات التي تبقي (الكوتا الوطنية) على حالها دون مواجهة حقيقية لتغوّل المشكلات الاقتصادية والتعليمية والثقافية والاجتماعية وانعدام الرؤية لمستقبل قادم لا يحمل واقعه اليوم بصيص أمل في أفضليته للأجيال الآتية.

إننا نحاول في جل كتاباتنا أن نضع نقاطًا على حروف الوطن الحضرمي من أقصاه إلى أقصاه دون مواربة أو تملق أو تزييف لقضايا الواقع التي تردّت إليه حضرموت منذ سقوطها بيد ثوار الجبهة القومية في السابع عشر من سبتمبر 1967م، ومازالت تدفع ثمن هذا السقوط ولم تنهض منه بعد، إذ لم يزل أبناؤها الذين ترتجى منهم حملها على أكتافهم يدفعون بها إلى ممارسة دور المتبوع الذي سئمت منه، ولم يقف أي ممن يمارسون هذه اللعبة السياسية أمام حقيقة الثقل الحضاري والتاريخي والجغرافي لها فيلتقطون اللحظة التاريخية المناسبة لرفعها إلى مكانتها الرائدة في تسيير الركب الوطني باتجاه عودة مجدها الغابر، وهي قادرة على ذلك إذا تجرد هؤلاء المحسوبين على نسيجها الوطني والديمقراطي من تبعية القرار للمركز صنعاء أيًا كانت ملامحه أو رؤيته أو مشروعه الراهن والمستشرف الآتي، وإذا ارتقت العقول

إلى مستوى اللحظة التي تجسّد اليوم مفترق طرق للخمسين السنة القادمة، وتخلّص اللاعبون من بنيها بورقة السياسة من عقدة النقص لكاريزمية المركز وقياداته التي لا نحملّها وزر ضعف الحضور الحضرمي في المشهد الوطني بتفاصيله السياسية والاقتصادية والاستثمارية والخارجية كافة.

هذه البداية كان لابد منها، لأن الضلع الأكثر ضررًا وبؤسًا وقتامة في حضرموت اليوم هو كذبة (مؤتمريو حضرموت) الذي تجمعت عناصره، مع تأكيدنا على احترام بعض عناصره وتقديرهم، التي تحاول جاهدة أن تغير ملامح السواد الكالح في مجموع المنتفعين خلال مراحل النضال الوطني منذ سقوط حضرموت وحتى اللحظة، فكثير من تلك الوجوه القيادية منها على وجه الخصوص هي حصيلة اللعب بثلاث ورقات في كل تلك المنعطفات للصراعات السياسية التي شهدها الجنوب، وتلونت - كالحرباء - وفقًا وطبيعة القادم ونوازع المصلحة الذاتية الضيقة الشائهة التي اتسعت حتى هيمنت على تفاصيل يومياتها وغدت هي المحرك الأساس لكل توجهاتها، والتف حولها ومعها مجموعة أخرى من الانتهازيين وشكلوا بديلًا رسميًا لعمق حضرموت الوطني وتصدروا الواجهة السياسية وتقلدوا المناصب وأغرقوا تاريخ حضرموت ومجدها المؤسسي والإداري في حضيض الفساد المهني والسلوكي حتى صار الكثير منهم عبئًا تنوء به السلطة المحلية بالمحافظة إذا حاولت تغييره بحكم الضرورة، ولم يعد يبقيها في مواقعها القيادية إلا الرفض القاطع للعناصر الحضرمية الوطنية المستقلة من أن تكون بديلًا منقذًا لها في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة.

هذه المكونات الهلامية لمؤتمريي حضرموت تراقب الأحداث بدقة وتتهيأ للحظة التي يقرر الوطن فيه خياراته وهي تستلهم تجارب تونس ومصر وليبيا



وتجتر مواقفها وخياراتها التاريخية السابقة، وتهمس في داخلها بالحضرمي الدارجي:

- **لا سقط النظام المخري سهل تاليتها نطّه من هنا لهناك وبس!.**

إن الحديث عن حضرموت اليوم يحتاج إلى صدق مع رب العباد قبل رضا العباد، والسؤال الذي نأمل أن تقف عنده النخب السياسية والوطنية والثقافية والإعلامية، ما الذي تحملونه من رؤية لقادم حضرموت، وأين تضعونها ضمن لعبة التوازنات التي تحاك صباح مساء في الغرف المغلقة في صنعاء، وهل تستطيعون تصحيح الخلل - المأزق - الذي أدخلت إليه منذ لحظة السقوط عندما تنازل الرفاق الثوار عن ثقلها الحضاري والتاريخي وسلموا دخلها القومي وثروتها الوطنية وعلاقاتها الخارجية وانفتاحها الإنساني يومئذ وعي عناصر القوة الحقيقية لحضرموت لا يستقيم دورها ولا تأخذ موقعها في الخارطة الوطنية إلا من خلال إدراك بنيها لهذه العناصر واستخدامها عند صياغة ورسم خريطة الوطن ويبقى السؤال هل ينظرون لها متبوعة أو تابعة أو رقمًا صعب تجاوزه أو أن الإجابة - كذلك - في صنعاء؟!.

ألهم إني بلغت ألهمّ فاشهد.

وكفى!

الأيام:..

المكلا اليوم - موقع الجنوب العربي: 6 مارس 2011م.



سلطة لا تحمي طريق عليها الرحيل!

إن المتأمل لحال حضرموت وأهلها، يلحظ هيمنة وطغيان الكثير من الكلمات المستفزة التي صارت نافذة في حياة المجتمع وتحدد مساره وتجس نبضه وتحبس أنفاسه، فهناك الفساد والمفسدون وحمى الضنك وغياب التطبيب والسرطنة في الأطعمة دون حسيب أو رقيب والايدز والمخدرات والقات والقاذورات والعشوائيات وعضات الكلاب والقتل والاغتيال على قارعة الطرقات.

إن أكثر المصطلحات حضور في الراهن اليومي التقطّع والسلب والنهب بتهديد السلاح على خط المسافر المكلا عدن، والعكس، فهيمنة هذه المصطلحات القاتلة تجعل الحياة في حضرموت قابعة في دوامتها، منشغلة بمواجهتها والبحث عن ملاذ آمن تأوي إليه من غدرها وخساستها ودناءة أفعالها، حتى أصبح المواطن محشورًا في أزمات خانقة ومتعددة ومتناوبة، هذه الدوامة التي أدخلت إليها حضرموت تضع الجميع في دائرة الاتهام والمسؤولية.

إذ إن محاولة السلطة السياسية والأمنية في حضرموت التهرّب من تحمل تبعات هذه النكبات اليومية التي يتعرّض لها الرائح والغادي في طريق المكلا – عدن والعكس بوضع مبررات واهية كأن تدعي أن التقطع ليس في نطاقها الجغرافي ولا يعنيها أمر مواطنيها تدينها أكثر وتظهرها عاجزة عن القيام بما هو أهم دور لها في حياة المجتمع المفضي إلى توفير الأمن والأمان – ليس ذلك فحسب – بل هو الدور الذي يعطيها شرعية البقاء في

هذه المواضع القيادية ويمكّنها من الامتيازات التي تحصدها في القعود وفي الحركة عند الصحو ووقت المنام، مع غيرها من القيادات المحلية والنيابية والمركزية، فمن غير المقبول أن يتحرك هذا المسئول أو ذاك وخلفه ومعه حراساته الأمنية ويعدّ ذلك المشهد دليلًا على الأمن والأمان الذي ترفل فيه حضرموت ويتنفسه أهلها.

لقد ضج المجتمع من حوادث التقطّع والقتل والاغتيال في مؤشر خطير على تدهور الحالة الأمنية في حضرموت ولم يستقل أحد ولن يستقيل، ولا تلويح ولا إشارة غضب من ممثلي المواطنين في المجالس المحلية واستدعاء القيادات الأمنية ومساءلتها!، وهو ما ينبئ بغياب الإستراتيجية الأمنية وخطط الانتشار السريع بين محافظات الوطن، فمثل هذه العمليات والتقطعات التي يمارسها أيٌّ كان ومن أي كوكب أتى لا يعني المواطن من قريب أو بعيد ولا يدخله في مواجهة مع هذه الأدوات التي تعيث قتلًا ونهبًا وسلبًا على مرأى ومشاهدة من السلطة، فالمواطن لا ينحي باللائمة ويوسم بالاتهام إلا المنظومة الأمنية والسياسية ويضعها أمام محك أحقيتها في البقاء وأهمية دورها الفاعل وجودًا وعدمًا. إذ لم يعد الوطن بقادر على تحمل اختلالات أمنية وهزّات اقتصادية وتداعيات نفسية وتراجعات أخلاقية وسلوكية، وعلى الجميع تحمل المسئولية وتبعاتها بشهدها ومرّها بمغانمها ومراميها، فالتاريخ لا يرحم ولن يرحم!.

والأكثر غرابة في مشكلات الوطن وتداعياتها على المواطن أن تتداعي عناصر المجتمع المؤثرة والضاغطة على السلطة لكي تعمد إلى خلط الأوراق والذهاب إلى التحليلات والاجتهاد في رمي الاتهامات وتوصي بضرورة ممارسة ما يفعله المتقطعون بشكل حضاري ووفق الخصوصية الحضرمية، وما حد

أحسن من حد، وتبتعد بذلك عن تحديد أس المشكلة ووصف المعني بحلها بحكم دوره ومكانته وشرعيته المجتمعية، ولا يليق بأي مجموعة أو تكتل أو تجمعات مدنية أن تلتقي لكي تتخبط في: (الملاوي وهي قدامها الجادة)، ولا يعفى من المشاركة بالصمت حملة الأقلام (الأشاوس) والصحف المستقلة أو التي تدعي الاستقلالية التي لا تعرض لهذه القضايا إلا من باب ذر الرماد على العيون، فما يحدث اليوم غريب وخطير ودخيل ولم تشهده حضرموت في الخمسين السنة الماضية، وإذا لم تقف السلطة السياسية والقيادات الأمنية أمامه واجتثاثه فالمآل ذاهب إلى اتساع ظاهرة القرصنة البرية، وهي الكارثة القاصمة لظهر المجتمع. فسلطة لا تحمي طريق عليها الرحيل عن سدّة القرار ولن يتأسف مواطن على رحيلها وغيابها عن الواجهة المجتمعية.

اللهم إني بلغت اللهم فاشهد. وكفى!.

المكلا اليوم - الناشر الثلاثاء 19 أكتوبر 2010م.

في حضرموت اليوم أفتّش عن حضرموت!

لست أدري كنه المحرّك الدائم الذي يدفعني إلى الكتابة عن (حضرموتنا) التي يدبِّج الكثير - إن لم يكن الكل - المقالات الرقيقة والقصائد الغزلية الشاعرية، ويَسْبح في متونها السالفة وشجونها الراهنة، فتعجز لغة الجميع عن الإفصاح عن حقيقة هذه المعشوقة الأصيلة النسب العميقة الجذور، فهم إما حائم حول الحمى ولا يقارب وجيعتها وضنّها الذي خاب في بنيها الذين اقتاتوا على موائد لحومها المسفوحة على موائد السياسة النفعية بالأمس القريب والراهن اليومي، وإما آخر يبحث عن التعلّق باهابها التاريخي الرصين وروحها الحضارية الإنسانية المؤنسنة للآخر، وإن كان عصيًا على التغيير أو بعيدًا عن هواها المسلوب بفعل ضربات المحبين وما هم بمحبيها.

حضرموت التي أفتش عنها، ليس سهلًا العثور عليها اليوم، فلقد فقدت الكثير من بهاء تلك الصورة الرائعة التي (كانتها وكانها) أهلها الطيبون، الذين لا تجدهم إلا واحدًا في كلٍّ، أو كلّ في واحد، في القرية، في الصحراء، في الوديان، في المدن، في المهاجر، كانت منازلها تتسع للجميع وخيراتها يتذوقها الفقير قبل الغني أو الموسر فلا يشعر المعوز بفاقة وجوع، ولا ينتحب لديهم طفل مريض، ولا ينكسر ظهر رجل شائب هدّته ظروف الحياة فقوي بالآخرين من بني وطنه، هكذا كانت حضرموت تتشكّل يومًا بعد يوم وسنة تليها سنة، (طينة يا خير طين) حتى وهي تنزع نحو (التحرر) من عهود (السلاطين) كما كان يقول رفاق الأمس تجار اليوم وأثرياؤه ونكبتها الحقيقية منذ يوم (الاستلاب الوطني) فقد ظلوا بمنأى عن الصراعات في

زمن البحث عن مرفأ وطني حقيقي يرتاده ويركن إليه الوطنيون الحقيقيون والوطن كاملاً، فكانت هذه الوجوه الشائهة وغيرها تمتلك نزوعًا إلى التطرف في الوطنية لتستر عورتها المزيفة، في حين دفع الوطني الحقّ ثمن البراءة الأولى في لعبة التحالفات السياسية الإقليمية والدولية على هامش الصراع الكوني وحربه الباردة فكانت مآلاتهم ملائمة لطهرهم الذي مابرحوا يدفعون ثمنه، ومازالوا يحلمون بعودة الوطن المسلوب، لقد ظلت حضرموت حفية وحافظة لتلك المعاني الإنسانية النبيلة ولم تستطع طواحين الهوى الملوثة من بطون الكتب الحمر أن تسقطها حتى سقطت تلك الشخوص التي حاولت نزعها من تراثها وتاريخها المجيد في قاع الخيانة لمبادئ الزمن الثوري الذي (طبّلوا له سنوات وسنوات) وعادوا إلى قواعدهم النفعية بمغانم الأرض والوطن كمستعمر داخلي يمد شرايينه أنّى تكون المصلحة والمنفعة وتضخيم الرصيد، ليغدو الوطن شيكات لا تعرف إلا (الأخضر الأمريكي) أما حضرموت فقد نجحت في الإمساك بتراثها وعاداتها وتقاليدها النافعة وبقيت أمينة على روح العصر وتطوره بقوة دفع حضارية تجلت واضحة وقوية في مشروع الأربعينيات القعيطي وما تلاه بوصفه عقودًا حضرمية قادمة بقوة في المشهد السياسي الإقليمي والعالمي، فكانت البعثات التعليمية إلى دول الجوار العربي التي سبقت في طرق ونظريات التعليم الحديثة، وتبعها الفصل بين الملكية الخاصة للسلطان صالح بن غالب القعيطي وملكية الدولة وبدأ التأسيس للمجالس التشريعية والمحلية من خلال انتخابات حرة ونزيهة جاءت بمرجعيات اجتماعية لم تزل الذاكرة تحتفظ لها بالريادة الدينية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية والصحفية والفنية حتى اليوم،

وأنا هنا لست بصدد ذكر أسماء محددة حتى لا أغفل عن آخرين كانوا ومازالوا عناوين مضيئة لحضرموت الحضارة والتاريخ والأصالة والتراث، وهي سمات وسمت - لاشك - كانوا جديرين بها وتمثلوها صدقًا وطهرًا ونقاءً وفعلًا وعملًا وقدوة بقناعة واختيار، ولكن للتاريخ كلمته ودوراته.

فإذا أردت - اليوم - أن تتلمس (حضرموتنا) في حضرموت اللحظة، كيف ستبدو لك الصورة وكيف سترصد واقع الحال، وهل ستذهب إلى المعاني العميقة التي كان يمثلها المواطن الحضرمي في شتى بقاع المعمورة، يوم كان يذهب باحثًا عن فرصة عمل بثيابه الرثة وهو من الأسر البسيطة ولم يكن يملك من حطام الدنيا إلا رأس ماله هذا الذي لا ينصرف بشيك ولا تتحمل صرفه خزائن الدنيا (حضرمي)، كما أنني أدرك في هذه اللحظة أن الحديث عن هذه الصفة يغدو عملًا بعيدًا عن الحصافة السائدة، ويصبح جلدًا لهذه الذات التي تشظت وتناثرت فتنافرت ولم يعد سهلًا عودتها إلى عجينتها الأولى التي تكورت من ثمار طينها وسمادها، بعيدا عن (المبيدات المسرطنة).

ولعل حديثي عن حضرموت التي أفتش عنها اليوم يدفع بكثيرين غيري إلى البحث عنها والسؤال حول ماهيتها اليوم وحقيقة حضورها في النسق المجتمعي المعيش، والأهم هل يتمثل وهج كيانها المرسوم في خارطة السياسة أبناؤها الذين يصرون على الحضور باسمها ووصفها وصفاتها في مناحي الحياة كافة، وهل يستطيع أحد أن يطمئن حضرموت الأمس على أن بنيها يمضون في طريق هواها وعشقها ويجددون حضورها في المشهد الوطني والإقليمي والدولي، وهل هي حاضرة في أجندتهم الروحية والسياسية والوطنية والثقافية والاجتماعية، وهل هم صادقون في الانتماء إلى جذورها ويستنشقون رحيق

عرقها ونبض جوانحها أو أنهم قد ذهبوا مذاهب شتى وغادروها وهم فيها واستمسكوا بغيرها وهم يدعون الحرص عليها والذود عنها.

هذه وغيرها هي أسئلة الراهن الذي يجب أن يتأملها من في جسده بقايا من بقايا حضرموت الأمس، التي حتى وإن كانت تختلف فقد كانت تأتلف، وإن كانت تسعى للتحديث، فقد كانت تذهب إلى التأصل، وإن كانت تبحث عن التأثير في الغير، فقد كانت تدرك أسلامية هذا التأثير وروحانيته في أرجاء المعمورة، فأين هي حضرموت التي كانت ومازالت سؤل الرحالة المستشرقين والباحثين الأوربيين ومادة للبحث والدراسة عن ماهيتها على طاولات مراكز الدراسات الغربية؟!.

وهل هي حاضرة في حضرموت اليوم؟!.

المكلا اليوم: الأربعاء: 25 أغسطس 2010م

مَنْ الجاني في حضرموت اليوم؟!

واحترقت كهرباء الريان، والجاني مازال مجهولاً، هكذا نقلت السلطة المحلية - عبر المذياع - الخبر إلى (مواطنيها)، فانشغلت بالبحث عن ذلك الجاني الذي نجح في غفلة من زمن ديمقراطي أن يصل إلى محطة الريان التي لم يكن يحلّق فوقها الغراب، وظنت وهذا شأنها أن هذه الخلاصة كفيلة بتصفيق جمهور حضرموت عامة، والمكلا خاصة.

كارثة حمى الموت:

لم تدرك - السلطة - أن هذه الكارثة هي حصيلة طبيعية لمجموعة كوارث ظلت تتناسل دون مواجهة حقيقية لوضع الحلول الناجعة للخلاص منها أو على الأقل تشخيصها بشكل سليم للبحث عن مخارج عملية تسخر لها الإمكانيات المادية - خاصة - ومنها كارثة (حمى الموت) الضنك، التي سرت كالنار في الهشيم في زوايا المجتمع وحصدت أرواحًا لا ذنب لها إلا أنها عاشت لحظة انهيار القيم وتعويم المواقف وخلط المسؤوليات، وغياب الخدمات الصحية، والغريبة أننا لم نجد مسئولًا مباشرًا أو غير مباشر تقع عليه - مهنيًا وأخلاقيا وإنسانيا - مسئولية العمل على معالجة هذه الكارثة والسهر ليل نهار لإعادة الطمأنينة إلى المجتمع المكلوم في واجهته الرسمية، يرفع عقيرة صوته مشيرًا إلى بيت الداء ومواضع الخلل في لحظة صدق مع الله قبل عباده المضرورين. والجاني مازال مجهولاً!.

كارثة البلدة المعطوبة:

تنادت الكثير من الأصوات لإيقاف العبث السياحي الموسوم (مهرجان البلدة) والبلدة منه براء، وبمرضاها منشغلة، تبتهل إلى الله لهم بالشفاء ولموتاها تدعو الباري عز وجل لهم بالجنة مثوى ومآلاً، إلا أن السلطة وقد رمت (الكعكة) لبيت الخبرة، الجديد، الذي لا نعلم كنه خبراته ومشروعاته ودراساته التي أفادت المجتمع في الداخل أو الجوار، ولكنها مسميات (محد يحاسب عليها، ويا بخت من نفّع واستنفع)، استمرت في غيها ومازالت برغم كل المؤشرات (الربانية) تسعى للإعلان عن لحظة المهرجان الذي تناثرت وعود القائمين عليه، من خلطة (الخبرة) و (إدارة البلدة) التي انتهت من الداخل وهرعت مسرعة إلى (بيت الطاعة) فلديه (المال) وعلى الآخرين (الدعاية والإعلان) وسلم لي على الوفود الفرنسية والإيطالية والروسية وغيرها التي أعلن عن مشاركتها في ليالي البلدة المظلمة، والجاني مازال طليقاً!

كارثة أم الكوارث:

هذه الكوارث، التي أضيف إليها ارتفاع تعرفة الكهرباء وتوابعها الأخرى، بعد كارثة (صندوق الأعمار) على إثر كارثة السيول، (ودوخة المتضررين السبع دوخات حتى اليوم، فسلّم لي على صندوق أخباره في السوق)، و قد سبقتهن جميعًا (أم الكوارث) في حضرموت، المتمثلة في البطالة المستفحلة والمستحكمة بين الجيل الجديد المقبل على الحياة، وقد أوصدت في وجهه المنافذ كلها، في حين يرى من هم في سنه من المحضيين قد ركبوا السيارات الفارهة وسكنوا الفيلات وتراكمت أرصدتهم في البنوك، هذه (الملاحم الكارثية الرسمية) خلقت جميعها شعورًا بالظلم والقهر والعجز الموصل إلى النقمة على واقعه المعيش، فغابت معاني الأسرة والتكافل الاجتماعي والقدوة

الحسنة وغيرها من القيم والسلوكيات الأخلاقية، ولكنها - كذلك - أصهرت جيلًا قادرًا على الساحة ضد ألاعيب السياسة وحسابات السياسيين، وقد كان، فمن الجاني؟!.

كارثة الغالية:

الكهرباء هذه الغالية تعرفةً وتسعيرا، والأغلى احتياجًا ومصيرا، وقد خرجت محطة الريان عن الخدمة، فما على المواطن إلا الصبر - هكذا قالها - المهندس الأول في مؤسسة الكهرباء ومسئولها المباشر، في البث المباشر، من إذاعة المكلا، وأيدته الإذاعة، كعادتها، على كل ما قال به، ولم يزد شرحًا عن مدة الصبر، وكيف يكون الصبر، وقد نفذ صبر الصبر لدى الناس في مواجهة مشكلات الغلاء والبلاء وقلة الحيلة وضيق ذات اليد، وغيرها من المشكلات، وإذاعتنا تناقش (الأمان الزوجي) والمواطن قد أمان العيش وحياة الأمان، وإن تورطت في هموم الناس ومعاناتهم كانت بوقًا لمن لا يحسن الدفاع عن نفسه أو يهرب من المواجهة، فكارثة (الغالية الكهرباء) تحتاج إلى مواطنين خالين من المشكلات، ولديهم بدائل وإمكانيات، وعلى متاجر (المواطير) يركضون تباعًا، فرادًا ومجموعات، فمن الجاني؟!.

كارثة (معسل):

لقد بلغ الحال بالناس مبلغًا صعبًا وأليمًا، ويومًا بعد يوم يؤكد هذا المواطن في حضرموت من أقصاها إلى أقصاها، أنه واع لحبائل المعارضة (مع) قبل السلطة (سل)، (معسل) المعارضة والسلطة، في آن واحد، ويقترب منهما بمقدار ما يقترب أي منهما إليه، فالزمن زمن الحقيقة الفاضحة، ولم يعد شيء بخاف على الناس، ولم تعد في حاجة إلى تطييب الخواطر وجبرها، ولكنها في حاجة إلى صدق النوايا وإخلاص وانتماء لتربة حضرموت، وبعد

ذلك فليختلف أهل السياسية ما شاء لهم الاختلاف، فالجميع مدان - من وجهة نظري - والجرائم الكبرى لا تقف عند فاعلها الأول والوحيد، فهي سلسلة من الفاعلين، أكثرها ضررًا شهادة الزور وعدم اتخاذ مواقف علنية واضحة وحاسمة، و(الشيبان زمان) كانوا يرددون حكمة: الكي آخر علاج، فمتى يكوي (المع) صديقه (السل) صنوه الآخر الذي لا قيمة له ولا حياة إلا بوجوده، فالضد يظهر ضده الضد، وما أكثر المعالجات، ليس أعلاها الانسحاب الأخلاقي والعودة إلى المنازل، اعترافًا بالفشل وقلة الحيلة، وليس أدناها البحث عن مخارج وتحديد الأولويات، وإيقاف ما يسمى بالبنية التحتية - عامًا - التي لم تدرج مشكلة كهرباء حضرموت فيها يومًا، وتسخير ملياراتها لبناء محطة كهرباء جديدة، فماذا سيضير المواطن التعس لو عاش عامًا بلا بنية تحتية تقتات منها غربان المقاولات وسماسرتها؟، لا يرتجي هذا المواطن إلا أساسيات الحياة في ابسط بناها، فقد كان يقطع آلاف الأميال في طرق ترابية ولكنه يعود إلى بيته راميًا عناء الطريق براحة بال ورضا حال، فمتى تحترم مشاعر المواطن الغلبان؟، أليس كارثة لا إنسانية أن يصدح ساكن دار مضيئة بغناء ويفترش مائدة من موائد (القطط السمان) وجاره - في ظلمة الليل وهجير النهار - يبحث عن ثمن كفن ليواري جثمان فقيده الغالي، فمن الجاني؟!.

وكفى!.

المكلا اليوم - الناشر - سقيفة الشبامي 13 يوليو 2010م.

قائمة حضرموت السوداء!

في الصفحة الأخيرة من عدد الجمهورية رقم (14284) الصادر صبيحة يوم الأربعاء الماضي 17 ديسمبر الجاري، لفت انتباهي خبرٌ من محافظة إب يشير إلى:

(سحب عدد من المشاريع المتعثرة من منفذيها ووضع قائمة سوداء بالمقاولين غير الملتزمين لتنفيذ المشاريع حسب العقود المبرمة معهم).

جاء ذلك في الاجتماع الذي رأسه محافظ إب بحضور الأمين العام للمجلس المحلي وعدد من مديري مكاتب الوزارات المعنية بهذا الشأن والمرافق المنفذة، وكان مصدر الالتفات والانتباه هو هذه الوقفة المسؤولة تجاه ما يعتمل من مشروعات في المحافظة ولكنها تتعثر لأسباب تخاذل المقاولين وحساباتهم الربحية الخاصة، وقد ذهب بي هذا الخبر مذهبًا وحلمًا جميلًا تفتحت خيالاته عن صرخة مضرية مسئولة في حضرموت الخير والعطاء تهز عروش السماسرة والمقاولين (نص الكم) والـ(بدون كم) والقادمين الجدد من الباطن ومن كل الاتجاهات البعيدة عن أبجديات العمل المؤسسي والبرلماني الحقيقي للمجالس المحلية التي يقع على عاتقها عبء المكاشفة والمتابعة والرصد والمحاسبة لكل مشروع منذ وهلته الأولى كفكرة في سياق استراتيجية تنموية جادة، تسعى إلى تقديم خدمات اجتماعية وإنسانية وتربوية وثقافية واقتصادية، هذه المشاريع التي تبلغ مصرحاتها المالية مئات الملايين من الريالات، نجدها ترسو بعيدًا عن خرمِ إبرةٍ لشفافيةٍ كان يجب أن يطغى نورها على كل مراحل الإعلان عن المشروع فتقديم العطاءات ثم

الكشف عن مكونات المشروع ومدة تنفيذه ونوعية الخامات المستخدمة فيه وغيرها من المهمات التي يجب أن تكون واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، ولكن إذا طلبت المستحيل حرمت الممكن، فهناك الكثير من علامات الاستفهام لمشروعات أعطيت بتكليفات خارج إطار القانون الخاص بالمناقصات والمزايدات، وبعيدًا عن الرقابة الحقيقية والمتابعة الدقيقة بل (دكاكيني)، وهناك مشروعات تذهب إلى المقربين وشلة الأنس من مقاولي الغفلة ومكتب وسكرتارية ولوحة (وكله تمام) ونفعني اليوم أنعشك غداً.

لقد انتظر المواطن في حضرموت موقفًا جريئًا ومسؤولًا من قبل السلطة المحلية ومجلسها المحلي بعد نكبة الأمطار والسيول وما كشفته من مآس لمشروعات ذهبت بها المياه إلى البحر بعد أن رصدت لها المليارات، وكان الناس يظنون أن الوقت قد حان لوضع آليات جديدة لتنفيذ المشروعات القادمة، في حين يبدو أن المأزق الحقيقي الذي تعاني منه حضرموت وغيرها من محافظات الوطن يتلخص في فن الإدارة وليس فقدان المال، هذه الآلية الخفية التي تعطى بها المشروعات ولأفراد ليس لهم سيرة مشرفة في ما شابهها من مشروعات، هي التي تستحوذ على الكعكة وتنفرد بالغنيمة، وما أكثر المشروعات التي تجاوز عمرها السنوات الست والسبع ومازالت أعمدة تعلن عن خواء غير مسؤول، نأمل أن يدفع بالآخرين المخلصين الجادين في سلطتنا المحلية ومجلسنا المحلي إلى الاقتداء بقائمة إب السوداء، فهل هم فاعلون؟!

ولكنني أفقت من حلمي قبل النهاية، وكفى.

الجمهورية: العدد (14291) الأربعاء 24 ديسمبر 2008م.

يوم قال محلي حضرموت: عام الزراعة!

تطالعك الأخبار الإذاعية والصحفية التي تأتي -أحيانًا -من اجتماعات المجلس المحلي بالمحافظة، بأن المجلس قد استعرض الخطة وناقش البرامج، ووجه بالتنفيذ، وتكتمل الديباجة بعبّر المجلس عن، وأقر، وأوصى، إلى غيرها من الكليشهات الجاهزة المحفوظة في جعبة موظفي الإعلام الذين يحاولون حفظ هذه القواعد والأساليب عن ظهر قلب دون حاجة إلى تجاوز المعلوم خوفًا من المحظور والوقوع فيه.

ففي ظل هذه التوليفة الخبرية التي تنهال على رأس المواطن صباح مساء، فتصل عبر أثير الإذاعة إلى مسامعه، وترصد عيناه عناوينها في الصفحات المنشورة، تصبح المادة التي أعدت لتؤكد له أن المجلس يمارس دوره الرقابي والتشريعي دون كلل أو تردد، في جو من الديمقراطية وتبادل الخبرات تمسكًا بخدمة الوطن والمواطن.

من هنا تكون المادة الخبرية بعد نشرها ملكًا للمجتمع ينظر فيها ويتأملها بعمق باحثًا من خلال كومة الحروف والمعاني عن حقيقة ما يعتمل في واقعه المعيش، فيسند ظهره المنكسر والمعقوف على معاناته اليومية، لما يجده من وعود براقة عن مشاريع تُنفّذ ومعايير تُقنن وقوانين تُطبّق، فيتنفّس الصعداء بقادم أجمل وغد أفضل، ولكنه وهو يعيش هذه اللحظات الموهومة تصدمه مظاهر الواقع وطغيان العشوائية وعدم الجدية في مواجهة مشكلاته الحياتية.

لقد جاءت هذه الأسطر بعد قراءتي:

(محلي حضرموت يشدد على إعمار المناطق المتضررة من السيول) في الصفحة (11) من عدد الاثنين السادس من أبريل الجاري في صحيفة (الجمهورية).

وإذا تتبعنا ما بين السطور لهذه الكلمات التي وظفت في الخبر عن الاجتماع الذي جاء ختامًا لأعمال دورته الأولى للعام 2009م، لوجدنا أن المجلس قد عرض للعديد من المشكلات ووقف عند مستوى أداء بعض مكاتب الوزارات.

وما لفت انتباهي فيه العبارة الدالة:

(وأوصى المجلس بتكريس العام القادم 2010 عامـًا، للزراعة، على أن تتبنى الأجهزة الحكومية برامج وخططًا تنهض بهذا القطاع الحيوي وبما يحقق الأمن الغذائي).

ولكن لم يشر إلى العام الجاري ولماذا كرِّس وماذا كان حصاد التكريس في الأعوام السابقة لمثل هذه الرؤى التي يتبناها مجلسنا الموقر ويحاول أن يمضي بقوة في سبيل إنجازها وجعلها وقفة جديدة عند محور من محاور العمل المؤسسي الحكومي، والتساؤل الذي يفرض نفسه:

- لماذا قال المجلس العام القادم عام الزراعة؟

- وهل هناك دراسة علمية رصينة تضع خطوطًا واضحة لوضع الزراعة في حضرموت وتحديد العوائق والمشكلات التي تقف أمام قيام هذا المجال الحيوي بدوره في تأمين الأمن الغذائي؟! وكفى.

الجمهورية: العدد (14403) الأربعاء 15 إبريل 2009م.

محلي حضرموت: قلبي آه يا قلبي!

قيل -والعهدة على الراوي -إن مسئولًا يقع على عاتق مكتب فرع وزارته بحضرموت مهمة إزاحة مخلفات السيول والعوائق والسواتر الترابية التي جعلت حياة مدينة المكلا عامة وحي الديس (أكتوبر) منها على وجه الخصوص لا تطاق، ففي كل شبر من هذا الحي الذي كان في يوم من الأيام مضربًا للمثل في النظافة والماء والخضرة والجو الحسن، وكان مصطافًا ترفيهيًا لكل قاطني المدينة القديمة، مأساة ومعاناة.

ولقد أصبح اليوم مهشم الوجه، منتّف الأضلاع، ممزّق الجوانب، مشوّه القوام، جراء ما خلفته السيول التي اجتاحت المدينة في نوبتين متتاليتين، وبسبب الاخلالات الكبيرة التي شابت مشاريع ما سمي بالبنية التحتية. وقد كشف تقلّب الأجواء خروجها عن السياق الوطني والتعامل بمهنية وحرفية عالية عند رسو المناقصات على مقاولي اليوم.

ولكن حكاية مدينة الديس (ما تحملها ملف) فمشروع الصرف الصحي الذي مازال يراوح مكانه منذ سنوات ثلاث أو يزيد بكل سوءاته الواضحة وضوح الشمس في قارعة النهار وينذر بكوارث قادمة لا محالة، إلا إذا عمدت السلطة المحلية في المحافظة إلى تشكيل لجنة فنية تقدّم تقريرها التفصيلي عن مدى مسايرة هذا المشروع الحيوي للمواصفات الفنية ونجاعته في إنهاء مشكلة الصرف الصحي للحي الكبير.

والعهدة على الراوي، كان اللقاء الأخير للهيئة الإدارية للمجلس المحلي في حضرموت قد وقف أمام ما تعانيه المدينة من مخلفات ترابية ومطبّات

أرضية ومياه ملوثة راكدة وجارية، على الرغم من توقّف المطر، وشرقت الشمس، ولكن المدينة ما برحت تعاني من (مشي السلاحف) في إعادة تأهيل الطرقات الرئيسة للمدينة.

وعند مواجهة المسئول لتبرير تأخر مكتبه الوزاري في معالجة المشكلات على الرغم من اعتمادهم صرف مبالغ عاجلة بهذا الخصوص، فما كان منه إلا انتفض قائلاً:

(قلبي آه يا قلبي، تعبتونا عندي الضغط).

فران الصمت على بقية قوام الهيئة، لثوانٍ، تضامناً مع معاناة الزميل.

وهنا سكت الراوي عن الكلام المباح، وبقي السرّ عند أهل الحل والصلاح، ومن بيدهم الفرح والانشراح، أو الهمّ والأتراح، فإن كان صاحبنا يشكو وجع القلب وضغط الدم، بسبب هذيان المواطنين الدائم عن أوجاع الوطن، فما بال هيئتنا الموقرة والمدينة تعاني مفاصلها جميعها من أمراض الروماتيزتوم والسعال الديكي وشلل الأطفال والذبحات الصدرية والسرطنات اليومية، وما خفي كان أبشع.

- فهل صدق الراوي؟!

وكفى.

الجمهورية: العدد (14333) الأربعاء 4 فبراير 2009م.

هل انتهى زمن العبقريات في حضرموت؟!

هل انتهى زمن العبقريات في حضرموت؟!، عندما نضع هذا التساؤل، فنحن على يقين أننا لا نستطيع في هذه العجالة أن نجيب، وربما تحتاج الإجابة إلى زمن طويل نعثر فيه على جواب شافٍ يضع نقط الحروف كما ينبغي لها أن تكون، ولكننا نفتح من خلال هذه العجالة نافذة لكل المبدعين الرواد والمختصين بشؤون الثقافة والأدب والإبداع في حضرموت، وكذلك المؤسسة الجامعية التي تقع على عاتقهم جميعًا مسؤولية الوقوف أمام تصحر الحياة الثقافية والأدبية، وعدم بروز أسماء يؤمل فيها أن تسد جزءًا يسيرًا من الفراغ الذي تركته تلك العبقريات التي رحلت إلى جوار ربها، والقائمة إذا أردنا سردها تطول لهذه النوابغ الحضرمية التي أثرت الحياة الثقافية والأدبية والفكرية بالكثير من النتاجات الشعرية والقصصية والنقدية والغوص في كتب التاريخ والتراث وتمحيصها، بما يخدم تشكيل وإعادة تشكيل هوية الأمة وخصوصيتها التي يجب أن تبرز عند كل منعطف تاريخي، وليس كما يذهب الكثيرون - اليوم - لاستنطاق هذا التاريخ وذلك التراث وفق هوى ذاتي وبنظرة قاصرة وبتحرش - إن جاز التعبير - لا يليق بصاحبه، ولا يدنو من أبجديات العلم والمعرفة، ولا يقترب من (ألف باء) منهجية وعلمية، ولكنه اقتراب سطحي غير حميد، يظهر ضحالة حامله وهشاشة منطلقه، ورداءة أسلوبه، وقصور همته في التقصي والبحث والتعامل مع اللغة بوصفها مكمن العبقرية، ومنتهى الإبداع، عند كل صاحب قلم، وحامل فكر، ومنتج ثقافة.

بالتأكيد اليوم غير الأمس، ولأن الواقع لا يليق بماضيه، فإن مثل هذا السؤال يشكل تحديًا حقيقيًا لكل المنظومة الثقافية والأدبية والجامعية، وهو ما يفرض على الجميع النظر بعمق إلى التراجع المخيف في تشكلات الإبداع بمفهومه الشامل، وانحسار - إن لم يكن تلاشي - طرائق الفن وأساليبه التي احتضنها المجتمع خلال مسيرته التاريخية، ولم يكن بمتوقع في يوم من الأيام، مثل هذا الانعزال والتهميش والاضمحلال لشخصية عرف عنها الانفتاح الحضاري والتنوع الثقافي في كثير من دول الاغتراب ومواطن الاستقرار لهذه الشخصية الحضرمية، وتميزت بالتواصل مع محيطها والاندماج فيه، وشق الأخاديد النهرية وتلاحمها مع الداخل في كثير من مراحل التاريخ، فكانت هذه التوليفة الإنسانية التي يقف المستشرقون عندها كثيرًا لفك شفرات خصوصيتها، وتعقد المؤتمرات الدولية لفهم تجذرها في المحيط البشري الذي تسبح فيه دون اهتزاز أو خوف أو خروج عن مجراه الحياتي المرغوب فيه وهنا يبرز هذا التساؤل الذي أرسلناه في بداية حديثنا:

- **هل انتهى زمن العبقريات في حضرموت؟!.**

ولكننا نفتح من خلال هذه العجالة نافذة لكل المبدعين الرواد والمختصين بشؤون الثقافة والأدب والإبداع في حضرموت، وكذلك المؤسسة الجامعية التي تقع على عاتقهم جميعًا مسؤولية الوقوف أمام تصحر الحياة الثقافية والأدبية، وعدم بروز أسماء يؤمل فيها أن تسد جزءًا يسيرًا من الفراغ الذي تركته تلك العبقريات التي رحلت إلى جوار ربها، والقائمة إذا أردنا سردها تطول لهذه النوابغ الحضرمية التي أثرت الحياة الثقافية والأدبية والفكرية بالكثير من النتاجات الشعرية والقصصية والنقدية والغوص في كتب التاريخ والتراث وتمحيصها، بما يخدم تشكيل وإعادة تشكيل هوية الأمة وخصوصيتها التي

يجب أن تبرز عند كل منعطف تاريخي، وليس كما يذهب الكثيرون - اليوم - لاستنطاق هذا التاريخ وذلك التراث وفق هوى ذاتي وبنظرة قاصرة وبتحرش - إن جاز التعبير- لا يليق بصاحبه، ولا يدنو من أبجديات العلم والمعرفة، ولا يقترب من (ألف باء) منهجية وعلمية، ولكنه اقتراب سطحي غير حميد، يظهر ضحالة حامله وهشاشة منطلقه، ورداءة أسلوبه، وقصور همته في التقصي والبحث والتعامل مع اللغة بوصفها مكمن العبقرية، ومنتهى الإبداع، عند كل صاحب قلم، وحامل فكر، ومنتج ثقافة.

بالتأكيد اليوم غير الأمس، ولأن الواقع لا يليق بماضيه، فإن مثل هذا السؤال يشكل تحديًا حقيقيًا لكل المنظومة الثقافية والأدبية والجامعية، وهو ما يفرض على الجميع النظر بعمق إلى التراجع المخيف في تشكلات الإبداع بمفهومه الشامل، وانحسار - إن لم يكن تلاشي - طرائق الفن وأساليبه التي احتضنها المجتمع خلال مسيرته التاريخية، ولم يكن بمتوقع في يوم من الأيام، مثل هذا الانعزال والتهميش والاضمحلال لشخصية عرف عنها الانفتاح الحضاري والتنوع الثقافي في كثير من دول الاغتراب ومواطن الاستقرار لهذه الشخصية الحضرمية، وتميزت بالتواصل مع محيطها والاندماج فيه، وشق الأخاديد النهرية وتلاحمها مع الداخل في كثير من مراحل التاريخ، فكانت هذه التوليفة الإنسانية التي يقف المستشرقون عندها كثيرًا لفك شفرات خصوصيتها، وتعقد المؤتمرات الدولية لفهم تجذرها في المحيط البشري الذي تسبح فيه دون اهتزاز أو خوف أو خروج عن مجراه الحياتي المرغوب فيه. وهنا يبرز هذا التساؤل الذي أرسلناه في بداية حديثنا: هل انتهى زمن العبقريات في حضرموت؟!.

الجمهورية: العدد (13997) الأربعاء 27 فبراير 2008 م.

عصيان (كهرمائي) في حضرموت!

في مثل هذه الأجواء التي يلتهب فيها الوطن بكل صنوف الاحتقان وكوارث فشل السياسات الاقتصادية والجرع الدورية التي ألهبت ظهر المواطن وجعلته يبحث عن موت آمن ينتقل به إلى الملكوت الأعلى عند مليك مقتدر، سياسات عاثت فسادًا وإفسادًا في شرايين المجتمع، ولوثت قطرات الدم وبلازما المناعة التي يحملها في جسده المنهك والنحيل، تعددت أخطاء السياسة ونكبات العبث بالمال العام للقط السمان التي ظهرت واستشرت كالسرطانات المتعددة معلنة عن نفسها بكل بجاحة وقوة، حدًا جعلها تمسك بمفاصل المؤسسات الإرادية والخدمية وترفع في وضح النهار لافتات تعلن عن شركاتها ومؤسساتها الخاصة والعائلية التي تذهب إليها المناقصات للمشروعات التي تقتات منها مافيا المركز- صنعاء - بأدوات محلية دنيئة لا شريعة لها إلا الثراء الحرام.

وما يدهش في هذه الظاهرة التي برزت خلال (17) عامًا الماضية أنها قد سرت كالنار في الهشيم فتحول الكثير من هذه المؤسسات إلى إمبراطوريات عائلية يراقبها الشارع عن بعد ويتحدث عن أفراحها الخيالية وجولاتها العالمية في عواصم الضباب والثلوج بحثًا عن أوقات رائقة تشعرهم بحقيقة الثراء الفاحش الذي يكنزونه من ثروة الوطن والمال العام، سار الأبناء على خطى الآباء الذين هيمنوا على مفاصل هذه المؤسسات وأصبح الجميع يدرك حدود اللعبة وقواعد التعامل مع مافيات المركز فصنعاء حوت كل فن.

ولأننا بلينا بمجالس محلية ديكورية تتوارى عن قاعدتها الانتخابية بعد جلوسها لأول اجتماع للمجلس وإعلانهم المجلس سيد قراره، تختفي والكل يتحول

إلى طالب الله ويا بخت من نفع واستنفع، والعيال كبرت وضمان مستقبلهم قبل كل شيء والسياسة تحتاج إلى نفس طويل، وهكذا يتم تخدير المواطن بمثل هذه التبريرات التي ما أقصت فاسد متناهي الصغير عن موقعه، لنجد أنفسنا بين مطرقة أدوات النظام وسندان المعارضة والكل صار(معسل) حكم يتجرعه في ساعات الصفاء بين الحكم والمعارضة.

في العام الماضي رفعت المؤسسة العامة للكهرباء التعرفة لشرائح الاستهلاك المنزلي للمواطنين وثارت ثائرة مجالسنا المحلية وتعددت الاجتماعات وتكاثرت التصريحات ولم يتحرك ساكن على الرغم من إصرارهم في حملاتهم الانتخابية بتخفيضها بما يتلاءم والأجواء الشديدة الحرارة التي تعيشها المحافظات الجنوبية الساحلية والصحراء ليجد المواطن نفسه وحيدًا في مواجهة غول الانقطاع وسحب (الفيوز) وعلى المتضرر اللجوء إلى الصمت، واليوم تقفز قيمة الشرائح المبهمة لفاتورة المياه إلى معدلات مقلقة ومجهزة على ما تبقى لدى المواطن من قدرات مادية تساعده في مواجهة أعباء المعيشة وارتفاع أسعار السلع الضرورية، والبركة في تجارنا وضميرهم الحي وسخائهم لمجلس حضرموتالأهلي وتبرعاتهم لحماية حضرموت من لحظة انهيار النظام!.

واليوم تقفز فواتير الماء لشهر مارس بحركة خبيثة واستباقية تفرغ أية تخفيضات يقررها مجلس الوزراء من قيمة هذه الشرائح، كما هو مشاع، تخفيضات سيذهب دخلها لمصلحة المواطن ولكنه سيضر بامتيازات قيادة المؤسسة ومجلسها إدارتها الذي يوهب المبالغ الشهرية والحوافز السنوية بملايين الدولارات ولم نجد مجلسنا المحلي بالمحافظة يقف عند قائمة البدلات والهدايا والحوافز والصرفيات الباهظة التي تحصل عليها قائمة

المجلس بدءًا بمحافظة المحافظة ووكيلي الساحل والوادي وقيادتي المؤسسة والتوابع الأخرى بما في ذلك ممثلي المواطنين المستفيدين من هذه الخدمة ساحلًا وواديًا.

وقد صادف عند كتابتي لهذا المقال أن بحثت بين الزملاء عن فاتورة المياه لشهر مارس 2011م، فكانت كالآتي:

القراءة: ثابت.

الاستهلاك: 29.

قيمة المياه: 2050 ريالاً.

رسم صرف صحي: 620 ريالاً.

رسوم خدمات: 267 ريالاً.

مجالس محلية: 62 ريالاً.

وبحسبة بسيطة نجد أن قيمة الاستهلاك الثابت، لماذا؟ لا أدري!،(2050) ريالاً، بينما الفراطة، بلغت:(949) ريالاً، بما يقترب من نصف قيمة الاستهلاك، على الرغم من أن صاحب الفاتورة من حي أكتوبر - ديس المكلا - الذي يعلم القاصي والداني فضيحة مشروع المجاري الذي ذهب، ولم يتنه- ثلاثة محافظون: هلال، هاجر، الخنبشي، والرابع الديني، ولم يغلق ملفه ولم يحسم ولم يجرؤ أحدهم على إعطائه صك البراءة الفنية، ومخلفات الحي تذهب إلى خور المكلا ملوثة مياهه الصافية الزرقاء التي تحولت إلى كتل سوداء مقرفة وروائح كريهة دائمة، وهناك رسوم الخدمات والمجالس المحلية وكلها تثقل كاهل المواطن ولا يلحظ فائدة منها في حياته اليومية.

هذه الفاتورة، العينة العشوائية، تضعنا أمام حقائق شنيعة تظهر مدى الصبر الذي يتحلى به مواطنوحضرموت، فما بالنا بهذيان العدادات والاخلالات المستمرة التي يتحمل وزرها المواطن المستهلك، ويدفعها من قوت أولاده صابرًا محتسبًا إلى الله عز وجل أن يعجل في نهاية الباطل واجتثاث أهله وفضحهم على رؤوس الأشهاد وما ذلك ببعيد على رب العزة والجلال.

ويبقى على الناس أن ينتفضوا لتغيير الباطل، فلن يغير الله ما بهم إلا أن يغيروا ما بأنفسهم، والبداية رفض الباطل وكره أصحابه، فهل تشهد حضرموت عصيات كهرمائي يجمع الجميع على عدم تسديد فاتورتي الكهرباء والماء في شهر الثورات العربية التي غيرت ملامح مجتمعاتها وتكنس بقايا أعوان الأنظمة التي تهاوت كأوراق الخريف تحت صيحات ساحات التحرير من العبودية والطغيان، اللهم إني بلغت اللهم فاشهد،

وكفى!.

المكلا اليوم - الناشر 10 أبريل 2011م.

حضرموت بين نصفين ثالثهما أهلي!

كثيرًا ما يراودني تساؤل:

- **مَن خذل حضرموت؟،**

وأحاول أن أجد إجابة تفك بعضًا من شفراته، ولأننا -اليوم -نمر بمرحلة خطيرة ستؤسس لنصف قرن قادم أو يزيد، فلقد حاولنا في أكثر من وقفة أن نضع الآخرين معنا في محاولة لتحريك الراكد في العقلية الحضرمية التي كانت في الماضي القريب حاملة لمشاعل النور والوعي والوسطية الإسلامية، وآثرنا أن نقترب من حقيقة الخروق التي تعاني منها هذه الشخصية الكاريزمية في تأثيراتها الخارجية الملهمة والمنكفئة على سلبيتها في الداخل في مخاتلة تاريخية إن جاز التعبير تصمت حيث يكون الجهر ضروريًا وتجهر حين يكون الصمت معبراً.

إن واقع اليوم ليس ببعيد عن الفهم، فلم يعد أقطاب السياسة في شمال الشمال ووسط الشمال ووسط الوسط بغافلين عن أبجديات المرحلة القادمة على أنقاض الزمن الراهن، ولم يعد خافيًا ما يحاوله هؤلاء من إعادة صياغة المرحلة القادمة بما يضمن لهم مصالحهم ومطامعهم الكبيرة، بينما نجد ذواتنا الحضرمية المتطلعة لأدوار ديكورية كعادتها في كل المراحل التي تلت الاستقلال تراوح في منطقة الضبابية والغوص في الصبغة الرمادية حد الرثاء، ولم تزل حضرموت ننتظر صوتًا حضرميًا أولًا وثانيًا وثالثًا ووطنيًا رابعًا وخامسًا كبقية خلق الله وشعوب الأرض التي حباها الله بثروات وأراض جادت

بفضائلها الإنسانية على المعمورة ولم يبخسها مجدها وما غمطها حقها إلا أبناؤها.

ويبدو لي إن حضرموت لم يخذلها إلا نصفان من بنيها: نصفُ سياسيٍ ونصفُ مثقفٍ!

نصفان، لعمري، هما معولا الهدم اللذان ما فتئا يشتغلان على تقزيم حضرموت وعرضها بابخس الأثمان في كل المراحل السياسية التي تعاقبت عليها بعد الاستقلال لدوائر المركز أيًا كانت بؤرته ومركز الدائرة فيه، وتكالبت عليها الضباع أكثر قسوة وتقطيعًا بعد صيف 1994م، فإذا أمعنا النظر في هذين النصفين لوجدنا سر التراجع الذي تعاني منه حضرموت بقوة.

نصف السياسي:

بليت حضرموت بأنصاف السياسيين من أبنائها الذين ظلوا يتبادلونها ويعرضونها في السنوات الماحقة السابقة ولم تجد من يقترب من نبضها ويحفظ لها حقها وحقوق أبنائها، فلقد آثرت هذه الأنصاف السياسية أن تذهب بها لتقويمهم في محاولاتهم الظهور على سطح المشهد السياسي المركزي فكان لهم ما أرادوا، والمركز في سره يضحك على هذه الأنصاف التي لم تجد منها حضرموت إنصافًا، فخلال الأسبوع الماضي ظهرت الشخوص السياسية المشرعنة للعبة الديمقراطية سلطة ومعارضة (معسل) والتي استماتت في (17) عامًا الماضية في الترويج لديمقراطية النظام والمُصّرة على جعله الجنة الوطنية التي ستعود بالخير واليُمن لحضرموت، واشتغلوا في هذه السنوات على تزييف الواقع الشعبي في مناطقهم بالكذب تارة وشراء الذمم تارة أخرى، وأثروا ثراءً فاحشًا ليغادروا ذلك المركب في محطته الأخيرة بعد أن طاف بهم موانئ العالم وحملوا معهم منها ما لذ وطاب فكانت الفلل والأراضي الزراعية

والعقارات الخارجية، ليتساقطوا – اليوم – دون حياء ويغادرون المركب وهو يغرق ويحترق مدعين الوطنية معاودين الكرة ثانية دون حمرة خجل ليتصدروا اللقاءات الأهلية والاعتصامات الجماهيرية مستغلين بذلك طيبة الناس وسرعة نسيانهم لمثل هذه الكوارث النصف سياسية في تاريخ حضرموتالمعاصر، وهم على استعداد لتكرار اللعبة باسم حضرموت مرة تلو الأخرى مع من غلب أو من حكم!.

فأين هؤلاء من الذين دفعوا حياتهم ثمنًا لقضاياهم الوطنية والحقوقية التي آمنوا بها وتحملوا ويلات السجون وزبانية المعتقلات وتشريد الأسر بقلوب مطمئنة إلى نبل مقاصدها. نصف مثقف:

وهذا ليس ببعيد عن براجماتية النصف سياسي ونفعيته المقيتة، فنصف المثقف وإن حاول الظهور بمظهر الواعي والرؤيوي الذي لا مندوحة لحضرموت عن رجاحة عقله وعمق نظرته، بوصفه مثقفًا يجمع نوابغ الكلم وأس المعرفة، فلقد تراجعت هذه الأنصاف الثقافية على ضحالة رؤيتها الحياتية لتمارس لعبة الخداع التي أسعفها في تمريرها كياسة المركز ودفعه بهذه الأنصاف لتكون واجهةحضرموت الثقافية وستكشف الأيام القادمة الكارثة الثقافية التي اقترفتها هذه الأنصاف (المتثيقفة) واشتغالهم على خلخلة الثقة بالعمق الثقافي لحضارة حضرموت واستخفوا بالكلمة فكانوا معاول هدم مبرمج ينفذ أجنة أسيادهم الطامحين في طمس الهوية، وإن لم، فتشويهها والتشكيك في قدرات المبدعين الذين احترقوا وهم يرون الأنصاف تتقلد دور الثقافة ورئاسة تحرير الصحف وقيادة الإذاعتين المحليتين وتنشر لها المؤلفات المسيئة لتاريخ مجيد يتجاوز الثلاثة آلاف عام، وعلينا اليوم أن نتذكر أن شباب ثورة 25 يناير في مصر الكنانة قد خرجت في الجمعة الماضية ولها هدف وحيد

هو إنقاذ ثورتهم وتصحيح مسارها مطالبين بمحاسبة الوجوه البائسة المسيئة التي ظلت تهيمن على اتحاد الإذاعات والتلفزيون المصري ورئاسات تحرير الصحف القومية، فلنتذكر جيدًا هذا الملف ليقف الجميع فيحضرموت يومًا ليرى بشاعة الرسائل الإعلامية والصحفية التي تخرجها هذه الوسائط التي يتقلدها أنصاف المثقفين الذين لا يمتلكون من أبجديات المعرفة أدناها ومع ذلك مكنوا من هذه المواضع بفعل فاعل أراد لثقافة حضرموت الهلاك بيد هذه الأنصاف.

تحالف أهلي حضرموت:

واليوم لم يعد في الزمن بقية لبكاء على اللبن الحضرمي المشروب أو المسكوب، ولم يلق بحضرموت أن يترافع عنها، فيما يحاك في دهاليز صنعاء وضواحيها وتعز وتوابعها من لعبة سياسية قادمة، أنصاف السياسيين أو أنصاف المثقفين أو الحزبيين الملوثين الذين ينتظرون لمن الغلبة في ساحات التغيير في تلك المدن ليرتب لهم الكبار أولوياتهم وحدود حركتهم.

إذ آن الأوان أن يتبنى المجلس الأهلي (المشكّل) صياغة سقف المطالب لحضرموت الغد، بوصفه يدّعي المرجعية لها عند انهيار النظام، والأجدى وقد شكل توافقًا بين الأضداد وحلفًا فرضته الظروف بين الفرقاء أن يرتقي الجميع بالجميع إلى واجهة الأحداث ومواجهتها ويؤكد المجلس أهليته للقيام بحمايتها زمن السلم أو اللاانهيار وقبل أن ينتهي الآخرون من رسم ملامح الآتي، أما وقد وقعت الواقعة فلحضرموت رب يحميها، والخوف كل الخوف أن ينفجر مجلسنا من داخله إذا قويت شوكة طرف من أطرافه المتنافرة بمرجعيته في المركز ويصبح أهلي حضرموت في حاجة إلى أهلي آخر كبير يفك الاشتباك ويعالج تبعات الانهيار الذي سقط إليه أهلي حضرموت،

آن الأوان أن يعلن المجلس عن تشكيل تكتل أوسع يضع خارطة طريق لحقوق حضرموت المسلوبة والتي ستسلب إذا ظللنا نراوح بين سقفي نصف سياسي ونصف مثقف، ونتساءل لماذا لا يصبح هذا المجلس، وفيه كل ألوان الطيف السياسي والمرجعيات الدينية والمستقلون، (تكتلًا لتحالف حضرموت الوطني) مرحلي النشأة والهدف، لينهض بدور - اليوم - لمواجهة المشاريع السياسية القادمة من الأطراف الأخرى والتجمعات والتكوينات المتعددة، منطلقًا برؤية واضحة لحقوق أبناءحضرموت في أجندتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، خاصة، ونحن نرى كيف تتجه أدوات الصراع السياسي إلى صياغة معادلة سياسية جديدة بعيدًا عن المواجهة التي ستؤدي إلى انهيار الدولة - كما كان يتوقع المجلس الأهلي وينتظر- والكل يمارس ضغوطه ويحشد قواه ليفرض نفسه لاعبًا مهمًا في السنوات القادمة - ومجلسنا الأهلي يدلو بالتصريح تلو الآخر من أعلى هرمه وقمته بأنه مجلس يقف بعيدًا عن مكونات الصراع وأدواته، وهي حيلة - كما يبدو - مقصودة من الأطراف المتناقضة بداخله انتظارًا لساعة الغلبة من بعيد، ونهمس لجميع النخب السياسية والثقافية والصحفية والمرجعيات الدينية بسؤال حضرموت اليوم:

- من يجرؤ على الكلام باسمها ويصنع تاريخها في السنوات الخمسين القادمة؟

- وماذا سيكون موقف مجلسنا الأهلي إذا تغيّر النظام بالطريقة السلسة والآمنة والمؤمونة بين فرقائه اسمًا وتركيبته الموحدة مضمونًا وخسرت حضرموت للمرة الألف حقوقها وحق أبنائها ومصير أجيالها القادمة؟،

- وكيف لمجلس أهلي بدأ تكوينه في جزء من حضرموت وترك الجزء الآخر للمداولات واللقاءات الثنائية في رسالة لا تليق بأصحابها؟، لقد كان

الأجدى أن يبدأ التكوين حضرميًا في شموليته ويعلن عنه في أجندة واحدة وإن تأخر الإعلان بتشكيله، أما على طريقة الإسقاط البارشوتي، فاعتقد أننا نعيد السؤال:

- من يجرؤ على الكلام باسم حضرموت ويصنع تاريخها في السنوات الخمسين القادمة؟،

- وماذا سيكون موقف مجلسنا الأهلي إذا تغيّر النظام بالطريقة السلسة والآمنة وخسرت حضرموت للمرة الألف حقوقها وحق أبنائها ومصير أجيالها الاتية؟!.

اللهم إني بلغت اللهم فاشهد،

وكفى!.

المكلا اليوم - الناشر 3 أبريل 2011م.

امتحان الكهرباء!

ترافقت امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوي لهذا العام في حضرموت - الساحل - مع الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، حدًا بلغ بها أن تصبح يومية على غير ما كانت عليه في الأعوام الماضية، التي بدأت فيها تتقلص مساحة القطع، إلا أن الجميع عانى الأمرين، ولم يسلم طلابنا وطالباتنا من لهيب الأجواء الساخنة وانقطاع التيار الكهربائي الذي ينطفئ آناء الليل وأطراف النهار، الأمر الذي جعلهم يضربون أخماسًا في أسداس، بين قيظ الواقع ولهيبه، وصمت الكهرباء وخذلانها، وتوتر الأسئلة وضعف المشوار التعليمي خلال العام الدراسي الذي تناوشته الكثير من المشكلات.

وقد أبت كهرباء حضرموت - الساحل - إلا أن تشعر الجميع بحضورها السلبي، متخذة من ارتفاع درجة الحرارة طريقًا للفرار من المسؤولية، على الرغم من معرفة الجميع بما يشهده شهر يونيو من ارتفاع معدل الرطوبة والسخونة في الجو، إلا أن المعالجات لم تصل بعد إلى معالجة الاختلالات والانقطاعات التي تزور الجميع في كل سنة شهراً، والفاتورة تتضاعف، والمواطن صابر ومصبور، ويتداول الشارع الكثير من الطروحات التي زادها توكيدًا ما يلمسه المواطن من حديث ممجوج لمسئولي السلطة المحلية والمؤسسة المحلية للكهرباء بالمحافظة دون بارقة أمل في قطع التساؤلات، والحسم بثقة أن هذه المشكلة تحتاج إلى هذه المعالجة أو تلك.. فالكل يعزف على الحلول الترقيعية، دون أن نصل وإياهم إلى معرفة أساس المشكلة، هل في زيادة الأحمال العشوائية أم في عدم تماهي القوة المتاحة مع المستخدمة، أم

في نوعية الماكينات التي تدخل إلى الخدمة الفعلية بين حين وآخر وهي على خلاف المواصفات، لتظل فاتورة الصيانة والشراء لقطع الغيار مفتوحة على مصراعيها.

كثيرة هي المنغصات التي جلبتها وتجلبها انقطاعات التيار الكهربائي في محافظة ساحلية تصل درجة الحرارة فيها إلى معدلات كبيرة، ولكن تبقى العملية الامتحانية لشهادتي التعليم الأساسي والثانوي جاثمة على نَفَس الطلبة والطالبات الذين شكوا إلى طوب الأرض هذه المعضلة، والكل يعمد إلى التسكين، دون مواجهة حقيقية أس المشكلات التي تعانيها هذه المؤسسة على الرغم من المدخولات الكبيرة التي تصل إليها نهاية كل شهر، ونجدها تتشدد في معاقبة المتقاعس أو المتخاذل عن تسديد فاتورته، في حين لا نلمس منها اعتذارًا يبقي على خيط الود بينها ومستخدمها المواطن الغلبان الذي يطبق عليه قانون القطع، في حين تتغافل أو تمارس الصمت على من يقتات الكهرباء بشكل عشوائي دون حسيب أو رقيب، لذا أصبحت الكهرباء امتحان اليوم وغدًا وبعد غد!.

الجمهورية: العدد (14483) الأربعاء 8 يوليو 2009م.

الفساد في حضرموت كشفته السماء فلفظته الأرض!

قبل البداية:

المطر نعمة من نعم الله يمنُّ به على الأرض وسكانها، فيزداد منسوب الماء في باطنها، وتسقى الروابي والهضاب والوديان لتبت من الثمرات حلالًا طيبًا، وفي كل بلاد الدنيا هناك ترقب لسقوط الأمطار في مواسمه المعروفة وتستعد البلدان التي يصاحب هذه المواسم فيها الأعاصير والفيضانات بما يحدّ من تفاقم الأضرار والمشكلات البيئية والصحية والمادية على السكان القاطنين في هذه البقعة أو تلك، حدًا بلغ بالكثير من هذه الدول أن ترصد بدقة موعد هذه المطار واتجاهات الرياح والأعاصير وسرعتها وقوتها فتعمد إلى إخلاء مدن كاملة من سكانها قبل حلول الكارثة الطبيعية.

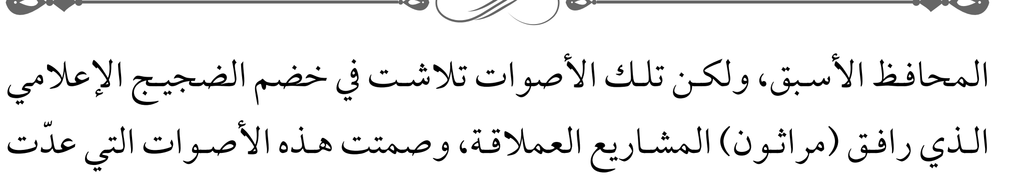
البداية:

تلك المقدمة - بالتأكيد - لسنا منها في شيء، فرحم الله امرئ عرف قدر إمكانياته وحدود قدراته، وسبحان الله من قبل ومن بعد، فقد هطلت الأمطار في الأيام الماضية على مناطق حضرموت والمهرة وغيرها من مناطق الوطن بغزارة كثيفة سالت على إثرها الوديان والشعاب واغتسلت الأرض والجبال بماء السماء التي كانت في هذه المرة على غير عادتها في السنوات القريبة المنصرمة، إذا أنها كانت محملة بالسيول الشديدة التي أصابت المدن والقرى بالكثير من الأضرار في الأرواح والممتلكات والأنعام، وقد سلمت الناس بإرادة الخالق جلّ وعلا، ولا راد لقضائه وقدره، ووطدت الناس - نفسها - على

تحمل المصاعب والمعاناة التي حلّت بهم، وظنوا أن هناك بنىً تحتيةً سوف تخفف من هول الكارثة، فهل كانت لدينا هذه البنية التحتية، وهل ساعدت في تخفيف المأساة، أو كانت سببًا من أسباب حدّة الخسائر الكارثية التي أصابت المدن الرئيسية، المكلا، الشحر، غيل باوزير، فوة القديمة والجديدة، وغيرها من المناطق التي ظننا، وبعض الظن إثم، أنها سوف تؤكد سلامة العمل وصحة المنجز في مثل هذه الوقيعة التي آن أوانها لكي تعطي درسًا بليغًا لكل دعي لا يرى بعين حصيفة المبالغ الخرافية التي صرفت في (180) يومًا مشروعات، خاصة في حاضرة حضرموت المكلا، فماذا خرجت المواجهة، وماذا كشفت السماء، وما الذي لفظته الأرض.. نتابع...

للفساد حكاية وألف عنوان:

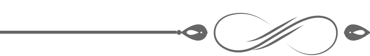
كثيرًا ما نذهب إلى معالجة النتائج في مواجهتنا للمشكلات والكوارث، وهذا شيءٌ محمودٌ ومطلوب، ولكن لابد لنا ونحن نواجهها أن نقف عند بداياتها الأولى وخط سيرها التصاعدي الذي أوصلها إلى هذا الحظ العاثر أو الانهيار الدراماتيكي المفجع، وبين النظرتين تكمن حقيقة المواجهة السليمة والمتوازنة والتي تؤتي أوكلها في تلافي الأخطاء والسلبيات، ولم يعد الأمر بحاجة إلى أدلة أو براهين على (مراثون) الفساد والإفساد الذي شهدته حضرموت ومدنها الرئيسة، ويكفي للراصد أن يقف عند خط التماس ليشهد بعينيه تلك المشاريع التي التهمت مليارات الريالات في فترة وجيزة، كانت الآمال والتطلعات عند العامة تهجس بالفرح والغبطة لهذه الميكنة الكبيرة التي تحركت في كل الأرجاء والاتجاهات لتصنع معجزة مادية تحتية لا يمكن التطاول عليها أو الطعن فيها في حينها على الرغم من التحذيرات التي صاحبتها من الكثيرين بالكتابة أو المواجهة المباشرة مع قيادة السلطة المحلية في عهد



المحافظ الأسبق، ولكن تلك الأصوات تلاشت في خضم الضجيج الإعلامي الذي رافق (مراثون) المشاريع العملاقة، وصمتت هذه الأصوات التي عدّت نشازًا وفق طاحونة الإعلام الرسمي - إذاعة، صحافة - في حضرموت، ولكن إرادة المولى عزّ وجل غالبة المفسدين على أمرهم وما عمدوا إلى إخفائه في باطن الأرض وفوق ترابها، فلنواصل!.

تخطيط عشوائي منظم:

لقد أصبح جليًا - بعد هذه النتائج التي ظهرت بها مشروعات البنية التحتية للخمسين السنة القادمة كما يصفها حملة المباخر - أن للنتائج المفرطة في الاختلالات، والبعيدة كل البعد عن العمل العلمي والفني الدقيق والواضح، أن هذه الصورة التي رصدناها للكثير من ملامح الصورة صبيحة اليوم الثاني من هطول المطار، تضعنا - جميعًا - وحقائق الأشياء، إذ أن الكارثة التحتية كان لابد أن تحدث، والمسألة خاضعة للوقت ليس إلا، وقد كانت هذه الأمطار قادرة على كشف سوءة الفساد الذي مازال يطل برأسه دون وازع من ضمير ودون خجل من حياء، فقد بدأت الكثير من المشكلات بسبب الصرف العشوائي في مجاري الأودية والسيول، ونظرة على (عيقة الديس) تفي بالغرض، ولكن ليتها وقفت عند العيقة، ولكنها امتدت إلى كل منافذ السيول التي يعرفها القاصي والداني العجوز والطفل في مدينة المكلا، وهي أودية: سقم، الغليلة، شعب البادية، وقنوات التصريف الصغري في مناطق الديس وباجعمان والغار لحمر، والتي كللت بهذه الكارثة الاقتصادية والبيئية، ويبدو أن السادة المهندسين الذي بيدهم مخططات المدينة والقائمين على أمر الصرف العبثي والاستيلاء العشوائي لم يرحم - جميعهم -جنبات المدينة



ومتنفساتها التي كانت واضحة للعيان في كل مناطق حاضرة حضرموت المكلا، فعمدوا إلى طمرها ضمن المخطط السكني،

- وكله بحسابه، وشيلني وشيلك، وسلم لي على المحاسبة،

لذا أضحت المدينة ضحية تتهاكل شيئًا فشيئًا بيد من لا يهتم بنبضها ووجيعتها.

ثنائية الرعب (كهرباء، مياه):

سقط القناع، كلمتان توجز ما يجب أن يقال، وإن كنّا نعي غزارة الأمطار وكثافة السيول التي انهمرت مدرارة، إلا أن السقوط السريع لهذه الثنائية المرعبة بعد ساعات فقط من هطول الأمطار تضعنا وضرورة الكشف عن خبايا المشروعات والمناقصات التي تمت في السنوات الماضية، وهل جاءت وفق المواصفات الفنية العالية الجودة، أو أن البحث جار الآن عن مثل هذه المواصفات وهي بشرى جديدة لنفس المنظومة المهيمنة على سلطة القرار وتحديد الاحتياجات والمواصفات والأجهزة المطلوبة، وليت احد يضعنا، وحكاية إقالة مدير عام الكهرباء السابق وما هي الأسباب التي استدعت ذلك القرار؟!

وليت أحد يقف وخارطة التوزيع لمواسير المياه من المصب إلى المواطن، ولماذا هذا الانجراف الكبير للمواسير التي تغذي مدينة المكلا وضواحيها وبعثرتها على هذه الشاكلة المرعبة، وكيف نفسر بقاء المدينة دون ماء على الرغم من انقضاء أكثر من (150) ساعة ومازال الأمل بعيدا في عودته، ولماذا لم نجد المؤسسة المحلية للمياه والصرف تهتم بإقامة سدود مائية في مساقط السيول بمنطقة (سقم، والغليلة)، وليتها فعلت، وسعت لإقامة خزانات

ضخمة في المرتفعات الجبلية المحيطة بالمدينة، وقد كانت، ولكن نسيت أن المرتفعات لم تعد موجودة.

(كفرات) أرضية محسوبة كباري:

ومن الملفت في سياق (ريبورتاجنا) المصور، أننا وقفنا عند تقاطع الطريق التي أنشئت في دوار الكهرباء بامتداد ملعب بارادم، وقد عمل المهندسون إياهم على وضع دوائر هي أقرب إلى كفرات تاكسي أجرة، ظنا منهم أنها كافية لزوم الديكور وأما سيول الغليلة فلن تأتي في المدى المنظور، وهي الفكرة ذاتها التي وضعت في مواجهة سيول وادي سقم وشعب البادية فكانت نتائجها سقوط جدران ملعب بارادم بعد أن سدت هذه الكفرات بوريقات الأشجار وبقايا الأتربة، لتتخذ السيول طريقا سلكته لذاتها وفق اندفاعات المياه الغزيرة.

إسفلت (كروفو):

وإذا وقفنا ومشروع سفلتة الطرق التي التهم منها مشروع مجاري المكلا الكثير وأعادها ترابية، فإن السيول قد تكفلت بما تبقى منها لتظهر وكأنها (كروفو) في لحظة قليه على الزيت، كما وصف ذلك الزميل الدكتور خالد بلخشر، ولكن لماذا (تكرمش) الإسفلت؟! ولما يمر على فرشه بالطرقات سنوات ثلاث، لاشك أن عدم توفر حفر تصريف في كل جنبات الطرق بمدينة المكلا قد أظهر هشاشة الفرشة الصغيرة التي تناثرت أشلاء في أول اختبار حقيقي.

تعلموا من الصيني:

صدق رسولنا الكريم ﷺ عندما قال: «**اطلبوا العلم ولو في الصين**».

أو كما ورد على لسانه صلوات ربي وسلامه عليه.

إذ أن الجسر الصيني الذي ربط مدينة المكلا بمنطقة فوة وامتدادها يقترب من (33) عامًا على إنشائه، ومازال صامدا في مواجهة الأنواء والسيول الجارفة التي تبدو تحته كنهر هادٍ وديع، والملفت أن هذا الجسر الذي عمل فيه الخبراء الصينيون، وكنا ندلف للعشر الثانية من العمر- لحظتئذ - قد رسخ في أذهاننا عشق العمل والجدية في مواجهة ظروف الحياة ورفض المستحيل، من خلال اللوحة التي رسمها ذلكم الخبراء في دواخلنا منذ زمن بعيد، ولم نراهم في يوم من الأيام وقد تعالوا على العمال العضليين من بني جلدتنا، ولم يلتحفوا البدلات الاسبانية والباريسية والكرفتات الايطالية، وكانوا يقتاتون على الأرز البيض ونراهم يلتهمونه بأعوادهم الخشبية في حركة لا تستطيع متابعتها، ولأن الإخلاص في العمل والصدق والحرص على الكرامة وسمعة الوطن الصيني كانت هي المحركات الأساسية لتلك التحفة المعمارية الصلدة، ويكفي أن هذا الجسر لم يشهد عملية ترميم في قواعده التحتية طيلة السنوات الفائتة، ولم يجد من يهتم به في سطحه الذين يحتاج إلى صيانة في ضفتي المشاة، ويكفي أن ذرة رمل واحدة لم تسقط منه في مواجهة السيول الجارفة التي مرت من تحته، وظل يعطي دروسه العملية لمن أراد أن يتعلم أو يعود إلى ضميره ويتقي ربه في هذه المدينة التي تدرك الصدق والإخلاص.

قبل النهاية:

ونحن ندنو من النهاية ليس لنا إلا أن نضعكم أعزائي القراء وهذه الصور التي رصدت قليل القليل مما حدث للبنية التحتية لمدينة المكلا.

وندعو الله العلي القدير أن يرحم ويغفر من سقط شهيدا في هذه المأساة الإنسانية ويسكنهم جنات النعيم وأن يصبر أهلهم وذويهم، إنه سميع مجيب، ويعوض حضرموت خيرًا كثيراً.

صحيفة الريان: العدد (50) نوفمبر 2008م.

القابعون على كراسي الموت في حضرموت!

للكراسي حكايات في ذاكرة الشعوب، فعند الاقتراب منها أو المكوث فيها أو الإطلالة من خلالها، يصبح المرء جزءًا من حكاية أو جلّ الحكاية، فقد تتعدد الوجوه وتختزل الكراسي، ولكن الحكاية تستمر، لأن البحث عن كرسي في وسط الزحام بات أمرًا أشبه ما يكون ببازار -الأسواق الشعبية الكبيرة-إيراني يحاول فيه الباعة الترويج لبضاعتهم وسط ضجيج لا يطاق من الجميع، وكلّ من هؤلاء الباعة يظن أن صوته مسموعا دون غيره من روّاد ذلك البازار، والكيّس من ارتفع صوته إلى مستوى عالٍ، ولكن هيهات فلكل بازار قانونه الخاص.

وفي حضرموت برزت منذ سنوات قريبة ظاهرة البحث عن كرسي في الزحام، أيَّ كرسي يدخل المرء في لعبة الكراسي التي أسفرت عن تناطح الصغار للهيمنة على مواضع كان يتحرّج من المكوث فيها كبار القوم في أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن الماضي، ليس من منطلق الرفض للجلوس على كرسي وإدراك دوره وقيمته، وإنما خوفًا من تبعات ذلك القرار الذي يضعك في مواجهة مع الناس، مواطنين أو مستمعين أو متابعين، أو مشاهدين، بينما نشاهد - اليوم - التزاحم على كراسي الحياة دون إدراك لطبيعة الكرسي ذاته، فهو قادر على أن يحولك إلى كرسي إن لم تستطع الهيمنة عليه وتثبيت قواعده بحذق ومعرفة وذكاء يجعلك واعيًا لطبيعة اللعبة التي تشرع في الدخول إليها، ولأن الصعود إلى هذه المواضع قد اختلت معاييره فقد دفع بالكثير إلى الظن

أنه لعبة من السهل إجادتها والبقاء في أجوائها والانسحاب منها متى ما رغب في ذلك.

فكم من وجه في هذه السنوات قد سقط في مستنقع الكراسي فدانت له الأيام وظن أنها باقية إلى مالا نهاية، والشواهد على غباء هذا الفهم تدحضه حقائق الواقع المعيش، فهل يعتبرون؟!

ولأن حضرموت تحتفظ بذاكرة تاريخية متقدة، وشفافية حضارية زاهدة، فقد نجحت في وضع قواعدها السلوكية والأخلاقية والمعرفية والاجتماعية والثقافية والإنسانية للنظر إلى محبي تقلد الكراسي من كل لون ومشرب أو ناحية، فهي، وإن ظهرت غير عابئة، إلا أنها ترصد كل حركة وترين السمع لكل همسة، فتعمد إلى تفعيل قواعدها ومعاييرها تلك دون ضجيج البازار، ولا شطارة الروّاد، فالصمت طبعها الأثير وقانونها الحضاري الذي من خلاله وعبره تدعك قابعًا على هذا الكرسي أو ذاك، وتبدأ رحلة إسقاطك من ذاكرتها، والنظر إلى كلّ دعي أو متطاول أو متلون أسقط من ذاكرته ملامح ماضيه، وظهر باحثًا عن دور، فكانت حضرموت له بالمرصاد ونظرت إلى سيره ومسيرته بإشفاق بوصفه يسرع الخطى نحو النهاية المحتومة، فقد كان الكرسي القابع عليه هو بداية الرحيل من الزمن الحضرمي.

الجمهورية: (..........)..........

المكلا اليوم: 27 نوفمبر 2009م.

فتاة حضرموت ضياع التعليم وفقدان القوت!

بداية: هي «الأيام» صوت من لا صوت له، سيرتها خمسون عاما، تاريخ وطن بكل ما اكتنفه من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية، هي «الأيام» ترصد الزمن الوطني بكل مشاهده وتفاصيله، اقتربت من الناس فكان مجدها، تحسست همَّ الوطن والمواطن فكان ألقها دون سواها في جغرافية الوجع اليومي، مازالت فتية وهي تدنو من عامها الحادي والخمسين، لم تفقد البوصلة المهنية والوطنية والإنسانية للمؤسس الرائد الراحل محمد علي باشراحيل.

بعد البداية: نقف وخبر ورد فيها في صفحة (شكاوى وتظلمات) العدد (5488) ليوم السبت الموافق 23 أغسطس الجاري تحت عنوان (أول خريجة تحمل ماجستير اللغة العربية في حضرموت بدون توظيف منذ العام 2000) عرض الخبر لشكوى الخريجة سميرة طارق بن ثعلب، أول دفعتها في اللغة العربية، عندما نالت تقدير جيد جدا عام 2000، بكالوريوس في كلية التربية جامعة حضرموت، صدَّقت سميرة أن هناك وطنا يحتضن أبناءه المتميزين، فغالت في طموحها لتنال درجة الماجستير بتقدير عام جيد جدا عام 2005، تخصص (النحو والصرف)، وبقيت على عزيمتها، ظانة- وبعض الظن إثم- أنها سوف يحتفى بها في حضرموت الحضارة والأصالة والثقافة والتاريخ، بوصفها أول خريجة تحصل على درجة الماجستير، ولكن وآه وأختاه، عليك بالصبر عاد المراحل طوال.

أثناء البداية: استوقفتني هذه الشكوى المظلمة، ولم أصدق ما فيها، ولكنها الحقيقة الناصعة التي لا مناص من تقبلها، فهذه الفتاة الحضرمية يسلبها وطنيو اليوم حقها في التعليم، ويدفعون بها لفقدان القوت، فإلى أين يراد لها

أن تذهب؟! أليس معيبا أن هذه الفتاة ذات العزيمة القوية والمواجهة بكل نبل وشجاعة تقف عاجزة لثماني سنين عن الحصول على خانة وظيفية كغيرها من زملاء الدفعة الذين وظفوا جميعا، بل ومن الدفع التي تلتها، ومن هنا وهناك، وبذلك تدق (قضية سميرة) جرس إنذار خطير لكل ذي لب وعقل حصيف، موجها إشارته الصادمة أن وراء الأكمة في مرافقنا المعنية بتوظيف الخريجين ما وراءها، وأن القوم في الجامعة والخدمة والمجلس المحلي والسلطة كافة يتغافلون عن الاختلالات التي عششت وتعشعش في مفاصل مؤسسات الدولة في حضرموت الحضارة والتاريخ، فإذا كانت سميرة، وهي أول دفعتها 2000 في البكالوريوس وحاصلة على الماجستير 2005 لم يسمع لصوتها وشكواها، فلاذت- بعد معاناة- تهد حيل الرجال إلى صوت الناس وضمير الوطن «الأيام» فأين المعارضة في المجلس المحلي بالمديرية والمحافظة، بل أين الاتقياء منهم في كل التحزبات والتربيطات السالفة والجديدة، ولم لاتصبح قضية سميرة قضية جيل يتسكع في الطرقات بحثا عن مقعد تعليم جامعي يذهب عن بعد، أو وظيفة تسد رمق جوعه وتحصنه من الضياع.

في النهاية: تبقى قضية فتاة حضرموت (سميرة) تنتظر المنصف، فمن يكون؟!.

الأيام: العدد (5493) الخميس/ الجمعة (29/28) أغسطس 2008م.

حضرموت ووهم التغيير

منذ أكثر من عقد من الزمن فقدت حضرموت ما لم تفقده في الأزمنة السالفة الصعبة التي مرّت بها، وحاولت كثيراً، هذه الأزمنة، إعادة تشكيلها وفق أيديولوجيتها الخاصة لتدفع بها إلى التخلي عن كثير مما عرفت به تاريخيًا من حيث الاعتدال والسماحة والأمانة ونقاء السريرة والصدق مع الذات والاندماج مع المحيط وتفهّم الآخر ومجادلته بالتي هي أحسن في كل أصقاع المعمورة، محاولات باءت كلها بالفشل والتلاشي من حياة الحضارمة الذين تشبثوا بقواعد أخلاقية ومهنية وسلوكية يصعب التطاول عليها أو التطفل والإتيان بغيرها من صغار بنيها، إن كانوا كذلك، الذين نُفِخ فيهم مع سبق الإصرار والتعمّد ليغدوا في لحظة اتسمت بعدم التوازن في المجتمع الحضرمي عنوانها الأوحد، لحظة اتصفت باستعفاف الروّاد عن تقلد مواقع القرار في مؤسسات الدولة يوم أن وجدوا الأمور ذاهبة إلى إهالة التراب على ذلك الإرث الحضاري والتاريخي لمنظومة العمل الإداري والمهني وبدأت اتجاهات الريح تلوِّح باجتثاث السمو الأخلاقي الذي عرفته الشخصية الحضرمية النازعة إلى الرضى بما كتبه الله من رزق حلالٍ طيبٍ

فكان لابد أن تغادر الطيور الحضرمية أعشاش المسؤولية لتركن إلى المتاح صونًا من نوائب الدهر الذي وجدت نفسها تواجهه وهي خالية من أساليبه وأدواته التي أتقنها بعض من مدَّعي الحضرمية وهم منها براء، لنجدهم يصرّون على كونهم صورة حضرموت في تجليها الأمثل وتاريخها الأنصع وقد نجحوا في ذلك لبعض الوقت، ولكن هذه التوليفة التي رأت في ذواتها مقياسًا للوطنية والنزاهة والإمكانيات الخلاقة لتوجيه دفة حضرموت الآن والغد

غفلت عن إدراك أن الزمن كفيلٌ بكشف القناع عن زيفها الذي ادعته وحاولت ترويجه وبيعه في فضاء الوطن ليصبح بضاعة كاسدة لم تعد نافعة

إذ اكتشفت رموزها عبئها الذي تنوخ به اليوم وتبحث عن خلاص من ثقله القاصم، ولكنها ما فتئت توهم القائمين على الأمر والراغبين في إصلاح الحال الذي يتراجع باطراد في كثير من مؤسساتنا الوطنية إنها لم تكن سببًا في تفشيه وجعله قاعدة لكل أفاق منافق خالٍ من أدوات المعرفة وفن الإدارة ليرتقي سلم الوظيفة العامة بتربيطات تزكم روائحها الأنوف

الأمر الذي سبب خللًا غائرًا في جسد العمل المؤسسي الإداري والمهني والفني في هذه المحافظة الرابضة على كنز الثروة البشرية والمادية وبات من الصعوبة بمكان تصحيحه أو حتى إيقاف التدهور فيه، حتى وإن جاءت بعض التغييرات صائبة فإنها لا تخرج إلا بعد صراعات خفية شديدة بين تيارين يرى أحدهما ضرورة ضمان الولاء الحزبي الضيق على حساب الوطني العام، وآخر يبحث عن وجوه تصلح ما أفسدته المراحل السابقة شعورًا بخطورة الاستمرار في الغي الحزبي

في حين لا يتعارك هذان التياران إذا كان البديل من العجينة نفسها، ليستمر مأزق التغيير في حضرموت وهمًا، ذلك أن من يدّعِي الإصلاح يتغاضى عن أس المشكلة التي تتحدد في ضياع المعايير والأسس والضوابط السليمة في الاختيار بعيدًا عن الحزبية والانتقائية والشللية والمصالح التي سقطت فيها الواجهة الحضرمية -المدّعية- في المتن والهامش الرسمي فلم تستطع البقاء، ولن تستطيع، إلا وفق قانونها التضليلي الخاص والعام.

التجمع: العدد (654) الاثنين 22 ديسمبر 2008م.

المكلا اليوم: 5 ديسمبر 2008م.

كذبة جامعة حضرموت!

ظلت حضرموت، قاطبةً، تحلم بصرح جامعي يتماهى وشموخها الحضاري والثقافي والعلمي، وتنتظره لتعيد ألق الصروح التعليمية الرائدة في منطقة الجزيرة والخليج، فتنهض برسالتها المستقبلية التي غُيبت -بفعل فاعل -ومازالت، فهي حضرموت التي خاض في تاريخها وتفاصيل حياتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والرعوية الرحالة والمستشرقون بغية التعمق في فكّ شفرات هذه (الأنا الحضرمية) المؤثرة في شرق العالم الإسلامي وغربه.

هذه الرؤى والأحلام والخواطر التي اختلجت بها قلوب متعلّميها وأكاديمييها الذين وجدوا في جامعة عدن – في زمن ماض – خير معين على تأسيس بداية البدايات، فكانت نواة كلية التربية العليا بالمكلا، التي شكلّت حالة رائدة في تخريج معلمين مؤهلين – علميًا ومعرفيًا وتربويًا – واستطاع ثلة من خريجيها الأوائل مواصلة الدرس الأكاديمي العالي – ماجستير ودكتوراه.

هذه البداية كانت قوية وعميقة وأسست لتقاليد جامعية – قيادية وإدارية – نجحت حتى في ظل اللون السياسي الواحد أن تنفتح على المعرفة وأدواتها في شمولية يدركها كل من جلس على مقاعد الدرس الجامعي منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي حتى مطلع تسعينياته.

جامعة حضرموت أزمة قيادة:

في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، كان قرار إنشاء جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، فكان الاتكاء على مساحات الأرض المتاحة زمنئذ، وهو

ما بقي من تراكم مؤسسي لرئيس الجامعة - يومها - الأستاذ الدكتور علي هود باعباد، الذي يُحسب له اقتطاع هذه المساحات التي تحتضن مجمع الكليات بمنطقة فلك ومقر رئاسة الجامعة بمنطقة فوة، واستماتته في الحفاظ على كل شبر من أرض الجامعة حتى تقلّد الأستاذ الدكتور أحمد عمر بامشموس، الذي تركها وقد تبرّع بكليو متر مربع لإقامة الإستاد الرياضي،فقد كانت فترة قيادته لهذه المؤسسة الأكاديمية مليئة بالمواجهات والقلاقل والإخفاقات لسير العملية التدريسية بكليات الجامعة - جميعها - من خلال تحويله القرار المؤسسي في مجلس الجامعة إلى قرار ذاتي، على أثر نجاحه في السيطرة والهيمنة على عمادات الكليات ونوابه الذين كان اختيارهم يتم بمعزل عن الكفاءة الإدارية والكاريزما القيادية والقوة المعرفية والحضور المجتمعي، وكان النَفَس السياسي الحزبي المقيت هو الطاغي في هذه الاختيارات بحثًا عن الولاء الحزبي الراهن، الأمر الذي أتاح لكل دعي ووصولي الارتماء في أحضان البطاقة الحزبية والشللية التي كانت ومازالت وبالًا على الجامعة في بعدها الحضاري الحضرمي المأمول، وترّقى البعض منهم بسلب بحوث طلابه والبعض الآخر ببحوث بعيدة عن تخصصه الذي يسعى لأخذ الأستاذية فيه، والبعض الآخر (تعلّقوا) ببحث زميل في التخصص، وهكذا صُنعت واجهة القيادة الجامعية التي أدارت العمل الجامعي، وقد تناوشت فترة الأستاذ الدكتور بامشموس ثنائية الشد والجذب بين القاعدة الواعية لألاعيب القمة ومطبخها (المسموم) الذي استخدم كل الوسائل الظاهرة والخفية، وأمننة الجامعة، وأدخلها في خطط طوارئ وترغيب وترهيب وابتزاز بعض من يعملون بالتعاقد أو ينتظرون مستحقات أكاديمية ومالية وتصريحات اتهام جلية لقيادة العمل النقابي المنتخبة من قاعدة هيئة التدريس ومساعديها، ووصف

الجميع بأنهم فئة معطلة للعمل وخارجة على القانون، لا لشيء إلا لمواجهتهم العبث والمحسوبية والدفاع عن الحقوق المعنوية والمهنية والنفسية المغيبة، فمن أراد الاستزادة عليه بالعودة إلى (الكتاب الأسود) المعنون:

(من ذاكرة النقابة.. كتاب توثيقي لمرحلة التأسيس وما بين المؤتمرين العامين (2007 - 2010م)،

ففيه رصد واف وشامل لكل تداعيات المرحلة المشموسية التي نجح قائدها الأستاذ الدكتور في صبغها بلونه الأوحد ونكهته الخاصة في إدارة مجموعته القيادية أو التي حاول إيهامها بالدور القيادي، فأصبحت مرحلة أخرى في كذبة جامعة حضرموت، لم ترق إلى ما يصبو إليه المجتمع من أخذ الجامعة بزمام المبادرة في صياغة الرؤى المستقبلية لحضارة التاريخ والحضارة والحاضر والمستقبل الآتي.

نهاية مرحلة أم استمرار لها:

إن أول ردة فعل مجتمعية حضرمية في الداخل والخارج لقرار تعيين الأستاذ الدكتور عبدالرحمن محمد عبدالقادر بامطرف رئيسًا لجامعة حضرموت في منتصف العام 2010م، كانت تؤكد أن الحس الحضاري والفهم العميق لدور الجامعة في المجتمع من قبل الحضارمة يؤشر على أن الكل مازال يبحث عن جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ولم تنطل عليه كذبة الجامعة، وهي ردة فعل استبشرت خيرًا بوصف القادم شخصية عرف عنها دماثة الأخلاق والرصانة والهدوء والعلمية، وفوق هذا وذاك يصحب معه اسم علم حضرمي سامق الحضور عصي على النسيان، هو المؤرخ والأديب والشاعر الراحل محمد عبدالقادر بامطرف، فساد جوٌ من التفاؤل والرضا، فهدأت العاصفة النقابية وتوجس (أشرار الجامعة) صدورهم وتحسسوا جيوبهم وتأملوا فللهم

وعمائرهم وسياراتهم وحسبوا أرصدتهم، فالمرحلة الآتية ليست لهم، ولن تكون معهم، فغمر الأوساط الأكاديمية خاصة والمجتمعية عامة حالة من الترقب وما ستسفر عنه الأيام القادمة، وتريث الجميع في إعطاء الأستاذ الدكتور عبدالرحمن محمد بامطرف فرصة للغوص في أضابير المطبخ (اللوبي) الذي انكفأ على نفسه، ولكنه لم يستسلم لمصيره الذي كان محتومًا، ومع تتابع الأيام ومرور الأشهر عادت إليه حيويته ونشطت قدراته اللولبية في إفساد العلاقة بين رئيس الجامعة ومن كان يتوسّم فيهم خيرًا ويعدهم للعمل الجماعي لقيادة جامعة حضرموت ووضعها على الخارطة العلمية الأكاديمية الرصينة، فبدأت تتقاطع خطوط الاتصالات فبرزت تلك الأسماء التي تحزبت وتطاولت على العلمية وتجرأت على فنون الإدارة، من جديد ليتراجع إلى الخلف، تأدبًا واحترامًا للذات، الكثير من الأسماء الأكاديمية الجادة والمشهود لها بالعلمية والقدرات القيادية المؤسسية، ولكن الجميع لم يفقد الأمل في رئاسة الجامعة، فكان الانتظار، وظل السؤال: - لمن الغلبة؟!:

ظل هذا السؤال حديث الناس، والكل يتمنى أن تكون الغلبة لتيار حضرموت الانتماء، لا حضرموت البطاقة والولاء، ليحسمه بالقاضية قرارات رئيس الجامعة (252،253،254،255)، لعام 2010م، الصادرة جميعها في الحادي والعشرين من سبتمبر 2010م، وكانت القاضية في القرار(255) الذي تضمن تكليف عمداء كليات ومدراء مراكز، وشمل ثمانية أسماء كُلِفت بعمادة كليات، ومركزي دراسات، ونحن هنا لا يعنينا من هذه القرارات إلا ما تحيل عليه من إيجابية أو سلبية تجاه مكون جامعة تحمل (حضرموت) اسمًا، كيف تبدو الصورة، ونحن نلمح أن هذه القرارات قد صدرت أربعتها في تاريخ واحد، وهو ما يعطي انطباع بإعادة هيكلة لقيادة العمل الأكاديمي في الكليات

والمراكز البحثية، وترتيب أوضاع الأقسام، وإعادة توزيع لتوصيفات بعض أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، ولكي نقف دون استرسال في الإجابة عن السؤال، لمن الغلبة؟!، نقف عند ظاهرة امتناع الدكتورين عبدالله صالح بابعير عميد كلية البنات السابق، وسالم مبارك العوبثاني، اللذان فجرا (قنبلة جامعية) من العيار الثقيل في وجه كذبة جامعة حضرموت وأظهرا حقيقة (المطبخ) الذي كان بالأمس يديره (مشموس فقط) فتناسل (مشاميس متعددة) تعمل بكل ما أتيت من (حيل ومخادعة) على تدمير التجربة الناجحة لعمادة الدكتور عبدالله صالح بابعير لكلية البنات، الذي جاء إليها بعد أن تركها الدكتور أحمد محمد السقاف عميدها اليوم، على إثر خروج الأستاذ الدكتور محمد عبدالله بن ثعلب إلى المعاش، ولم يطل مقامًا الدكتور السقاف، وتحمل قيادتها الدكتور بابعير، وهي كلية تشتمل على قسمين فقط، وبعدد (140) طالبة ليس إلا، فعمل بكل جهده وإيثار ونكران ذات على إقامة صرح تعليمي له خصوصيته ضمن منظومة جامعة حضرموت، فنجح في كسب ثقة هيئة تدريسه وطالباته وأولياء أمورهن، واستطاع أن ينفتح على شرائح المجتمع ومؤسساته الخيرية الداعمة، ولم يكل ولم يتردد في الذهاب بتجربته إلى أبعد من الأمل والطموح القريب، فنجد هذه التجربة الرائدة في إدارة كلية تصل بطموحها بعد أربع سنوات من العناء والشقاء والمكابدة والمكايدات المستمرة من أعداء النجاح إلى ستة أقسام تخصصية، وقوام (900) طالبة، يتوزعن عليها، وأعاد لفن الإدارة الجماعية لقيمتها في إشراك الجميع وحرصهم على استمرارها ونجاحها، واستطاعت الكلية في السنوات المنصرمة أن تكون عنوان الجامعة الأكثر بهاءً وحضورًا من خلال اليوم المفتوح الذي تظهر فيه الكلية ما لديها من إبداعات فيقطف ثمار هذا اليوم قيادة الجامعة التي تظهر في الصورة وهي

تقود السلطة المحلية والشخصيات الاجتماعية والثقافية والإعلامية في أروقة اليوم المفتوح وتتغنى بالنجاح الذي سهرت عليه أيادي كلية البنات دون مشاركة تذكر لكل دوائر الجامعة وقيادات العمل فيها.

كلية البنات عطاء قادم:

إن الزائر – اليوم – لكلية البنات وقد زارها في سنواتها الأولى، سيدهش وهو يرى تلك الغرف الإسمنتية وقد تحولت إلى (3) معامل للفنون التشكيلية، وتحديث لمعمل الخياطة، وتحديث وتوسيع المكتبة، وتأثيث مكاتب الأقسام والقاعات، كل هذه الإمكانيات ما كان لها أن تتوفر لولا جهود ومتابعة الدكتور بابعير لها وحرصه الكبير على تهيئة ظروف ملائمة لممارسة الدرس الجامعي، ولم يكتف بذلك بل نجده وقد ذهب إلى توسعة مباني الكلية بالتوقيع على محضر مشروع (الضلع الرابع) للكلية المشتمل على قاعة كبرى للاجتماعات وقاعات أخرى للمحاضرات، وكذلك بناء كافتيريا تم إنزال مناقصتها عبر مؤسسة العون للتنمية وسيبدأ العمل فيها مع بدء العام الدراسي الحالي، هذه الروح الخلاقة التي حملها الدكتور بابعير منتشلًا كلية البنات من العدم إلى فضاء الدور التنويري لمخرجات المجتمع الحضرمي نجد (خفافيش المصلحة) تعمد إلى إقالته من منصبه في نوجه لإفشال هذه التجربة، مع تقديرنا الخاص للدكتور السقاف الذي كان يحمل قرارًا من مجلس الوزراء عميدًا لكلية التربية والمنطق يقول بضرورة استمرار تجربته في كليته أو تقويمها سلبًا أو إيجابا والقياس على الحكم، لا أن تـ(تطبخ) إقالة الدكتور بابعير ويؤتى بالدكتور العوبثاني بديلًا للدكتور السقاف، ويرحل الدكتور بابعير إلى كلية الآداب التي هي قضية ما تحملها ملف ولنا عودة تفصيلية لكيفية الإجهاز عليها، وجعلها اسمًا دون موضع أو مكانة، فيكفي أنها

تؤكد كذبة جامعة حضرموت، فليس لها محيط جغرافي خاص بها، بل معلقة في الهواء الطلق تستعير قاعات كلية العلوم البيئية والأحياء البحرية التي ستغلق بعد عامين، وكلية العلوم الإدارية التي ستدمج بها هذه الكلية بحكم طبيعة الأشياء والضرورة.

نهاية جامعة:

ومن خلال هذه الإشارات المختزلة لكثير مما تحمله صدور الجادين في جامعة حضرموت الذين أحزنتهم قرارات الأستاذ الدكتور عبدالرحمن محمد، وجاءت تشي تخطى المطبخ (المشهور)، وترسل إشارات محبطة لكثير من المحبين للصرح العلمي الذي كنا نتمنى أن نفاخر به ونجعله صرحًا علميًا وتربويًا وأخلاقيا ومعرفيًا يمتح من مخرجات وسطى الغيل التي تخطت مخرجاتها الغرف الدراسية إلى قيادة المجتمع في السبعين السنة الماضية، سياسيًا وثقافيًا وتربويـًا، ولم نسجل في تاريخها أن زورت نتائج طلاب يتهم فيها المسؤول الأول عن عدالتها، ويصرّح عن تشكيل لجنة لتدقيق في الاتهام المعلن، من رئيس قسم التخصص، فيسمع المجتمع جعجعة ولا يرى طحنـًا، فمازال في الزمن الجحضرمي حاجة لجامعة، فهل يغلق المطبخ نهائيًا وتنفتح الجامعة على مجتمعها، بعد أن ظلت زمنًا طاردة لكل الأيادي البيضاء الممدودة لها بالعطاء والحرص والمحبة والفهم العميق للدور المرتجى، الأيام القادمة كفيلة بكشف المستور ورفع الصوت بالمسكوت عنه، وكفى

المكلا اليوم – سقيفة الشبامي (السياسية) 26 سبتمبر 2010م.

جامعة حضرموت اغتيال حلم!

تفاؤل وأمل:

لم يعرف الوسط الأكاديمي الجامعي والنخبوي المجتمعي والمرجعي الثقافي والاجتماعي، في حضرموت قاطبة، تفاؤلًا بقادم جديد، كما تسلل ذلك التفاؤل المشحون بالآمال العظام بقدوم الأستاذ الدكتور عبدالرحمن محمد عبدالقادر بامطرف رئيسًا لجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، خلفًا للأستاذ الدكتور أحمد عمر بامشموس الذي بلغت حدة الاختلافات بينه ونقابة هيئة التدريس والمساعدين بالجامعة ذروتها بتعليق نتائج الامتحانات للعام الدراسي الجامعي 2008 - 2009م، وصراعه المستميت بمؤازرة السلطة المحلية بالمحافظة مع تلك الكوكبة التي حاولت بشتّى الطرق والعديد من الوسائل النهوض بقواعد وأسس ومعايير العمل الجامعي في جميع مشاربه ومحدداته المنهجية والعلمية والبحثية وصولًا إلى الترقيات والحصول على الألقاب العلمية، وفق قواعد البحث العلمي الرصينة والأبحاث المحكمة بشكل جيد وسليم، وهي المرحلة التي عاشت فيها جامعة حضرموت إرهاصات المؤشرات الأولية لمكامن الخلل التي تعاني منها منذ لحظة الميلاد والتأسيس، وسيرها في اتجاهين متوازيي الخطوط متباعدي الأهداف والمآرب، وهو ما تفاقم بشكل سافر وواضح عند مواجهة الرأي العام الأكاديمي الرافض الدخول في مساومات وتنازلات للطرف الآخر الذي مثله مجموعة من فاقدي القدرة على تسيير العمل الجامعي والأكاديمي بمهنية عالية وحرفية عميقة تدرك دور العمل

المؤسسي في جامعة تحمل حضرموت مسمى لها، وهي مجموعة وجدت الطرق سالكة أمامها وبشتى الوسائل، وفق قاعدة الغاية تبرر الوسيلة، فكانت الترقيات التي لم تكن ترقى إلى أبجديات الحضور في المشهد الجامعي الحصيف، وكانت كتلة البطاقة الحزبية التي وجدت في الصوت النقابي هاجسًا مقلقًا لاندفاعاتها واستحواذها على كعكة المخصصات والامتيازات والسفريات، هي المهيمنة لتصبح ظاهرة شائنة في أروقة ومفاصل الكيان المؤسسي الجامعي، هذه التوليفة هي من أغاضها التغيير الآتي بالأستاذ الدكتور عبدالرحمن بامطرف رئيسًا للجامعة، ورأت فيه نهاية لعبثها المقصي للكوادر الجامعية الحقّة، وتحسست سيرتها الماضية، وكان همس الشارع الحضرمي من أقصاه إلى أقصاه يؤذي هؤلاء ويدفع بهم في بداية الأيام الأولى من التغيير إلى حالة من الهذيان والجنون إذ صارت الفأس أكثر قربًا إلى الرأس، فكاريزمية الشخصية الثقافية والمرجعية التاريخية للراحل محمد عبدالقادر بامطرف كانت تشي بثورة جديدة في جامعة حضرموت يتبناها ابنه الأستاذ الدكتور عبدالرحمن، هكذا عاشت حضرموت الحلم، وتلذذت بالأماني، بثورة تصحيحية في أروقة الجامعة ومفاصلها وفروعها، فتهيأت قوة دفع مجتمعية تجاوزت صوت الداخل إلى همس المهاجر الحضرمية في أرجاء المعمورة.

اقتراب الحلم:

لقد أسهم في اتساع الأمل واقتراب تحقيق الحلم، ما لمسه الوسط الأكاديمي من تواصل حميمي بين رئيس الجامعة الجديد والأسماء الجامعية الرصينة وذات الحضور العلمي المشرّف في قاعات الدرس، هذه البدايات كانت مرحلة مهمة في إعادة الثقة بين قمة الجامعة وقاعدتها العلمية والإدارية،

خاصة، وتواشجها الحقيقي مع المجتمع، فاقتربت الجامعة من المجتمع، وبدأ يرقب نبضها القادم وما ستسفر عنه القيادة الجديدة من خيارات وما ستذهب إليه من توجهات.

ومرّت الأيام وانطوت الأشهر وبقي الحال كما هو، الأمر الذي خلق حالة من الاسترخاء وتبديد طاقة الدفع الأولى التي جاءت على أثر قرار التغيير، فبدأ الكثير من الأسماء الناصعة تعود إلى مربعها الأول بعد أن أدركت حقائق الأشياء ورأت عودة (الهوجة المسموشية) تعود ثانية بأكثر مما كانت وأوسع مما حصدت.

هنا كانت اللحظة الفارقة التي تداعت بعدها كل الملامح التي قعّدت لاغتيال حلم التغيير الحقيقي في جامعة حضرموت، وليس أدل على ذلك من تلك القرارات التي صدرت بعمادة الكليات، وما شكلته من حالة شلل وإرباك بلغ حد اعتذار أساتذة كبار عن مناصبها الجديدة، وتسويف قضية كلية الآداب التي لا زالت عالقة في أروقة رئاسة الجامعة دون حسم ومحاولة الكتيبة الإعلامية بالجامعة تسطيحها إلى قصور في عدد الكراسي وبعض الطاولات، وغاب عن قيادة الجامعة إن الجامعة لا تقترب من مجتمعها بكثرة الأقلام التي تحتفي بها أو توجهها الوجهة التي ترغب فيها، فالحقائق كفيلة بوصولها إلى قاع المجتمع دون تبرج أو أصباغ.

فشل وضياع:

وإذا أردنا أن نقف عند فشل منظومة العمل الجامعي في بنيته الفوقية فإننا نذكّر فقط بما سخرت له الميكنة الإعلامية للجامعة في حفل تدشين مئوية الأديب الكبير علي أحمد باكثير في 21 ديسمبر 2009م، بالقاعة الكبرى وما تناثر من وعود بجعل العام 2010م عامًا مليئًا بالفعاليات والنشاطات الفنية

والثقافية والبحثية والمسرحية لاستعادة الزمن الثري والتراث الأكثر ثراءً وعمقًا للأديب الحضرمي الكبير.

- فماذا كانت حصيلة العام؟!.

لا شيء غير صباحية تحفظ ماء الوجه في يوم الثلاثاء -21 ديسمبر 2010م، ولكي تحلى الوعود وتستمر الحكاية أعلن عن جائزة الإبداع الأدبي، ولم يهمس لنا أحد بما آلت إليه مخطوطة البرنامج السنوي الذي رفعت به لجنة قسم اللغة العربية بكلية الآداب واحتوت على فعاليات أدبية ومسرحية ومسابقات في الفن التشكيلي المستلهم رسوماته من أعمال الأديب الكبير وتمثيل عدد من مسرحياته خلال العام، كل هذه المخطوطة قبعت بدهاليز الجامعة ولم تر النور إلا عندما حانت لحظة الندوة العلمية لجامعة عدن التي استغلت الذكرى خير استغلال وإن على طريقة الاستفادة من الحدث وتغييب رسالة الأديب وتفعيل تراثه في المشهد الحياتي - وهو ما سنعرض له في مقال خاص قادم - المهم في الأمر أن سبات الجامعة فاق على قدوم جامعة عدن لتحتفي بالأديب في مدينة سيؤون، فكان لابد من تسجيل لحظة حضور، إلا إنها كانت للأسف لحظة مكررة عن نسخة التدشين السابقة، كلمات، فمدح، فوعود، فغياب، إن لم يكن غيبوبة حتى إشعار آخر.

اغتيال الحلم:

بمثل هذه الرؤى والأفكار والعقليات تدار جامعة حضرموت اليوم، لتغدو الصورة أكثر إحباطًا وتتلاشى إمكانية وضعها في سياقها المجتمعي الحقيقي، وضاعت فرصة التغيير الذي يرتقي بها ويمكنها من استعادة الزمن الحضاري والثقافي والعلمي المفقود في حضرموت، فرصة كانت قاب قوسين أو أدنى من التحقق، بعد أن تهيأت لها الكثير من أسباب النجاح، ووجدت من الإمكانيات

ما لم ولن يتكرر في المدى المنظور، خاصة، بمجموعة مجلس الأمناء وأعضائه الكبار الذين وضعوا ثقلهم المالي والاقتصادي والتاريخي خلف قيادة الجامعة وكانوا متفائلين بها ويأملون في الاقتراب منهم للارتقاء بمخرجات الجامعة واستكمال البنية التحتية والبحثية في كليات الجامعة جميعها، وقد ضاعت هذه الفرصة، كذلك، باستقالة الشيخ المهندس عبدالله أحمد بقشان رئيس مجلس الأمناء الذي بمغادرته قيادة الأمانة، يكون المجلس - قاطبة - في حكم المعلق لعضويته في المجلس، فما الذي دفع بالأمور في الجامعة إلى مثل هذا المأزق الكبير، وهل لسوء الاختيار دور في تعميق هذا المأزق الذي لن ينفرج - كما نعتقد - قريبًا إلا بهزة كبيرة تعيد الجامعة إلى المجتمع، ويراود الوسط الأكاديمي والنخبوي حلم التغيير الحقيقي من ثانية؟!، وكفى!.

عندما تغادر الجامعة مجتمعها

ليس هناك من يجهل أهمية الجامعة في حياة المجتمع، وليس هناك من يغيب عن ذهنه الدور الذي تلعبه في مناحي الحياة كلها، بوصفها مركز إشعاع، ومنارة معرفة، وحاضنة أجيال ترسو بهم في مرافئ العلم، لذا تظل الجامعة حلمًا يراود الشعوب التي حرمت من ساحاتها ومختبراتها ومكتباتها، وغيرها من الروافد التي توفرها هذه الجامعة أو تلك في بيئتها المحيطة، فهناك الكثير من الجامعات التي عرفتها الشعوب العربية، وشكلت قوة علمية ومعرفية وقيمية ترتقي بحامل إجازتها العلمية إلى مرتبة كبيرة في مجتمعه الذي يعيش فيه، فيظل يشار إليه بالبنان حتى وإن لم يشغل مكانة في السلم الوظيفي الجامعي والإداري، ولكن الحافظة المجتمعية تضعه في مكانته التي يرى فيها تعويضًا عن غبن وقع عليه.

ولأن الجامعة طريق المجتمع نحو التطور وإشاعة روح العلم، وجرأة المبادئة، وقوة الطرح، وفق رؤية علمية منهجية تفتقدها بقية شرائح المجتمع - كما يجب أن يكون - فإن نظرة مجتمع الجامعة المحيط تذهب في رؤيتها إلى ما وراء إمكانياتها المتاحة، وتأمل منها تحقيق المستحيل إذا ما قدمت الممكن، وهذه الرؤية المجتمعية الطموحة تزداد حضورًا حين يغدو الحضور الجامعي واضحًا وجليًا ومؤثرًا في منافذ الثقافة والوعي، وعندما ترتقي المؤسسة الجامعية وكواكبها العلمية والأدبية إلى مستوى الدرجة العلمية التي بلغت إليها، بعد أن ضحّى المجتمع في سبيل وصولهم إلى هذه المكانة أو تلك بالغالي والنفيس، ولكن! أن يخبو دور الجامعة، ويتلاشى عطاء هيئة

تدريسها إلى درجة الصفر أو ما دونه، ليبقى محصورًا في غرف الدرس وقاعات المختبرات، وهو من طبيعة الأشياء التي لا تؤثر في الحياة المجتمعية إلا بمقدار ما يقدمه عضو هيئة التدريس من معرفة لطلابه وطالباته، فإن أخفق في تقديم مادته العلمية - وكثيرًا ما يحدث- فتلك مصيبة تضاف إلى مفارقة العزلة والغياب عن بقية الحراك الذي يشهده هذا المجتمع أو ذاك، وهو غياب يؤكد حزمة من الحقائق التي ما كنا لنعرض لها لولا تضخم هذه الظاهرة - الغياب الكلي - وبروزها بشكل فاضح لدى الهيئة التدريسية لجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا التي يقترب عدد أعضائها من الرقم (500)، وهو رقم كبير إذا تمعنا فيه جيداً، وجدنا أن هذه العقول العملية إذا ما وعت دورها الحياتي، ومكانتها المجتمعية، ونسجت تواصلًا حقيقيًا معه، لاستطاعت أن تحدث نهضة حقيقة في حضرموت، وان تصل برسالتها إلى ميادين كثيرة هي من صميم دورها غير الأكاديمي اليومي، وحتى لا نبخس الناس أشياءهم، فإننا نؤكد أن هناك حضورًا متميزًا لعدد محدود من الأساتذة المنتسبين، خاصة في المنحى الثقافي، والعمل الطوعي لبعض الأطباء المنتسبين لهيئة تدريس جامعة حضرموت، مؤكدين أن دور هيئة التدريس بالجامعة يجب أن يرتقي إلى مستوى ملامسة الخلل الذي يعاني منه المجتمع كافة، وأن يعمد إلى تكريس ثقافة الوعي بالمشكلات أولا، ثم العمل على معالجتها وفق رؤى علمية صحيحة، لا تنعزل عن تاريخها وتراثها وإطارها المجتمعي المعيش، وأن تستقل هذه العقول العلمية بسلطة القرار العلمي البحثي، بعيدًا عن المحاباة، واللعب على (الثلاث ورقات)، حتى لا تصطدم هذه النماذج بما تختزنه ذاكرة الناس البسطاء من هيبة ووقار لكل حاملي الألقاب العلمية، وتقديرها وتكريمها لكل من يتواضع معهم، وتنفر ممن يشوهون صورة

الأستاذ (المتعلم العارف)، ببعض السلوكيات التي يرصدها المجتمع بعين ثاقبة، خاصة الإيغال في تعاطي القات في كل ساعة وحين، والإصرار على تبرير تعاطيه، وفي أماكن عامة، ومنتديات تحاول تثبيت ثقافة تلازم الوعي والحضور المجتمعي والثقافي بمثل هذه السلوكيات البعيدة تمامًا عن النسق الحياتي والتاريخي والتراثي لمجتمعها، وهو ما يهز ثقة المجتمع ويتردد في الاحتفاء الجاد بهم حتى وإن لم تظهر ردة فعله واضحة في حينها إلا أنها - ولاشك - مترسبة في الوعي الباطن.

وإذا كان من كلمة قبل الخاتمة فإننا نأمل أن نرى قيادة جامعة حضرموت، وهيئة تدريسها، وقد عاد إليها الوعي بدورها المجتمعي من خلال تفعيل أوجه النشاط الفني والمسرحي والرياضي والمعرفي والثقافي، والمشاركة الحقيقة الجادة في مناشط وفعاليات المجتمع والظهور القوي والمؤثر فيه، والتلاحم معه، والإتيان به إلى الجامعة من خلال تلك الفعاليات والمناشط وغيرها، وهي السبل الكفيلة بإدماجها في محيطها الذي تغرد خارجه منذ زمن التأسيس، فهل تفعل؟؟!!

الجمهورية: العدد (13938) الأحد: 30 ديسمبر 2007م.

سباتٌ وغيبوبةٌ في نخبٍ معطوبةٍ

بين يوم وآخر نكتشف أن هناك الكثير من المشكلات في حياتنا تحتاج منّا - جميعًا - إلى التوقف والقراءة والتحليل، وصولًا إلى الأسباب الجوهرية التي ضخمت هذه الظاهرة السلبية أو تلك، ولكن، عجزنا ينطوي على رؤيتنا السطحية للأشياء، أو تغافلنا عن إتيان الحقيقة من بابها الأساس، صونًا للجهد والمشقة والبذل المادي الذي - ربما - يكون هو المحرك للكثيرين للمشاركة في فحص هذه المشكلة أو تلك، تربوية كانت أو ثقافية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها من المشكلات والظواهر التي تتناوش المجتمع وتعمد إلى تخلفه وعدم انطلاقه بشكل صحيح في الاتجاه الأصوب.

لذلك نجد أننا من أكثر سكان المعمورة - قاطبة - احتفاء بورش العمل وعقد الدورات ووضع الاستراتيجيات، في حين إننا أقلها تمسكًا بما جاء في الورق والأدبيات التي خططناها بأيدينا، ونظرة فاحصة للوضع التعليمي والأكاديمي في جامعاتنا السبع الحكومية يضعك أمام صورة قاتمة لما يمكن أن تغدو عليه الحياة في أوجهها الاقتصادية والتربوية والثقافية والسياسية والحزبية كذلك، بوصف الجامعة خلاصة الرقي في سلم الحياة لأي مجتمع من المجتمعات، وهي - أي الجامعة - المقياس الحقيقي لمدى ما وصل إليه المجتمع من وعي راقٍ، يستجلي حقائق الأشياء وفق أسس منهجية بعيدة عن العشوائية والتخبط و(تركين) الدراسات في الأرفف ليطمرها الغبار، بعد أن تكون السيولة المادية قد سالت إلى جيوب الأفذاذ من حملة مشاعل العلم والمعرفة والمنهجية العلمية، ويبدو الوضع اكثر قتامة وسوءًا عندما نقف عند

الكثير من المشكلات التي تتقاذف العمل المؤسسي في الجامعة دون أن يكون هناك توجه أو نوايا حسنة لتكريس لغة الحوار الهادئ والرصين بين النخب الأكاديمية، الأمر الذي يوسع الهوة ويعمقها بين القمة والقواعد، وإذا تتبعنا ما يكتب في الصحافة عن الصراعات والتمزقات التي تتناوش العمل الجامعي لهالنا ما وصلت إليه بعض جامعاتنا من تشظٍ مخيف ينذر بعوائق كارثية في المدى المنظور، مثال ذلك، جامعة حضرموت وما يحدث فيها من إرهاصات مواجهة حامية قادمة بين رئاسة الجامعة وهيئة التدريس والهيئة المساعدة لكلياتها، فهي خير مثالٍ على التخبط الذي يعتري العمل المؤسسي الجامعي ويخرجه عن قضبانه التي توصل المجتمع إلى وعي وعلم وثقافة هو أحوج ما يكون إليها في هذه المرحلة من حياته، فالكل يعبث بمقدراته وتركيبته وتفاصيله وخصوصيته، والجامعة تعيش حالة عدم توازن وفقدان البوصلة التي تشير إلى وجيعة مجتمعها وأس مشكلاته، والغريب أن المياه تمور من تحت الأقدام والكل منشغل بامتيازات المكانة والوضعية التي وجد نفسه قد تقلدها فجأة في ضربة حظ له، عاثر على مجتمعه، فآثر الاستكانة والصمت،

- و(**يا دار ما دخلك شر**)،
- و(**الكيّس من اتعظ بغيره**)،
- و(**قوت الصغيرين أهم**)،

وهكذا يفقد المجتمع فرصة تلو الأخرى للوقوف بجدية عند ظواهره السلبية المتكالبة عليه من جميع الجهات وهو في سبات عميق، أما نخبه الثقافية ونخب النخب الجامعية فالغيبوبة ديدنهم الأبدي، ولا عزاء للجامعة!.

الأيام: العدد (5525) الأربعاء 8 أكتوبر 2008م.



فساد أكاديمي!

يروى أن الزعيم الفرنسي (ديجول) في منتصف ستينيات القرن الماضي أثناء ثورة الشباب الفرنسي وتظاهراتهم التي أصابت الاقتصاد الفرنسي والأوربي في مقتل بسبب استفحال الفساد في مفاصل الأجهزة الحكومية - قال يومًا لمواجهة هذه الثورة الطلابية لأعضاء حكومته:

- هل بلغ الفساد أسوار الجامعة؟!.

فقيل له:

لا.. لم يصل بعد.

فردّ سريعًا:

إذن ستنهض فرنسا من جديد.

أسوق هذه الرواية - إن صدقت وإن لم - فالأمر سيان المهم ما توحي به من حقيقة مقدرة العقول العلمية الصحيحة النظيفة في العودة بالمجتمع إلى الجادة ثانية ورسم خارطة طريق لإنقاذ الوطن وتؤكد أهمية وعظمة دور المؤسسات الجامعية في النهوض بهذا المجتمع في مواجهة تحديات العصر.

إذ أن الشعوب الحية لا ترتقي سلم المجد الإنساني إلا إذا تصدّت عقولها الخلاقة لمثل هذا الزيع السلوكي والانحراف القيمي المتمثل في انتشار الفساد وسيطرته وسيادته في حياة أمة من الأمم في أي عصر من العصور، فالفساد منظومة همجية تضرب خبط عشواء في كل خلايا الأمة وتعمد إلى تدمير أجهزة المناعة الأخلاقية وتسهم في صناعة الجهل وتبريره، من هنا

كانت صرخة الزعيم الفرنسي ديجول ويقينه بالخروج من نفق الفساد المظلم إلى فضاء الحياة ثانية دون انكسار تام لكل مقومات الأمة، فمن خلف أسوار الجامعة يكون الخلاص وفيها يكمن الهلاك إذا ما أصبحت الجامعة هي من منتجي الفساد وتصديره إلى شرايين المجتمع عند ذلك تصبح المأساة غاية في التراجيديا الإنسانية، فمن يعدّه المجتمع منقذا يصبح حصان طروادة لخديعة الأمة وسوقها باتجاه أسلحة الفساد التدميرية الشاملة.

نسوق هذا القول وعيوننا وقلوبنا مشرعة صوب جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا التي كانت حلما يراود أبناءها للامساك بروح العصر وقوانينه ومخرجاته حتى فاق على ضياع هذا الحلم النبيل الذي مازال يتخبط منذ عشر سنين بين جدران هذا الكيان وتسود أروقتها الكثير من علامات الاستفهام عن الاختلالات التي يتناثر رذاذها في كل جنبات المجتمع ومواقع تجمعاته، فهناك من يترقى وفق قواعد خاصة (ملاكي) إلى درجة علمية دون تشديد على مسألة التخصص، وهناك لوبي الدراسة عن بعد وشفراته الصعبة الفك، وهناك الصوت المتنفذ لطلاب إحدى دول الجوار الشقيقة الذي يلّوح برسومه الدراسية بالعملة الصعبة ذات اللون الأخضر وقوة المال في الإيحاء لكل عمداء الكليات بعدم التشدد في تطبيق اللوائح والقوانين مثلما تطبق بجبروت على الطالب الوطني، وحادثة الغش الأخيرة لإحدى طالبات تلك الدولة الشقيقة وتلفظها على عمادة إحدى كليات الدراسات الإنسانية بما لا يليق، وما يوسم كل أعضاء الهيئة التعليمية لتلك الجامعة بالعجز والفشل والخنوع لمثل هذا الجبروت المؤيد من قبل متنفذي رئاسة الجامعة وحرصهم على استمرار هذه الأموال المغمسة بالذل والهوان، وهناك الكثير من المسائل المسيئة التي أصبحت حديث الشارع يزيدها تأجيجا وانتشارا الغياب الكلي

لهذه المؤسسة العلمية وعدم ظهور بوادر نهضة علمية ومعرفية وقيمية تشع من أسوار الجامعة وتلقي بظلالها على الجسد الحضرمي العريق.

المكلا اليوم: 2 يوليو 2008م.



في زمن (إنتاج الطراطير) لا تعترض!

منذ أن قدم الأستاذ الدكتور عبدالرحمن محمد عبدالقادر بامطرف إلى جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، ليتقلّد رئاستها بعد رحلة لها مع سلفه تقلبت بها السبل والأهواء والمطامع والمطامح وجوهًا شتى، ودلفت الجامعة في مواجهة وصراعات مع هيئة التدريس في الكليات ونقاباتها المنتخبة وصولًا إلى الصدام الذي وصل إلى مواجهة الطلاب لرئاسة الجامعة في امتحانات العام الدراسي الماضي، هذه الإخفاقات التي تناسلت وتوابعها الأخرى الزاكمة للأنوف عن ترقيات عن بعد وامتحانات عن بعد وصفقات مغشوشة عن بعد كذلك، جعلت المجتمع الحاضن لهذه الجامعة منذ كانت بذرة نظرة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي بكلية واحدة هي كلية التربية العليا بالمكلا التي اغتيلت في زمن - الطراطير - الميمون، وفُجِّرت من الداخل إلى كلية آداب وأخرى للعلوم، وعلى المتضرر الذهاب إلى الشارع من طلبة هذه الكليات عند اقترابه من مكتب العمل والخدمة المدنية للتوظيف في سلك التدريس ومباغتته بسؤال: هل لديك شهادة في التربية والتخصص، فيجيب بالنفي، إذًا ما لك عندنا خانة..

لا شك أن ما يظنه البعض من المتسلقين إلى واجهة العمادات والدوائر العلمية والبحثية والأكاديمية في الجامعة غير معلوم لدى العامة هو (على عينك يا تاجر) ولم يعد في زمن القرية الكونية والغرفة الفضائية المفضوحة بخافٍ على أحد، فالكل يدرك كيف تدار الجامعة ومن يدير هذه المدينة الجامعية التي كان أولى بها أن تكون رافدًا ومعينًا للمجتمع دون ممالات أو زيف أو

تزيق أو تسطيح أو نفاق، ويكفي أن تكون الجامعة في الزمن (المشموسي) قد فقدت الكثير من الدعم المالي لتطوير البنية التحتية من مجلس الأمناء الذي ذهبت أمواله إلى جامعة عدن في غفلة من الزمن وهو ما يحاوله اليوم بقوة الأستاذ الدكتور بامطرف ولكن، إعادة الفائت إلى حاله محال..

لقد استبشرت الناس في حضرموت من أقصاها إلى أقصاها خيرًا بقدوم الأستاذ الدكتور عبدالرحمن وتركت له فسحة من الزمن لكي يعيد ترتيب البيت الحضرمي الجامعي من الداخل، وينزع إلى اتخاذ قرارات مهمة ومصيرية تضع الجامعي المناسب في الموضع الملائم والجدير به من حملة الشهادات العليا، أما أن يبقى الحال كما هو وتظل الوجوه الشائهة ذاتها تجتر خيباتها وعثراتها وتدفع بمصالحها ومنافعها إلى المقدمة وتغلِّف المصلحة العامة بورق (سلويفان) نفعي مقيت فذاك ما يجعل الأستاذ الجامعي بعيد عن نبض مجتمعه وينظر إليه بريبة، فمن هم في الواجهة، لدى العامة بهم فهم عميق بمستوياتهم وسلوكياتهم وتربيطاتهم ويدرك القاصي والداني على ماذا يستندون في بقائهم في مواضعهم.

واليوم وقد برزت إلى الواجهة قضية ابنة رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بالمحافظة وما أثارته من غبار مس صلب العمل الجامعي وتراتبيته المفقودة - أساسًا - كنت أتمنى على رئاسة الجامعة أن تقف بعمق عند ما أثير ولماذا أثير وكيف له أن يصبح مادة للتشهير بجامعة كان يجب أن ترتقي بمكوناتها وعقولها لتغدو قادرة على التخطيط للمجتمع وسد الثغرات والمنافذ التي يتسرب منها وبها الفساد في شتى أشكاله وصنوفه، وأن تذهب الجامعة في ظل إرهاصات الواقع المعيش إلى فتح نوافذ الحياة المدنية بكل تنويعاتها العلمية والثقافية والإبداعية والفنية والرياضية وألا تكتفي بالبهرج الآني الذي

جاءت به فعالية تدشين مئوية علي أحمد باكثير في حين تفتقد الجامعة برمتها إلى نَفَس باكثير الإبداعي وإلى أقل القليل من مشروعه الحضاري والإنساني في الرواية والقصة والشعر والمسرح، فهذه كلها ليس لها حضور في أجندة الجامعة منذ البدء وحتى اللحظة، فما تلتحف به بين حين وآخر من نشاط موسمي لصرف (المعلوم) لقوم لا يفقهون أبجدية وضع خطط شاملة وعميقة لمشاريع رؤية ثقافية تسهم في تشكيل المجتمع المحيط بما يتناسب ودور الجامعة وقيمتها المعرفية والعلمية ودورها الحقيقي في مجتمعها المنشود. ولكن في زمن (إنتاج الطراطير) لا تعترض، وعلى الجامعة أن تهيئ نفسها لمثل هذه الهبات بين وقت وآخر. وكفى!.

على خلفية تداعيات
معركة صوت حضرموت الرياضي:

يبدو أن ما نكتبه بين حين وآخر عن غياب حضرموت التي كانت وتلك المرتجاة، يتأكد بقوة في فضاءات الحياة بهذه المعشوقة الأبدية للأصلاء من بنيها، وآخر ما يسجله تاريخ الراهن المخزي أن يتنطع البعض ويتجاسر لترشيح نفسه ممثلًا عن رياضة حضرموت بعد أن تجاوز عمرها الكروي الثمانين عامًا، في حدث لم يكن من روّج له أو تبناه بمعزل عن تداعيات اليومي الكئيب في أروقة السياسة والثقافة والرياضة والزوايا الأخرى.

فقد أصابت الدهشة والمرارة الكثير من المتابعين لهذا المشهد العبثي الذي يجرّد حضرموت من غطائها الحضاري شيئًا فشيئًا ويسلبها صوتها الحقيقي في تماهٍ مع مصالح ذاتية أقل ما يقال عنه عفانتها التي تزكم الأنوف.

وإذا كان لا يعنينا أن يتقدم ممثلًا لأندية حضرموت السودي أو غيره من الشخوص، حتى وإن انسحبت، كما قيل، وجاءت من بين ظهرانينا وحاول الكثير من محترفي حمل المباخر الكتابية لإظهارهم بمستوى من الحرص والإمكانات التي ستوقف التدهور الذي أصبح السمة الغالبة على رياضة حضرموت منذ أن تقلد أمرها من لا يعرف أبجدية الانتماء لهذا التاريخ الرياضي المجيد، ويصر البعض على أن من (خربها وجلس على تلها) ولم يستطع أن يخرج ناديًا من شباك السقوط من الأولى إلى الثانية أو من الثانية إلى دوري المظاليم، بأنه المنقذ الذي سعيد الألق الحضرمي ويحافظ على

اللبن المسكوب منذ أن برزت هذه الوجوه أو تلك إلى الواجهة الرياضية بعد تلميعها مجتمعيًا من خلال إغراق المحيط الصحفي بالعطايا والسفرات والذي منه.

لقد كشفت تداعيات الحرب الكلامية التي ظهرت للعلن في اليومين الماضيين بين بعض من نعدهم زملاء ويرتجى منهم الطيب والوعي بالراهن دون السقوط في متاهات ودهاليز التلاعب بهم، هذه الحرب التي أكدت أن البعض يدعي أن الجميع في الساحل والوادي قد اتفق على مرشح سمي بعينه، في حين يذهب الآخر إلى أن الاتفاق لم يتم وقد خرج ناديان عن الإجماع بمرشح الساحل، هذه التداعيات تشي بغيبوبة حضارية وإفلاس صحفي وثقافي وإعلامي وقبل هذه وذاك جذب وقحط رياضي من النخبة (النكبة) المسيرة لقيادة العمل في الاتجاهين، ورسمت صورة راهن غير عابئ بمآلات الخيارات التي يستقر عليها في رحلته المحبطة لتسيير العمل الرياضي - عامة - وكرة القدم خاصة، ولم نجد هذه الأقلام ذي الحمية الوطنية الرياضية تتبنى قراءة واقعها الرياضي الحقيقي وتكشف سوءاته المكشوفة على قارعة الطريق وهي تتخفى معه وبه لتوهم ذاتها بمعارك (دونكوشيتية) تحارب طواحين الهواء في شمس الهجيرة، ولم يعد خافيًا على عشاق الرياضة بحضرموت ومعشوقة الجماهير على وجه الخصوص ما وقعت فيه هذه المعشوقة من انحدار مهين دفع بالكثير إن لم يكن الكل من تركها وحيدة بين أيدي (......) ومازال صوتها المذبوح يصعد بين حين وآخر..

وإذا أرادت النخب (الناكبة) عودة رياضة حضرموت إلى سيرها الطبيعي قبل الألق المرتجى فما على السلطة المحلية ومكتب الشباب والرياضة إلا أن يتمثلا حمية هارون الرشيد بعد سقوطه في قبضة البرامكة فثار لكرامته

المهدورة وقراره المسلوب بعد سماعه لمغنيته تشدو بقصيدة عمر بن أبي ربيعة:

ليت هندًا انجزتنا ما تعد وشفت أنفسنا مما تجد

واستبدت مرة واحدة إنما العاجز من لا يستبد

ولكنني على يقين من أن الجميع سيكرر (إنما العاجز) ويعود ثانية إلى نومه العميق، فما على رياضيي حضرموت إلا أن يغلقوا أنديتهم ويتواروا خجلًا فلن يفيدهم (السودي) ولا (بن حيدرة) ولا (بن مطران) والأيام بيننا والسلام ختام. وكفى!.

المكلا اليوم: 2 أبريل 2010م.

اغتيال المكلا مع سبق الإصرار والترصّد!

هي المدينة التي ذابت فيها حضرموت، كل حضرموت، المدينة التي انصهرت فيها مكونات مجتمعة وشكّلت هويته الحضارية وعنوانه الأبرز في التمازج الإنساني، هي المدينة التي اختار أهلها اللون الأبيض عنوانًا لروحهم السمحة لنبلهم لصفائهم، منذ بداية البدايات وهي تنفتح على القادم إليها ويحمل بداخله عشقًا نابضًا بالحياة والسمو والسلام، لم تكن يومًا طاردة لجوار، أو ناكرة لصدق مشاعر، أو منابزة بالألقاب، هي المكلا التي مارست العشق في أعمق صوره وأبهى حلله، فكانت مرآة روح أهلها وحنين قاطنيها وشجون مغادريها، طوعًا وكرهًا.

المكلا سيدة النظام:

ليس ادعاءً أن ننعت المكلا بسيدة النظام، فهي كذلك ومازالت، برغم كل ما اعتور فيها وما سخر عليها من محاولات مستميتة لإخراجها عن عرشها الحضاري الذي لا تتنفس إلا به ومنه تستمد القوة والمواجهة، هي المدينة التي لن يغادرها البهاء ولن يخفت عنها الضياء الذي عاشته زمنًا طويلاً، مهما أدعى المدعون - اليوم - الاهتمام بها وخدمتها ورعايتها، فالواقع يكذب أهله، إذ تبدلت ملامح المدينةولم تتنفس الهواء النقي الذي كانته في سنواتها الماضية البعيدة والقريبة، فالنزق والعشوائية والضجيج اليومي هي المخالب المنغرسة في جسدها البريء، وغياب النظام الحياتي والأنظمة المرورية حدّث ولا حرج، والبسط المتقيح في جسدها في كل زاوية وموطأ قدم بلغ حدًا لا يطاق، ومن ذلك، أن تحول بعض الساحات على صغرها وضيقها وقلتها وبتوجيهات

السلطة المحلية بالمحافظة والمديرية إلى أسواق شعبية متهالكة الأسس فاقدة لأبجديات الأسواق الشعبية في دول الجوار، وأبلغ مثالًا على ذلك العبث وسوء الطالع لهذه المدينة الرائقة، سوق البسطات الزرق على الشارع العام، الذي تُشاهد بلدية المكلا وتوابعها الأخرى تجوب الأمكنة باحثة عن الرسم المعلوم (ويا دار ما دخلك شر!) وعاد القوم بـ(الغلّة) إلى خزائنهم سالمة كاملة، والمدينة وجمالها وتناسقها ونظافتها ورونقها العام لا يعنيهم من قريب أو بعيد، بل أن انفجار (البيارات) يغمر البساط الإسفلتي الأسود على طول الطريق - كثيرًا - من جوار مطعم السلامة حتى سوق السمك، ومثله الشارع الرئيسي القديم للمدينة الذي أصبح مرتعًا للمخلفات والقاذورات والبسطات وعشوائية العرض والاستيلاء على فضاء طريق المارة، بعد أن كان من أجمل وأنظف شوارع المدن في الجزيرة والخليج، في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي على الرغم من كونه ترابيًا، ولم يحرّك (محلينا) ساكنًا وهو يرى طغيان القبح والعشوائية والتدمير للمدينة، وسطوة أسواق السرطان الأخضر على كبدها الحائرة، كل هذا لا يعني (المحلي) ولم نجد له من صولة ولا جولة، ولا قرارات ناجعة قاصمة لمواطن العبث والتشويه والتدمير.

المكلا وصمت الكبار:

المكلا هذه المدينة التي لا ترى النجدة من أهل النظافة والصندوق على الرغم من أن أخبارهم في السوق، إلا بعد أن يضج الناس بهذا السيل النتن الجارف، وما يدهش المرء -كثيرًا -ما يطلق عليه (مواقف سيارات) في المساحة الجانبية بعد سفلتة ورصف الشارع العام بجوار كورنيش المكلا، هذه المواقف التي أعطيت (دكاكيني) لمحظي، فوضع مَن يحصّل المبالغ على السيارات الخاصة، دون اهتمام من الجهة المانحة (المجلس المحلي)

التي وهبت هذه الهبة (لماذا؟ لست أدري!، وما هي الخدمات التي يقدمها، لن تجدها حتى المنخفض الأول لبوابة الدخول مازال على حالته البائسة)، ولم يحرص محلينا (المحلِّي) على تعبيد ما دمر من مساحات الرصف الحجري بين (المدخل والمخرج) الممنوح، وليعاني السائقون والراكبون والمركبات:

- وهات يا تحصيل، عدّي بس عدّي!

المكلا سيدة الجمال:

يجد المرء راحة كبيرة وهو يقلِّب صور المكلا القديمة، فترتسم في مخيلته لوحة الجمال الطاغي الذي عرفته المدينة في سنوات باكرتها الأولى، وظلت هذه الملامح قادرة على إدانة المفضوح والمستور من عبث واغتيال لجمالها ورونقها الأخاذ، فقد نجح (أهل المكلا) زمنًا في الحفاظ على هذا السحر الذي خطوه وخططوه بعمق وتناسق ودقة وإتقان، قبل أن يأتي زمن (الهوشلية) الذين لا يعنيهم من هذه (المكلا) إلا توظيف الأبناء، والبحث عن السمسرة وحق الأشراف والمتابعة وبدلات السفر والعلاج، وأخيرًا ضمان مستقبل الأسرة والثراء بالمطالبة (بشجرة برتقال) كاملة، تأسيًا بـ(برتقالة الآنسي) - كما عُرِفت في الصحافة المحلية - وبيعت بمئات الملايين من الريالات، وإن كان في مجلسنا المحلي بالمديرية - سابقًا ولاحقًا - من نجلهم ونحترم فيهم تضحياتهم الكبيرة ومحاولاتهم المستميتة في كشف الفساد ومواجهة الباطل، وقد وضعتهم هذه المواقف والمواجهات في قلب المدينة، إلا أن المسألة ليست بهذه الصورة الساذجة من البحث عن الكسب وتأمين المستقبل بعد ممارسة العضو لعمل سياسي في إطار لعبة الديمقراطية التي قبل بها هذا العضو أو ذاك، وقد دخلها وهو يحمل مشروعًا سياسيًا بديلًا للحاكم - كما يجب أن يكون - فإن كان كذلك، فالصراع يجب أن يأخذ منحى المواجهة المستمرة

لكشف سوءات السلطة والتضييق عليها، ومساءلتها في العبث بالمال العام، وقد خذلت هذه المعارضة المواطن كثيراً، وما قضية الفساد التي راح ضحيتها الأمين العام الأسبق ببعيدة، وأول من زكى الرحيل الـ(مع)، وأكثرها القضايا أهمية وثمنًا (الأرض) فهي ملك الأجيال القادمة، هذه الأجيال التي لن تغفر لسياسي الأمس (براجماتي) اليوم، ولن تقبل منه تخريجاته التي كسب بها، ومارس الصمت الطويل عن وضع حلول حقيقية لمشكلاته وقضاياه المهمة، وشرعن لكل آليات السلطة ومشاريعها وقوانينها، فالمواطن يرى أغلب الأعضاء وقد دخل خالي الوفاض، سياسيًا بريئًا، ليخرج من لعبة الانتخابات ثريًا ضامنا لمستقبل حفيده العاشر بثروته التي جناها من بيع مشروع الأمة وقضايا الوطن قطعة تلو الأخرى!.

المكلا بين زمنين:

وأنت تتأمل تكوينات هذه المدينة الجاثمة على صدر الجبل في إيحاء بحقيقة حاجتها إلى رجال كالجبال يحمون ظهرها ويسهرون على اغتسالها الأبدي في مياه البحر، هكذا هي المكلا، وقد كانوا رجال الأمس جبالًا من الصلابة والأمانة والذمة والمرجعيات، ونظرة فاحصة إلى تكوينها الأولي يؤكد ما نذهب إليه، فالمدينة وهي تتسع كان التخطيط المتقن والدقيق عنوان إدارة شؤونها، ويظهر ذلك جليًا في زوايا الأمكنة وتنسيقها العمراني، كيف تبدو الصورة، إننا ونحن نحاول الاقتراب من هذه المزية المكلاوية لإدارة المدينة نلمح ذلك الحرص المتناهي على عملية الانضباط في نسق العمران وتشكيلات البيوت في الشوارع الرئيسة والجانبية والداخلية، وفق قانون واضح وجلي وغير قابل للاستثناء أو العبث، فهذا الشارع الرئيس للمدينة تشاهد واجهات البيوت وتناسقها حد الإعجاز دون خلل بزيادة أو نقصان

أو نتوءات تشوه المظهر العام، فنجد الزاوية المكانية تنحني بإنحاء واجهات البيوت دون كسر لجمال النظر، وكنا نظن أن هذا فقط في الشارع العام، ولكن الحقيقة التي تخجل (مرتزقة مهندسي) الزمن الراهن، وتفضحه جريمتهم في تشويه المدينة وتمزيق كيانها الجميل، هي ما نراه من انسيابية أخاذة في واجهة الشوارع التي لم يعبث بها ولم تحوّل إلى (مانهاتن مكلاوية) على الرغم من محدودية المعرفة الهندسية والعلمية لتلك الكوكبة الجبلية من مرجعيات المكلا البنائية: (المهندس علوي المفلحي، أحمد بهيان، المهندس ناصر سعيد بخيب) وغيرهم من الأعلام الكبار في عالم جماليات المدن وتكوينها الحضاري، فهذه اللمسات الجمالية التي مازالت ماثلة للعيان تدين الراهن الكالح العبثي الذي يحاصرها دون وعي بحقائق التاريخ وأهمية الخصوصية الثقافية فيستمر التدمير لنسيجها الحضاري دون وقفة جادة من أي جهة لها علاقة بالذاكرة والتاريخ والضارة فالكل يشارك في اغتيالها دون هوادة ولا رحمة، بعد أن هيمن الثراء ولغة المال على أجندة واجهة السلطات المحلية والمكاتب المؤسسية الذي يدخل في نطاق عملها حماية المدينة القديمة من العبث والبناء الأسمنتي، على الرغم من كثرة القرارات التي اتخذها المجلس المحلي بالمحافظة والمديرية بضرورة الحفاظ على النمط العمراني للمدينة القديمة على أقل تقدير، ولكنها قرارات جفت كحبرها الجاف الذي كتبت به، وهنا، في حين نجد دول الخليج تحرص على مدنها القديمة وتبحث عن بقايا تاريخها، حتى لو كان (قفّة عجوز) رحلت قبل خمسين عامًا تحولت هذه (القفة) إلى معلم أثري يحكي أصالة المدينةوتاريخها، برغم الثروة المادية التي يمتلكها مواطنو تلك الدول إلا أنهم يقفون توقيرًا وتقديرًا لتراثهم وتاريخهم الأصيل، فأين محلينا وجهابذته من ذلك، وأين هم من تشوهات

المدينة وموتها البطيء الذي تتهاوى إليه، وهل ضمائرهم مرتاحة لما يرونه ويشاهدونه ويعلمونه بحكم اقترابهم من هذه الملفات، أو أنهم يبحثون عن قطعة من كعكة المكلا، التي نجحت السلطة في إلهائهم بها، فنجحت في سحب ما تبقى لهم من رصيد في قلوب الناس، وكله (ديمقراطية) وقد حان وقت كشف الأوراق، وكفى!.

المكلا اليوم - الناشر نيوز 21 سبتمبر 2009م.

من ينقذ (الغويزي) أسد المكلا المريض؟!

في بداية سبعينيات القرن الماضي، قال الشاعر الغنائي الكبير صالح عبد الرحمن المفلحي قصيدته الرمزية المشهورة (بلجيك) التي جاء مطلعها:

بلجيك ما تصلح إلا على كتف السعيدي

كيف دلوك يا عز السلوبه

وين لي يحسنون الضرب عالمحلاه

هذا النص الغنائي الذي عانى من رمزيته شاعرنا الكبير سوء الفهم من قبل أرباب السلطة في تلك الفترة، خاصة، عندما حوّل أسد المكلا (الغويزي) وحصنها التاريخي المنيع إلى رمز دال على الكبرياء والأنفة والعزّة والكرامة المهدورة في زمن الصغار، إذ لامس هذه المعاني في قوله:

يا الحيد لي كنت نضرب بك مثل ونقول حيدي

حسف ذيك النوب كم فيك نوبه

ليت حتى كلابك بالعوى تحماك

ليصل إلى الكشف الصريح عن (حيده) الذي كان يضرب به مثلاً، ويعتد به، وبكثرة (النوب) فتحات القنص للدفاع عن محاولات اقتحامه أو اجتيازه، ويشرح - دون مواربة كيف سقط هذا (الحيد) تحت رحمة صغار القوم الذين كالوا عليه العبث، موحيًا بذلك، أن كلابه لم تعد تمارس (النباح) تهويشًا وتحذيراً، إذ أكمل يقول:

ريتهم عالطفف ضربوك يا حصن الغويزي

حافظوا عالعسل جبحه نوبه

غير خلوك كل قصبه على معداه

لقد أرسل الشاعر الكبير صرخته المدوية مبكرًا جداً، مستشرفًا ما سيؤول إليه حال هذا المعلم التاريخي، الذي توسّد التلّة الجبلية في العام 1716م، زمن حكم سلاطين آل الكسادي للمكلا، ويقع الحصن الشهير في المدخل الشمالي الشرقي للمدينة، وبقي محافظًا على هيبته وشموخهم على الرغم من عاديات الزمن، وتقلبات الأحوال.

الغويزي بوابة المكلا الكبرى:

لقد ظل حصن (الغويزي) عين المكلا التي لا تنام، وحارسًا كامل الجاهزية، يذود عن حياض الأرض الطاهرة لمدينة عابقةً بالنقاء والصفاء والكرم والشمم، من هنا يأتي حديثنا عن هذا المعلم التاريخي كونه بوابة المكلا الكبرى التي احتضنت الأحياء الثلاثة للمدينة – المكلا، شرج باسالم، الديس – فهو كابي الهول في أرض الكنانة مصر، يربض على تلته منذ آلاف السنين متوثبًا لأي طارئ قادم من خلف الحدود، هذا العشق الأزلي الذي تمارسه الحجارة الصمّاء لبني الإنسان، وتهمس له بحديث التاريخ ووشوشات الزمن، وتنتظر ردًا لجميل الأيام والسنين التي كان يلوذ بها هذا الإنسان ويأنس إلى وجودها منتصبة شامخة، فتذكره بهذه المعاني التي قد يفتقدها في لحظة ما، لذا ليس غريبًا أن نرى في هذا الحصن كبرياء الأمس وسمو الحاضر وعزة الغد، كيف لا نقاربه بمثل هذه الرؤى، التي قد يرى البعض فيها، حنينًا للماضي؟! لنهمس، وهل في الحنين عيب، علينا أن نداريه، وسوءة علينا أن نخفيها؟!، فمن لا ماض له، تنهشه ضباع العولمة في وضح النهار.

الغويزي وعواء الكلاب:

لله در الشاعر الكبير المفلحي الذي دفع به هول المأساة التي يراها قادمة لا محالة بوطن، أودع لدى من ليس أهلًا للأمانة، فقد بلغ به التشاؤم أن يتمنى على

(الكلاب) أن تطلق (عواءها) بعد أن نام حرّاسه، وهجع حُمَاته، وخانه ناسه أجمعون، وقد تجسدت هذه الثلاثية المقيتة كلها في ناس المكلا اليوم، ومن يقع عليهم عبء الحفاظ على تراثها وتاريخها ودورها الحضاري المهدور، فعندما يصل الحال بهذا الأسد الرابض أن يتساقط لحمه قطعة فقطعة دون أن يرمش جفن لأي جهة رسمية في السلطة المحلية بمكتبيها التنفيذي والرقابي، بعد أن صمت المسؤولون (الصغار) في الهيئة العامة للآثار والمتاحف ومكتبي الثقافة والسياحة، والجمعيات الثقافية والتراثية والإبداعية، وكل من يحمل نوايا طيبة تجاه هذه الأرض النبيلة.

الغويزي: هدمٌ بالقطّارة:

يرمي عدد من هذه الجهات الرسمية أسباب الوضع الحرج الذي آل إليه الحصن إلى الظروف الطبيعية وسقوط الأمطار، وتباعد الزمن، وهي أعذار تدين أصحابها، ولا تشفع لهم قدر (أوقية) رجاء، فالأمطار (الأوكتوبرية) التي هطلت العام الماضي تضررت منها الكثير من المناطق، ولكن، بالمقابل، هلّت بشائر المعونات والتبرعات حتى بلغت مليارات الريالات، ولم يجد القوم أهمية لهذا المعلم التاريخي، ولو بنداء استغاثة لأي منظمة عالمية تعنى بالتراث والآثار، وهي كثيرة، ولكنها تتراجع عن الدعم والتمويل بسبب الفساد المستشري في مفاصل البيروقراطية الحكومية، إضافة إلى أن الجهات الرسمية - كما يبدو - قد أعدّت العدّة للانتهاء من هذه الكتلة الحجرية التي تعترض الطريق ولا تساعد على التوسعة، لذا تمارس حيالها الهدم بالقطّارة، من خلال إغراقه المستمر بالمياه تحت مبرر التشجير الذي يحاصره من كل ناحية، وهو تشجير حق أريد به باطل، فهذه الصخرة التي قاومت الزمن، سقطت تحت مطارق المياه التي نحتت في تشققات الصخرة وأسهمت في توسيعها، الأمر

الذي خلخل الأساسات والقواعد لهذا الحصن المنيع، وفي الصور ما يغني عن الاسترسال في القول.

الغويزي: ما قبل السقوط الأخير:

إن المصير الذي ينتظر هذا المعلم المكلاوي الشهير شارف على الدنو، وهو يتشابه مع ما تمارسه السلطة وجهاتها الرسمية مع الأعلام المبدعين الكبار الذين ركنوا ويمارس عليهم الصمت والإهمال، فيصارع البعض منهم المرض والعوز ويقاوم ما شاء الله له أن يقاوم، حتى يختاره رب العباد إلى جواره، فتخرج هذه السلطة عن صمتها، وتنتعش مكاتبها الرسمية لتكيل المديح وتدبج القصائد وقد تندمج في الدور فتذرف الدموع على هذا المبدع الكبير، ولكن، السؤال البسيط والساذج الذي يفرض نفسه، وأين أنتم منه وقد كان بينكم، يا هؤلاء؟!

وعلى الرغم من قناعتنا ويقيننا بأن فقدان مبدع واحد لا تعوضه -ربما- مئات السنين، وتلك إرادة المولى الذي لا راد لقضائه، إلا أن واجب السلطة أن تمارس الفعل الحقيقي، وليس (البروبوجندا) الدعائية التي لا تغني ولا تسمن من ألم.

هذه الحالة التي نجدها واضحة اليوم، تجعلنا نؤكد على السقوط الوشيك لهذا المعلم التراثي التاريخي، وأظن، وبعض الظن إثم، أن (الرفاق) يتمنون سقوطه عاجلًا ليزداد الصراخ والعويل عن فقدان هذا المعلم ومطالبة المنظمات الدولية المهتمة بالتراث الإنساني أينما وجد، أن تموِّل إعادة بنائه فهو كارثة تاريخية وإنسانية منيت بها المكلا،

- وهات يا اجتماعات وهات يا تشكيل لجان وهات يا نزولات وتقارير مهندسين والباقي معلوم والمعلوم لا يكتب!.

المكلا والغويزي: وجهان لعملة واحدة:

وإذا هناك من كلمة أخيرة، فإننا نأمل من الجميع ألا يتنصل من دوره وما يجب عليه أن يقوم به، خاصة، المجلس المحلي بالمديرية ومديره العام وهيئته الإدارية، والسلطة المحلية بالمحافظة ومجلسها المحلي، والمكاتب الرسمية والمنظمات والجمعيات الأهلية التي يقع على عاتقها حماية التراث والتاريخ، لكي لا يأتي زمن تفتح فيه تفاصيل هذه المرحلة ويوضع كل مسؤول في موضعه الذي يستحقه من التاريخ، إن أدخلته الذاكرة الشعبية فيه أصلاً، أما الذي تسقطه منها، فقد خسر الماضي، بعد أن لعنه الحاضر، أما المستقبل فقد أنكره ولم يشر إليه حتى إشارة، وقد باء بالخسران الكبير.

والله من وراء القصد!.

التجمع: العدد (688) الاثنين: 12 أكتوبر 2009م.

عندما تصبح المعارضة أغلبية من المسؤول ؟!
المكلا مدينة تغتالها العشوائية

قبل البداية:

بين حين وآخر نعمد إلى التعرض بالكتابة لمدينة المكلا، بوصفها حاضرة حضرموت وواجهتها الرسمية، وقد نزعنا فيها – الكتابة – إلى ما تعيشيه هذه المدينة من عبث وبؤس وعشوائية تضرب أطنابها في مجالات الحياة كافة، على الرغم من يقيننا أن الكثير ممن يتولّون زمام الأمور فيها لم يقفوا يومًا أمام ما نسوِّد به الصفحات مع غيرنا من الأقلام – المنتمية للمدينة – التي تدرك قيمة الكلمة وصولة القلم وروح المدينية التي تتغياها المكلا منذ أن ترسّمت، معمدةً حضورها الكوني على ضفاف بحر العرب، محتميةً بجبلها الطود الشامخ أبداً.

المكلا هي –بلا مواربة –من المدن الأولى التي عرفتها منطقة الجزيرة والخليج، وقد شهدت في بداياتها تماهيًا بين التوسع العمراني المخطط والممنهج، والتطور في الأنظمة والقواعد المنظمة لتلك التوجهات، ولم تشهد –عبر تاريخها الطويل مثل هذا العبث المنظم والعشوائية المبرمجة، دون أن يظهر في الأفق بارقة أمل في وعي وإدراك بضرورة الالتفات إليها من منطلق الشعور بالمسؤولية ووزرها الثقيل الذي تنو بحمله الجبال، من هنا ذهبت أصواتنا المكتومة هباءً منثوراً.

لمعارضة المكلا نكتب:

ولأننا في هذه العجالة نرسل آخر صوت استغاثة لممثلي المدينة في مجلسها المحلي، خاصة الأغلبية المعارضة، التي تتوسد في هيئتها الإدارية المسؤولية الثانية وعددًا من اللجان المهمة في قوامها، نرسل صوت الاستغاثة من منطلق (اللعبة الديمقراطية)، التي أجادها الزملاء، أو كأني بهم كذلك، ووصلوا إلى هذه المواقع ليغدوا صوت الناس ونبض المدينة، فبقدر ما قدموا من أجندة تطويرية وخدماتية في حملاتهم الانتخابية - زمنئذ - بقدر ما اقتربت منهم الناس وحصدوا الأصوات التي خوّلت لهم الحديث في (الغرف المغلقة) نيابة عنهم وعنها، ولأنهم أغلبية فالمسؤولية تتضاعف عليهم، فهم المعنيون بتغيير الحال وإيقاف العبث وتحجيم العشوائية وعودة الروح إلى قلب المدينة الذي يتردى في غياهب اللهث وراء سراب التنظيم والجمال والنظافة والقانون والراحة والطمأنينة والسؤدد.

وحتى لا نسبح في فضاء التعميم تعالوا بنا ندنو من مفاصل المدينة ونرى مشهدها من الداخل دون رتوش صحفية محلقة في أفق النفاق الممجوج، أو زيف إذاعي يكتحل كل صباح بماء الريا، أو تلميع رسمي يبتعد عن حقائق الواقع، كيف تبدو المكلا اليوم؟!.

تراث المدينة:

يظن البعض، أن الحديث عن تراث المدينة يعد شيئًا من الترف الذي يجب أن تتقدم عليه الكثير من الموضوعات الخدماتية، ولكننا على يقين إن الاهتمام بالموروث هو المحك الأساس لعمق الوعي - لدى النخب السياسية - بقيمة المدينة وحفظ تاريخها وتراثها المديني، فعن هذا الطريق يتجلى واضحًا ماذا تعني المدينة لمنظومة العمل السياسي - الحكومة والمعارضة - فبقدر

الاقتراب من هذا الملف تتضح النوايا وتنكشف الاتجاهات، فالمدينة هي الأمس واليوم والغد، والأمر - بلا شك - شتان بين مدينة تتآكل وتضمحل بفعل فاعل، وبين أخرى توضع لها القوانين الملزمة بتحريم البناء في الحي القديم، إلا وفق النمط العمراني الذي يشكل هويتها وتاريخها التليد، والعمل على تحديد طبيعة ونوعية البناء، في المحيط المجاور لهذا الحي، بالإضافة إلى رسم خطط معلومة وواضحة لتزيينها ونشر الوعي الجمالي والفني والتاريخي من خلال الذاكرة البصرية للأعلام والروّاد في مجالات الفنون والثقافة والآداب والعلوم كافة، أما ما نشاهده اليوم فهو لا يمت لروح المدينة بصلة، وينزع عنها الغطاء الحضاري الذي كانته في زمن مضى، وعودة بالذاكرة إلى ما سجلته - كاميرا - الأستاذ الرائد المصور أحمد باجنيد عنها وعن ملامحها وحياتها وناسها تؤكد الفروق الشاسعة بين ما كانته بالأمس وما أصبحت عليه اليوم. لذا هل تراث المكلا غير جدير بالبقاء، وتاريخها غير حفي بالتسجيل؟!.

عبثية مقننة ومحمية:

لن تجد مدينة في كل أصقاع الكون يعمد مجلسها المحلي إلى حل مشكلة -البسط العشوائي -على قارعة الطريق وبين الأزقة وعلى (فوتبات) الأرصفة، من قبل بعض الباعة المتجولين، من خلال التقعيد لذلك وتثبيته في جسد المدينة عن طريق تحويل الساحة التي بجوار كورنيش بحر المكلا وإغراقها بهذه العشوائية التي تنبئ عن منظومة عمل لا تكلف نفسها حق التفكير السليم والتخطيط الواعي، وتتعامل مع القضايا وفق قاعدة -الكل ينسى ولا يهتم! - فالمجالس المحلية التي تسلّم إليها مفاتيح المدن وإدارتها تنظر إلى الواقع وعينها على المستقبل، من هنا تترجم هذه النظرة إلى خطط

مدروسة لما يجب أن تكون عليه هذه المدينة أو تلك، فتشحذ الفكر في عمل الاستراتيجيات ورسمها على الورق لترجمتها واقعًا ملموسًا يتم العودة إليه - تقديرًا عند التوفيق، ومحاسبة عند التقصير - وأكثر ما تقف أمامه بلديات المدن المتحضرة، هو الأسواق الشعبية التي لها تقاليدها الخاصة وتصاميمها المتفردة، ضمن منظومة عمل تجاري استثماري دعائي، تسهم فيه مكونات العمل التجاري في المدينة دون تردد أو تراجع، فأي المكلا مما نشاهده في دول الجوار التي كنّا بالأمس نسبقها، واليوم نلهث خلفها ونحن في الموضع ذاته!.

قواعد مرور وأنظمة شوارع:

لم تقع مدينة المكلا في شرك الفراغ المروري إلا في السنوات القريبة التي خلت، وطفقت العشوائية تتربع على فقه القواعد المرورية والأنظمة المنظمة لحركة السير فيها، فلم يعد هناك حضور لإدارة المرور على رغم الكثرة العددية من لابسي البدلات - الميري - ولأن هيكلية المدينة قد ذهبت إلى من لا ينظر إلى تاريخها وصورتها كما يجب أن تكون فقد تلاشت كل السلوكيات التي كانت تحكم الراكب والراجل والسائق وجندي المرور ومنظم الحركة، فعندما تعج الشوارع بالسيارات ويصبح العبور في الشوارع الرئيسية كمن يحاول تجاوز خرم إبرة عندها، يصبح الحديث عن حركة انسيابية وتفعيل قوانين السير وأنظمة المخالفات حبر على ورق، فالساحة نفسها عبثية فكيف يستطيع القوم ممارسة اللعبة وفق قواعد تحكمها، وتحت هذا العنوان حدّث ولا حرج، ولكن في الإشارة ما يغني عن العبارة.

مشروعات تبحث عن صاحب:

كثيرة هي المشكلات التي تعاني منها مدينة المكلا- كمثيلاتها من مدن حضرموت - ولكننا نود أن نضع الأخوة في الأغلبية المعارضة أمام ذواتهم

في مواجهة حقيقية مع رب العباد قبل كل شيء، ثم مع ناسهم الذين بفضلهم تقلدوا هذه المواقع، وهم من أبناء المدينة الذين توسمت فيهم الجموع خيرًا وتوازنًا يبقي على ماء اللعبة الديمقراطية، ولكن، الواقع يخدش هذا المشهد الذي حرصنا ألا نذهب به إلى أبعد من ذلك، حتى لا نقع في التكرار الممل، ولكن، كيف حال خور المكلا، الذي تحوّلت مياهه إلى كالحة السواد مصحوبة بروائح نتنه، والعبارة، على طريقة أهل الأرصاد الجوي، وإلى متى؟! يبقى مشروع مجاري (ديس المكلا) من الأسرار المغلقة، ومن يستطيع أن يصدر شهادة براءة لهذا المشروع اللغز؟!، أما الطرقات، فمجرد كتابة اللفظة، تراءت لي التعرجات والحفريات والمطبات، وكل أشكال العبث في لوحة سريالية يعجز عن رسمها (سلفادور دالي وصحبه) المحبطين.

لنختم هذه الوقفة بالقول إننا لا نستثني أحدًا من مسؤوليته -اليوم -حكومة ومعارضة، فالجميع واقع لا محالة تحت مجهر التاريخ الذي لا يرحم ولو بعد حين.

اللهم إني بلغت اللهم فأشهد!

المكلا اليوم: 28 سبتمبر 2009م.

الطريق: العدد (643) الخميس: 10 أكتوبر 2009م.

المكلا.. مدينة يجعثها المطر

بين اليومين الأخيرين من أكتوبر 2008م، والحادي والعشرين من يناير الجاري مساحة من الزمن تقترب من التسعين يومًا، كانت حضرموت والمهرة قد شهدت في الأولى موجة غزيرة من الأمطار تسببت في أضرار بشرية ومادية لم تزل آثارها بادية للعيان حتى اللحظة، ولم تتجاوز الحلول والمعالجات الرسمية حدود الوعود العرقوبية التي ما برحت تنثرها هنا وهناك، والواقع ينبئ بغير ذلك، ليأتي الموعد الزمني الثاني محملًا بموجة متوسطة من الأمطار التي سالت على إثرها الوديان والشعاب ولكنها أضافت عبئًا جديدًا على ما شهدته حضرموت من انهيارات في البنية التحتية للكثير من المرافق الخدمية ومشروعات الطرقات التي عادت لها حالتها البائسة ما بعد كارثة السيول.

المكلا اليوم كحاضرة لحضرموت وعنوانها الأول وواجهتها الحضارية وضعها لا يسر ويسيء إلى الواجهة المسؤولة بسبب استمرار التسويف في وضع (خارطة طريق) سليمة ترسم ملامح مدينة عصرية وفق قواعد هندسية بمواصفات تلتزم الجودة في حدّها الأدنى، ولم نقل مقاييس عالمية، كي لا نغرق في الأوهام، الأمر الذي يضع الجهات المسؤولة جميعها عن مكونات هذه المدينة ذات الامتداد الكبير أمام ضرورة إعادة النظر في التخطيط العمراني الذي شاب المدينة في السنوات القريبة المنصرمة وما شهدته من مشروعات بنى تحتية صارت من المشكلات التي تعاني منها وتحتاج إلى مواجهة حقيقية وصدق مع الذات والمواطن والوطن للخروج بحلول ناجعة تعيد للمدينة صورتها الأنصع التي نتغياها.

ولتكن البداية من خلال ملامسة المشكلات التي تعاني منها مدينة المكلا وجدولتها وفق رؤية مستقبلية تعالج المتاح وعينها على الممكن وقلبها على المستحيل، أجندة تبدأ بوضع الحلول الحقيقية لمعالجة تصريف المياه وشبكة المجاري التي تطفح بعد كل موجة مطر صغرت أم كبرت، فتعبث بالطرقات وتغرق المدينة في قاذورات المجاري التي تظل مهيمنة على مفاصل المدينة و(تجعث) جمالها وتشوّه سحرها الذي يألفه عشاقها ومرتادوها.

إذ يبدو أن المكلا هي المدينة الوحيدة التي أصبحت تخاف من المطر وصار لها (فوبيا) لا تستطيع إزاحته من هاجسها اليومي، في حين يغدو مطلبًا وأمنية لمدن العالم قاطبة يضيف إلى ملامح الجمال ملامح ألقٍ جديدة ويغدقها بنسائمه وروائح عطره الزكية.

فهل تعمل الجهات المسؤولة في السلطة المحلية ومكاتب فروع الوزارات ذات الصلة بحضرموت على تطييب خواطر المدينة وأهلها أم سيظل المطر مؤشرًا على (جعث) جديد يجتاح المدينة بعد أن كان رحمة محملة بأثقال من الجمال والخير والفتنة؟ وكفى!.

الجمهورية: العدد (14326) الأربعاء 28 يناير 2008م.

في ديس المكلا (يا ما جاري في المجاري)

دندار حسن سيرة وسلوك:

في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، بدأت الشركة الدانماركية (دندار) حسنة السيرة والسلوك والصيت السليم، العمل في تنفيذ مشروع مجاري مدينة المكلا وتسللت بهدوء إلى مفاصل المدينة وأزقتها وحواريها - القديمة والحديثة -دون أن تخدش حياء المواطن أو تصيبه بالهلع والتوجس والفزع والخوف على فلذات الأكباد وكبار السن والمواشي، ونجحت هذه الشركة في نسج علاقة وطيدة مع المجتمع كافة، أوصلها أن تصبح مقياسًا للنزاهة والنظافة والتقنية العالية والصدق في التعامل مع بنود العقد المبرم مع السلطة المحلية بالمحافظة، يومئذ، وانتهاج مضمون الشفافية وعمقها لا حروفها الجافة والباردة في آن معــًا.

مجاري الديس من فرحة إلى كابوس:

في تلك الحقبة الزمنية انشغلت الناس جميعها بمدينة المكلا وأحيائها: حي الشهيد خالد، حي الصيادين، حي السلام، حي

أكتوبر(الديس) حي العمال (الشرج)، بالحديث، المصحوب بالمتعة والافتخار، عن المنجز الخدمي الذي قدمته هذه الشركة لمدينة المكلا، وحلها لمشكلة الصرف الصحي حلًا جذريًا ناجعـًا، وبقيت مناطق (ديس المكلا) تنظر (دندار) لاستكمال الشبكة العنكبوتية للصرف الصحي بعد أن رأت مردود ذلك المشروع على زوايا مدينة المكلا، وما عكسته هذه الشركة من ثقة في

قلوب المواطنين، وظلت الأماني تُغزل سنة بعد أخرى، ولأن دوام الحال من المحال، وإعادة الفائت محال المحال، فقد اعتقدت (ديس المكلا) أن الفرج قد أتى عندما أعلن عن مشروعها للصرف الحي في العام 2006م وتوقيع عقد الاتفاق والمناقصة على شركة (...) وتحديد زمنٍ في العقد مدّته (18) شهرًا لتسليم المشروع للسلطة المحلية بالمحافظة، ونام الناس في (العسل الدوعني) على هذا المشروع (الحُلِم) وتنفسوا الصعداء فقد آن الأوان أن ترفس مدينة الديس في نعمة الشوارع النظيفة الخالية من (الانفجارات البلاعية) المتكررة هنا وهناك، حدًا يصل صداها إلى مسافات طويلة مرورًا بأزقة الحواري وحتى الشوارع الإسفلتية الرئيسة، وانتظرنا، ولكن!.

بداية موحشة لكن وماله:

جاءت البداية لهذه الشركة (...) على غير ما علق بذاكرة المجتمع المكلاوي من طرائق وأدوات ودوامات كانت تعمل بها (دندار) فالطريقة التي اتبعتها في العمل (خبط عشواء) هنا وهناك، فالحفر التي يراها المواطن عميقة في قاع الأرض والمواسير شديدة الضمور، وغرف التصريف - التفتيش - تتفاوت بين (تنار أسمنتي كبير، وآخر صغير) والعمالة متعددة المشارب، وقال المواطن (وما له!) المهم العمل على قدم وساق، وربما للطبيعة الطبوغرافية لمدينة الديس دخل في هذه التداعيات والمعالجات، وانتظرنا. ولكن!.

تساقطت الضحايا، قلنا: وماله.

ازداد الوضع سوءًا عندما بدأت الصحافة تنشر ضحايا الحرف العميقة والمكشوفة، فمن شيخ مسنٍ سقط هنا، إلى طفل مات هناك، ومن امرأة مسنةٍ وقعت هناك، إلى طفلة تعثرت هنا، وبدأت الأصوات تتعالى بعد همس البداية، ووقف الكثير من المواطنين يحذرون من الاستمرار في هذا المشروع،

بل، بلغ بالبعض، وهو شخصية اجتماعية وأكاديمية وثقافية لها حضورها الكبير في المدينة أن أكد لي، أنه قد أطلق تحذيراته المبكرة في لقاء موسع مع المحافظ الأسبق لحضرموت، وكانت ردة الفعل أن طلب بعض الوقت لدراسة الموضوع والتعامل معه وفقًا والمصلحة العامة.. وذهب المحافظ الأسبق وجاء السابق، وظلت القضية تراوح مكانها، ولم يتحرك أحد، وعود ثم صمت، فتلميع إذاعي، ثم حفر وردم، فردم وحفر، حتى اللحظة الراهنة، في ظل قيادة المحافظ الحالي الأستاذ سالم أحمد الخنبشي الذي قيل أنه قد وجه إنذارا للشركة وجهة الإشراف المحلية، قيادة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمحافظة، المعنية بالمتابعة الميدانية والتقنية وفقًا والمواصفات والمعايير المتفق عليها في العقد، بأن يتم الانتهاء من هذه المشروع خلال شهر مارس 2009م الجاري، ومن الملفت والغريب في آن معًا، أن المشروعات العملاقة في دول العالم كلها، لا تعطى لها فترة تمديد، مهما كانت الظروف، إلا بمقدار لا يتجاوز 5% من مدة العقد الكلية، أما (مجاري الديس) ففيها (يا ما جاري!) فقد مددت فترة العمل بالمشروع بضعف مدته المحددة، والحبل على الغارب، وعلى الرغم من كل ذلك، انتظرنا، ولكن!.

وتأجل الميعاد قلنا: وماله!.

هطلت أمطار (أكتوبر) الغزيرة، و(يناير) الخفيفة، تضررت من أثرها حضرموت بشكل لم تشهده من قبل، ومازال الضرر قائمًا، والمأساة تزداد، وقد كتبنا وغيرنا في هذا المنحى، ولكن، الضرر الذي وقع على مدينة (ديس المكلا) واضح، ويفلق قرص الشمس في رابعة النهار، فالسيول - البيوتية - تسيل على مدار الساعة في الشوارع الرئيسية، و(تأجّل الميعاد) للشروع في إعادة صيانة وتصليح الطرقات التي يصعب البت في أضرارها حتى تنتهي الشركة

من مشروع المجاري، وهكذا يقول الكثير من مسئولينا الكرام، ولكننا، نضع اللوم – متسائلين – أين ممثلو المجلس النيابي (الممدد) والمحلي بالمدينة والمحافظة من هذه الكارثة البيئية والاجتماعية التي لم نجد لهم تحركًا فاعلًا يضع السلطة المحلية، وهم صوت المواطن وبفضله يحصدون الامتيازات الباذخة ويمتطون السيارات الفارهة، وأمام قضاياه يصمتون أو على استحياء يهمسون، وأنتظرنا، ولكن!.

السائلة حل، قلنا: وماله!.

برزت، في اليومين الماضيين، وعود جديدة بإنشاء سائلة لتصريف مياه الأمطار والعيون تكون محاذية للطرقات المسفلتة، بما يشي بتحرك مواز لما يعمل في مشروع المجاري ويعطي انطباعًا للمواطن البسيط بأن هناك تحركًا جديدًا وعمليًا لمعالجة اخفاقات المشروع، وكذلك والمؤسسة المحلية للصرف الصحي بالمحافظة المسؤولة مباشرة عن استمرار المشروع وما ترتب وسيترتب عليه من مشكلات وضحايا وأمراض، فهل جاء التحرك متناسبًا وحجم الضرر الذي وقع وسيقع في المستقبل المنظور والبعيد، وهل لدى الجميع قناعة بنجاحه وفوائده الكبيرة، وهل يمتلك هؤلاء قدرة على إقناع المواطن بجدواه، وهل من فضاء مكاني يتيح العمل في سائلة تنساب بسهولة ويسر بعد الصرف العشوائي للأراضي في مصارف السيول في السنوات الماضية، وختامًا على يأتي يومًا يستطيع قاطنو (ديس المكلا) إعادة صياغة العبارة التي كررناها في نهاية كل فقرة، لتصبح:

انتظرنا، فصدقوا، ففرحنا، وشكرنا، وكفى.

المكلا اليوم: 1 مارس 2009م.

ديس المكلا تستحم بالنجاسة صباحًا ومساء

نادت الديس ولكن لا حياة لمن تنادي:

ما تعاني منه مدينة (ديس المكلا) حي أكتوبر، شيء لا يصدَّق، ووضع بائس لا يبرر، وغفلة فضيعة لا تهضم أو تبلع، فلقد انتهت الجولة الثانية من الأمطار التي شهدتها مدينة المكلا في الأسبوع الأخير من يناير المنصرم وكانت أقل وطأة وضررًا من سابقتها التي لم يزل صندوقها أخباره في السوق ولا يعلم أسراره إلا الراسخون في تطويل الحبال وهي قصيرة، وعلى الرغم من ذلك صمتت السماء وعاد الشروق يكلل أرجاء حضرموت بالدفء والنسيم العليل وبقيت (ديس المكلا) تجتاحها أمطار الأرض، لقد اختلطت نجاسات (البلاليع) وهي كثيرة، بمياه العيون العذبة وهي قليلة من بعض الشعاب كـ(شعب البادية، والبقرين) وغيرها، فانسابت هذه وتلك لتكسو شوارع الحي، جالبةً معها المرض والموت، ومازال الحال كما هو في مشهد سريالي عبثي طازج أدواته ومواده الخام الأتربة والمياه الآسنة والأحجار والقمامات وجيوش الذباب، مشهد لم تألفه هذه المدينة في تاريخها القريب والبعيد وقد رفعنا صوتنا مرارًا وتكرارًا لكل ذي قلب نابض بالعشق لزوايا المكان وذاكرة الزمان، وتعالت أصوات كثيرة منادية بنهاية لهذه المعاناة اليومية للمواطن، ولكن يا الديس لا حياة لمن تنادي

ديس المكلا جميلة وجذّابة.. والمشكلة بسيطة:

الملفت في المواجهة الرسمية لما تعيشه (الديس) من استمرار لأضرار السيول والأمطار، وتحوّل نكبتها إلى قلق يومي وضرر بيئي ونفسي مستمر، هو ما نلمسه من مقاربات عبر إذاعة المكلا من قيادات السلطة المحلية بالمحافظة، فالكل يدعو ويوّجه ويطالب ويتمنى ويعد ويتفقّد في دوامة من الأفعال التي لا تنتج فعلًا حقيقيًا على الأرض المكلومة من بنيها الكبار، وجولة قصيرة تأخذها سيرًا على الأقدام، تنطلق بها من (شعب البادية) حتى (الجسر الصيني) تكتشف الكارثة البيئية والجمالية التي سقطت في براثنها (ديس المكلا) ولم تجد من يأخذ بيدها لينهض بها دون منٍ أو (بروبوجندا) إعلامية لا تغني من مرض ولا تسمن من أذىً، فبين فينة وأخرى يعرض لهذه الكارثة البشرية في المقام الأول والأخير، بعيدًا صولجان الطبيعة التي لم تتعنت ولم تتمنع عن الانسيابية وتقديم فروض الولاء والطّاعة لكل من يصدقها القول والفعل ويعاملها كبشرها بنوايا طيبة وصدق خصال.

مجاري، قمامة، مطبات، مخلفات، مياه آسنة وملوثة، ذباب:

هذه الكلمات هي المهيمنة على لغة التخاطب اليومي بين (أهل الديس) ويقتاتون غرائبها وفواجعها وكوارثها وأضرارها- جيئة وذهابًا، صباحًا ومساء - بين المستشفيات والعيادات وانتهاء بالصيدليات، في ظل تجاذب الجهات المسؤولة وعدم حسمها إشكاليات واقع الحال وما خلفته المشاريع الكرتونية، ومشروع مجاري الديس الغامض، الذي لم يجرُ مجلسنا المحلي على إعطائه شهادة براءة وطنية في أي نافذة إعلامية، إذاعية، أو صحفية، على كثرة حضورهم اليومي الملموس وتصريحاتهم النارية في قضايا ومشروعات من الوزن الخفيف فأكوام القمامة في الشوارع الرئيسية والخلفية حدِّث ولا

حرج، وجيوش الذباب تمارس غزواتها الدائبة دون أمل في مقاومة من قبل المعنيين، والإذاعة يتعد، ونحن في الانتظار.

يا سلام.. ردموا عيقة واستحدثوا أخرى:

في تناقض فاقع الملامح يقف المرء عند ضفتي الجسر الصيني متأملا اليوم ما يحدث من استحداث لعيقة جديدة أكثر بشاعة من سابقتها التي واراها الخور، ولكن يبدو أن القوم أرادوا تذكير المواطن بما كانت عليه، فاستنسخوا (دولّي عيقة) تتسع وتكبر يومًا بعد يوم، والكل يمارس (الصمت) وفق قواعدهم التي تشظّت إلى مشكلات لا حصر لها، ومنها هذه الملامح التي تفصل بين ضفتين، لم يعد هناك من تبرير لما يدور فيهما من عبث مع سبق الإضرار والتأذي.

المحافظ الخنبشي: هل القوم معك؟!:

قد يبدو هذا الحديث غريبًا، ولكننا نضعه بوصفه شيئًا لافتًا اليوم هذه الرتابة في مواجهة المشكلات الخدماتية التي تعاني منها مدينة المكلا عامة، والديس خاصة، على الرغم من كثرة الجهات الرسمية التي يقع على عاتقها وضع الحلول العاجلة والناجعة دون انتظار تعليمات أو توجيهات من الأخ سالم أحمد الخنبشي محافظ حضرموت، فلقد شدّ انتباهي أنّه في زيارته في اليومين الماضيين إلى المواقع المتضررة في (ديس المكلا) لم يكن بمعيته، إلا، الأخوان المهندس فهد سعيد المنهالي وكيل المحافظة للشؤون الفنية وصالح عبود العمقي رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي بالمحافظة، في غياب تام للأطر الرسمية المعنية بملامسة المشكلات ووضع الحلول، وما يخرج به المتأمل لشفرة الصورة المنشورة في المكلا اليوموما تعبّر عنه من دلالات، هو أن المحافظ الخنبشي غير راض عن المديرين العامين المعنيين

بالأمر لذا لم يشركهم معه في هذا النزول الميداني، كما أنها توحي بجفوة بينه والآخرين، قد نكون مخطئين في تفسيرها، ولكنّها ليست ببعيدة عن الملاحظة والفهم، خاصة ونحن نرى تراخيًا كبيرًا من تلك الجهات في التفاعل مع المشكلات التي تعاني منها مدينة المكلا، في جوانبها البيئية والطرقات والصرف (المرضي) الصحي وغير ذلك، الأمر الذي يجعلنا نضع التساؤل السابق، هل القوم معك؟! وكفى.

المجلس سيد قرار:

ونحن نختم هذه الكلمات التي نتغيا منها إصلاح الحال وفق تكامل مؤسسي حقيقي يلمس صداه وجدواه المواطن البسيط ضمن رؤية خدمية وبيئية وجمالية واضحة المعالم خالية من الرتوش مقصية للوجوه التي عاثت سلبية وتخاذلًا وتهليبًا في الفترات الماضية ووجدت نفسها اليوم، ربما، غير قادرة على الاستمرار وفق فقه الماضي فعمدت إلى (التطنيش) وأبجديات، (ما سيبي) و(كله غلط) و(يا صاحبي بتصلِّح وآه وبترقّع وآه، الكل يخبط خبيط) هذه السلوكيات التي لم تعد خافية فهي في السوق والمجلس يبدو أنه قابع في الصندوق لم يخرج إلى العلن، بعد، ليغدو سيد قراره يفعِّل قوانين المساءلة والمحاسبة والإقصاء التي هي من أدواته الفعّالة في إصلاح الاعوجاج في مرافقنا الحكومية وما أكثره ولأن الصور لا تكذب المواطن.. وتكشف المسؤول ندعكم مع شريطها الملوّن وكان الله بالسرِّ عليم.

المكلا اليوم: 11 فبراير 2009م.

في ديس المكلا مجاري تبحث عمّن يداري!

واقتربت حكاية مشروع مجاري (ديس المكلا) من نهايتها الدراماتيكية الموغلة في الطلاسم المدهشة، كانت البداية حلمًا راود سكان هذا الحي (المنتجع المكلاوي) في زمن مضى، ففيه تعددت (البساتين) و(الآبار) الارتوازية، التي تلبسه ثوبًا مخضرًا وتمدّه بثمر طيب، ولأن أهل (ديس المكلا) يدركون قيمة الحلم، وينظرون لراهنهم بصدق، آثروا الانتظار توخيًا لما ستسفر عنه أخبار هذا المشروع الذي جعلت منه صحفنا المحلية وإذاعتنا المكلاوية فتحًا جديدًا في عوالم الانجازات التي تتجاوز حدود المعجزات، كما يصفون.

الذهاب إلى المجهول:

وابتدأ المشوار وبدأت الملامح المخيبة للآمال تظهر للملأ وتبرز للعيان، وتعالت الأصوات محذرة من مغبّة الاستمرار في مشروع الصرف الصحي الذي لوحظ عليه الاستخدام البدائي لآلات الحفر، والإيغال في تعميق الحفر، مع ضآلة وصغر اتساع المواسير المستخدمة، فسدّت منافذ وأغلقت طرقات، فتعثر فيها تلك الحفر العميقة والمتسعة الكثير من العجزة وكبار السن والأطفال، فأصيب البعض منهم بكسور، وسقط البعض صريعًا تحت ركامه وأتربته، فلم يحرك مجلسنا (المحلّي) بالمحافظة والمديرية ساكنًا أمام هذه الأضرار التي لحقت بالقاطنين والعابرين بطريق هذا المشروع، ليغدو كابوسًا يقض مضجع الجميع، ويدعو ليلًا ونهارًا أن يزيحه عن شارعه وجدار منزله، وتحسّر الناس على أيام شركة (الدندار) وما أدراك ما (الدندار) الذين رصعوا

الشوارع بالأحجار، وأصلحوا المجاري بكل حرفنة وإبهار، فسلام على (الدندار)، أما (مجاري ديس المكلا) فقد ظن المواطن، أن هناك سلطة محلية حريصة على حياته ومصيره وتقف إلى جانبه فتسخّر كل الإمكانيات لتوفير البنية التحتية المتينة والخالية من العيوب الفنية والاختلالات الهندسية المميتة، إلا أن غبار المصير المجهول والعبث المنظور قد تصاعد ليطمر أجواء (ديس المكلا) بروائح غير حميدة تناثرت من دهاليز يوميات المشروع الذي انحدر إلى المجهول، ولم يستطع إيقاف تداعياته المحافظ الأسبق والسابق والراهن، برغم وعودهم المتكررة بالوقوف بجدية أمام هذه الإخفاقات التي واكبت سير المشروع وشروطه السلامة وحسن تنفيذه، وكان آخرها ما صرّح به المحافظ سالم أحمد الخنبشي باعتزام السلطة المحلية بالمحافظة استقدام خبير دولي للكشف عن ماهية المشروع ومدى مطابقته للمواصفات الدولية وفقًا والعقد المبرم بين المقاول المنفذ والحكومة، وران الصمت، والجميع مازال منتظرًا مجيء ذلك الخبير الذي سيضع الأمور في نصابها ويخلق الطمأنينة في قلوب قاطني حي (ديس المكلا).

لجنة داري على (المجاري) داري:

والملفت - اليوم - إن هناك تسريبات بطي ملف هذا المشروع من خلال قرار وزير المياه بتشكيل لجنة وزارية ومحلية لاستلام المشروع، بعد أن دفن تحت التراب، جاء الدور على دفنه بحفنة أوراق ترمي بتبعاته ومشكلاته المستقبلية على السلطة المحلية بالمحافظة والمديرية وفرع المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بحضرموت الساحل، الأمر الذي يضعهم أمام حقائق الأشياء ويخرجهم من شبهة التواطؤ، ويدفع بهم إلى المواجهة - في قادم الأيام- مع قاطني (ديس المكلا)، فمتى يدرك محلي حضرموت

والمكلا دوره وينهض به ويمارسه بصحوة ضمير، ويضعه في سلم أولوياته؟، إلا أعضاء مجلسينا ليس لديهم وقت لمثل هذه القضايا الملحة، ومنشغلون بجائزة نهاية الخدمة، الممنوحة لهم كقطع أراض، يقال أنها وقد ثارت المكلا في وجه منحها على امتداد كورنيش الستين، يسارع الجميع إلى الحصول في القمر أو في نصفه، المهم الجائزة، وكان الله بالسرّ عليم، أللهم إني بلغت أللهم فاشهد. وكفى!.

المكلا اليوم: الإثنين: 29 نوفمبر 2010م.

عذرًا ديس المكلا فالكلُّ......!

كانت فيما سبق منتجع المكلا الوحيد، الموشى بالماء والخضرة والوجه الحسن، وقد تغنى بها الشعراء - كثيرًا - بعد أو وجدوا فيها سلواهم وفضاء روحهم التي يسبحون فيها لمغازلة الأحبة في الأحلام البريئة، وكانت ملاذًا للنابغين من طلبة العلم (ثانوية المكلا، كلية التربية العليا) ففي وديانها (الغليلة، سقم) يستظلون بأشجارها الظليلة من قيض الأيام، وفي بساتينها (بن قبوس، زعبل، بلخشر، البقرين) يجد الناس مكانًا للتنزه والراحة والاغتسال، ويلهو الأطفال بين عناقيد الأشجار وهم يتخفُّون من ملاحظيها الذين لا يتوانون عن الجري خلفهم للإمساك بهم وزجرهم من العبث بثمار الليمون والزيتون والبيدان والبسباس والبقل، وغير ذلك.

كل ذلك كانت تحتضنه (ديس المكلا) حتى زمن (الاستعار الوطني) عندما اسعتر القوم ولم يعد في مقدروهم إلا مجاراة الوضع الجديد، والكل يبحث عن الثروة، وإن جاءت على حساب تاريخ أهله وأجداده الذين رووا الأرض وزرعوها وعمّروها، فالكل استسلم للحجر المتنفذ وتركه يعبث بهذه المدينة التي كانت واحة المكلا وحضنها الأخضر الذي يمدّها بأكسوجين الحياة.

حاولت (ديس المكلا) أن تندمج مع ما آل إليه وضعها الجديد، خاصة وهي ترى (شرج باسالم، حي السلام، حي الصيادين، حي الشهيد خالد) يعانون المأساة نفسها، وظلت تحاول أن تفقه ما يراد لها وبها، عندما وجدت معاناتها تزداد يوما بعد يوم، فالشارع الرئيس القديم لم يعد شارعًا، وهو إلى مكبِّ فرثِ المواشي أقرب، والمجاري (الصرف الصحي) التي قالوا في أكثر

من حملة انتخابية أنه سيصبح قريبا من مخلفات الماضي تحول إلى كابوس يقض مضاجع الآباء على فلذات أكبادهم والعجزة، وتحول المشروع إلى مادة للتندر والسخرية، والناس تشاهد تلك الحفر العميقة وهي تتحول إلى منعرجات أعادت رسم خريطة الشارع وفق رسم سريالي مخيف، وليت الأمر توقف عند ذلك، لهان، ولكن (الكل) له من الأذى نصيب، فقد تحول ذلك الشارع ذو الاتجاه الواحد إلى مواقف سيارات على جانبيه، ولم يعد بالإمكان مرور سيارات المواطنين إلا كمن يحاول العبور من خرم إبرة، والغريب أنك لا تشاهد رجل مرور واحد في هذه الشارع الممتد من عقبة (المليشيا) حتى نزلة فندق (المسيلة) فالكل منشغل بالتقاطعات المجدية، والتي تمر بها مواكب المسؤولين والوافدين، وزاد الوضع سوءًا تلك (الخلطبيطة) التي انتشرت بها العربات الزرق على امتداده في منظر يقترب من عبث الأطفال بعد أن يملوا من بقايا ألعابهم، ولكن لكي ننصف الجميع يجب أن نشيد بالبلدية التي تركت للمجاري مهمة غسل الشارع مما يعلق به من أوساخ وأدران، هذا باختصار ما آل إليه حال (ديس المكلا) وشارعها الرئيس، وما خفي كان أعظم، فحفر تصريف المجاري بالأزقة المجاورة تنادي هل من غريق؟! فعذرًا (ديس المكلا) فالكل منشغل عنك، وصبراً فلم يبق من هوجة الانتخابات إلا قليلٌ، وسوف يعمل الكل (سلطة ومعارضة) على تبني معاناتك، ولكن إلى حين!.

الأيام: العدد (5514) الاثنين 22سبتمبر 2008م.



المكلا بحر بلا ميناء!

المكلا مدينة الضياء والصمت اللافح:

قليلة هي مدن العالم التي تفترش الجبل، وتلتحف البحر، في تواشج أبدي، والمكلا، المدينة البيضاء، من هذه المدن التي وهبها الله – عزّ وجل – صلابة الجبل وصمته، ورقة الماء وانسيابه، في مدى لا يعرف حدودًا ولا تحصره يابسة، ولأنها، كذلك، فهي من المدن الأولى التي عرفت المَدَنيّة في منطقة الجزيرة والخليج، وانصهرت فيها مكوناتها الحضرمية منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، لتزداد قيمتها التجارية والاقتصادية بانتقال مركز السلطنة القعيطية إليها، فصارت عاصمة تموج بالقادمين إليها والمغادرين منها وعنها، لتبدو مدينة أكثر حيوية وديناميكية من مثيلاتها في عواصم دول الجوار في بداية أربعينيات القرن الماضي حتى منتصف ستينياته.

رحلة السندباد الحضرمي:

المكلا، إن ظل الجبل يشعرها بثباتها وشموخها وعنفوانها وخلودها، فالبحر آثر أن يبحر بها إلى أصقاع المعمورة في رحلة (السندباد الحضرمي) الذي ملأ الكون سماحةً ودعةً ووسطيةً لرسالة السماء وخاتم الأنبياء (صلى الله عليه وسلم)، لتنشط حركة التجارة وتتعدد رحلات المسافرين من مينائها (الفرضة) التي أصبحت أثرًا بعد عين!، وحين يشي جبلها بمعنى عميقٍ لساكنيها، ملهمها بأن البقاء فيها يستوجب الإمساك بنبضها وقوانينها وروحها الحضارية والرسوخ على مبادئها الإنسانية، كجبلها الرابضة على أحضانه،

ويحيل بحرها إلى انفتاح رئتيها على هواء الكون قاطبةً، وهي عميقةُ الجذور وراسخةُ الكيان، صافيةُ الطوية خالصةُ الأصالة.

المكلا ثلاثية حياة:

هكذا تبدو المكلا في عمقها الحضاري والتاريخي، جبل وبحر وإنسان، ثلاثية حياة، وديمومة عطاء، لتغدو مدينة المدائن في وهجها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، مدينةً قادرةً على نثر أريجها الرائق، وعطرها الندي، على محيطها الجغرافي من شبوة غربًا حتى المهرة شرقًا، وعلائقها الحميمية الأخرى، سيؤون والشحر وغيل باوزير ودوعن وعمد وحريضة وشبام وتريم والقطن والديس الشرقية والريدة وقصيعر وحجر وغيل بن يمين، وغيرها من تلك العلائق الحضرمية الشامخة.

المكلا بحر بلا ميناء:

لقد كانت المكلا في دورها الحياتي، عامة، والاقتصادي، خاصة، صمام أمان لكل هذه الرقعة الجغرافية الكبيرة، واستطاعت أن تنهض بهذا الدور التاريخي والقدرة على السير به لمئات السنين، دور كان حيويًا بفضل مينائها البحري الذي تقصده السفن التجارية والسياحية، كبيرة الحجم وصغيرته، حديثة تقنية أو شراعية، حتى عهد قريب، ليبرز للعيان، اضمحلال هذا الدور التاريخي الحياتي المهم، فتراجع المكلا كمحور دائرة تجارية واقتصادية نشطة في محيطها الجغرافي والعلائقي، ولم يكن هذا التلاشي والتقهقر ببعيد عن محاصرتها وتقزيمها، على حساب مدن أخرى، كانت حتى وقت قريب لا تُرى في المشهد البحري العالمي ولا ترتقي مكانة هذه المدينة الطامحة، فتسبب هذا الضمور بضرر كبير على الرأس مال الحضرمي المترقب لدوره المجتمعي بوعي وحذق، كما عرفه الأجداد، فتداخلت الكثير من العوامل

على إخراج ميناء المكلا عن الجاهزية والجدوى الاقتصادية، ولم يكن قرار إنشاء مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية رقم (62) للعام 2007م، إلا محاولة يائسة وبكاءً متأخرًا على أطلالٍ تهاوت بقصد أو بدونه، ليغدو هذا الميناء وشبيهاته عبارة عن مرافئ صغيرة وألسنة بحرية لا تستطيع البقاء، موزعة بين عدّة جهات، بعد أن تعددت، قبل الاستقلال، المرافئ والمنافذ الجمركية التي تقع على طول الساحل البحري، فهناك ميناء بئر علي وبروم والمكلا والشحر والحامي والقرن وقصيعر، وامتدادها الطبيعي، سيحوت وقشن وخلفوت، فجابت أساطيل السفن الخشبية المملوكة للتجار والبحّارة الحضارمة البحر العربي وبحر أفريقيا والهند والخليج وشرق آسيا.

المكلا مرسى النفط والماشية:

كيف يبدو حال المكلا - اليوم - ؟!، بحر بلا ميناء، ليستمر التراجع المخيف لنشاطها البحري، فتهاجر صادراتها عبر موانئ أخرى، وتعود وارداتها من خلال موانئ قصية ومنافذ بعيدة، فاتسعت هوة المعاناة لساكنيها ومستثمريها، فتزداد الأعباء المادية على الواردات القادمة عبر الطرق البرية، ولم يبق لهذا الميناء التاريخي سوى استقبال بواخر المشتقات النفطية والسفن الخشبية الناقلة للمواشي (الصومالية) أو بعض سفن الصيد، وهذه وتلك، بقايا البقايا لدور بحري عريق، في حين انتقلت الأنشطة التجارية الكبيرة والمتنوعة إلى مينائي الحديدة وعدن، ليشي هذا التراجع المخيف بنهاية عصر ذهبي لميناء عالمي عرفته حضرموت، يتوارى إلى زوايا النسيان وحديث الذكريات، كميناء الشحر الغابر.

أما آن للمكلا أن ترسو على ميناء؟!:

إن الحديث عن سوداوية المآل الذي تردّى إليه ميناء المكلا، ودغدغة عواطف الحضارمة، بين حين وآخر، بميناء عالمي على ضفاف مدينة بروم، يجعلنا نضع القضية على ترددات الفضاء الكوني علَّ من ينتمي إلى المجد الحضرمي التليد يدفع باتجاه عودة الألق البحري لمدينة المكلا وعلائقها الأخرى، ونختم بصرخة مدوية نرسلها إلى قيادة السلطة المحلية وكتلة حضرموت النيابية ومجموعات المجالس المحلية بالمديريات والمحافظة والغرفة التجارية، متسائلين بهمس التاريخ وصوت الحاضر وقلق المستقبل: أما آن للمكلا أن ترسو على ميناء؟!، وللحديث بقية سطور وللبوح خفايا شجون، ولكن!.

وكفى!.

المكلا بين لونين!

منذ أن لامست أطرافها خيط البحر، وأسندت ظهرها إلى صدر الجبل، تدثرت المكلا بالبياض، واتخذته فضاء لها، وبقيت تعشق الأبيض ويكبر معه عشقها، وتتعمق في مدلولاته ومعانيه، فهو الطهر، وهي تغتسل كل يوم جديد بماء البحر، ورذاذ السماء، وهو الصفاء، وهي صافية القلب والطوية، تحتضن الغريب، وتأنس إلى صدق الروح، وهو - أي اللون الأبيض - النقاء، وهي نقية من كل الأدران المجتمعية المقيتة، وجولة واحدة في أمكنتها، وأزقتها، وحواريها القديمة تنبئك بيقين النقاء والصفاء والطهر، ولن تجد فيها إلا هذا التعاضد والتلاحم بين بيوتاتها، والبقاء على فتحة في أعلى الجدار من جهة، المطبخ، للتداول اليومي بين الجيران لكل احتياج يتم فقده في لحظة ما، وإن لم يكن، فللسؤال وتطييب الخواطر بين نساء البيوت، وهذه عادة مازالت حتى اللحظة، وإن فقدت في التجمعات السكنية الجديدة، واللون الأبيض يدل على السلام، والمكلا كذلك، مسالمة مدنية حضارية، ساكنوها هم عصارة السلوك الحضرمي، المتمسك بالجذور المنفتح على السواحل ومدن العالم، ففيها من كل بقعة من بقاع حضرموت بادية وريفا،نجعا وقرية، وحتى وقت قريب كان السلام عنوان المدينة، وما زلنا نتذكر - صغارا- ما يتم نثره من ماء أمام بوابات البيوت المفتوحة لترطيب حرارة الأرض، وافتراش، الحسر أو السلقة المكلاوية، للذهاب في نوم عميق لكل أفراد الأسرة، رجالا ونساء، فأي سلام أجمل وأهدى واعمق وانبل من هذا!.

وإذا ذهبنا إلى اللون الجديد الذي اطل برأسه غازيا هذه المدينة الوديعة الحالمة، مستغلا سكينة أهلها، وغياب، أو غيبوبة، فالأمر واحد، المجلس المحلي بالمديرية والمحافظة، وكل الفعاليات الإبداعية الأخرى، ذلك هو اللون (الأحمر) الذي بدأت تشوهاته ظاهرة للعيان اليوم من خلال بناء الكثير من العمائر العملاقة بالطوب الأحمر، خادشا بذلك جمال المدينة، مرسلا لهبا ودما في جوانبها وخاصرتها، والغريب أن يتم هذا البناء النافي لخصوصيتها بالقرب من مقر المجلس المحلي، وبجوار قصر القعيطي التراثي الباذخ، ثم تتسلل الكثير من هذه العمارات لتدخل عنوة في نسيج المدينة، والكل صامت، مدللين على أن العشوائية والتشويه هي السمات الغالبة، مؤكدين انفصالهم عن لغة الجمال، وتناسق الألوان في المدينة التي يراد لها أن تكون في قادم الأيام زهرة السياحة الرائقة، والغريب في الأمر أن هذا النمط المعماري قد زامله في تشويه المدينة، مظاهر العشوائية المتعددة والمتناثرة في أوصال المكلا الحالمة، فالأنظمة المرورية، حدث ولا حرج، ومعمرو المدينة لا حديث لهم إلا في العم سالم مبارك بامسعود رجل المرور الوحيد والأوحد الذي كان قوانين المرور العصرية تمشي على الطرقات والأزقة، ويزداد تعجبهم من انتشار أسواق القات مغلقة شوارع كاملة لمصلحة هذه الآفة السرطانية، المسكوت عنها، في قلب المدينة، وقد تناسل هذا الاجتياح الممزق لجمال المكلا، مكونا تشوها في كل أرجائها، ففي حين كان الشارع الرئيس الوحيد الترابي الذي يخترق المدينة، وباتجاه سير مزدوج، عنوان الرقي الحضاري، والانسيابية في السلوك اليومي للإنسان المحب لمدينته، فقد كان المواطنون يتعاملون مع هذه الشوارع والأزقة بحنو كبير، إذ يعمل كل صاحب دكان على ترتيب وتنظيف الأرض المجاورة لعقاره ورشها بالماء بعد جمع المخلفات في

وعاء خاص بذلك، واليوم، ماذا حل بهذه المدينة، نترك الإجابة لكل من يرى في دواخله بقايا حلب عميق للمكلا، علها تعود إلى لونها العريق، وبياضها الدائم.

وكفى..

الأيام: العدد (5078) السبت: 28 أبريل 2007م.

قبح العشوائية وجمال التنظيم

(1)

بون شاسع بين مفهومي العشوائية والتنظيم في حياتنا الإنسانية المليئة بالأمثلة على قبح الأول وجماليات الآخر، والعشوائية هي مجموعة الأساليب والطرائق النافرة، التي تترك دون معالجات، ويتم التغاضي عنها، وعدم مواجهتها وهي في مهدها، لتصبح بين عشية وضحاها، هي المهيمنة الفارضة لقوانينها وأعرافها وأحكامها الصدئة الصادمة للهدوء والسكينة، المعيقة لانسيابية الحياة اليومية، وتزداد العشوائية قتامة وبؤسًا، عندما تسيطر على نبض المدينة، وتذهب بها نحو «الترييف» بمعناه البدائي، الخالي من لمسات جمالية، من صنع ذات إنسانية تشكلت هويتها وثقافتها وفق منظور علمي وقرائي لواقع الحال، فكانت الريشة السابحة، والنغمة الحالمة، وصولًا إلى تلمس رؤية جديدة تضيف إلى هذه المدينة أو تلك ما تفقده من ملامح جمالية لا بد لها أن تكون حاضرة في صفحات خدها الجميل، ومن هنا نجد الكثير من الدول تسعى إلى إعادة رسم خارطة مدنها وفق خصوصيتها التاريخية والتراثية، ووفق ما تتميز به من إمكانيات طبيعية وبحرية وسياحية، تسهم في جذب سياحي راق، فكانت الرؤى الحقيقية المنظمة طريقًا سالكًا لصناعة الجمال الأخاذ الذي يفاخرون به في كل ساعة وحين.

(2)

إذا حاولنا أن نلقي نظرة على واقع مدينة المكلا اليوم، كمثال على خلخلة العشوائية لكل زوايا الجمال، فسوف نجد أن البحر الذي تلاعبه الرمال الذهبية في امتداد خلاب عرفته المدينة وشكل جزءًا من روحها ورئتها التي تتنفس بها ومنها قد جرى طمسه وردمه تحت مبررات التوسع العمراني والمشاريع التجارية الكبيرة، دون مراعاة لأبجديات الحياة والتفرد، فكان هذا الانتزاع القسري لمدينة لا تعيش إلا على حافة البحر، ولا تنتظم دقات نبضها إلا على هدير أمواجه، وليت الأمر ظل في هذا المنحى، ولكنه تعدى إلى أبعد من ذلك، فالفوضى المرورية تضرب بمعولها في كل شارع ودوار، وزقاق وممر، لذا غدت الاختناقات المتعددة في حركة السير شيئًا مقبولاً، والضجيج الناعق هارمونيا حياتية لا بد من تجشمها غصبًا، والغريب أن قيادة المرور بمدينة المكلا لا تقف عنده طويلاً، وزاد الطين بلة ما تراكم من مخلفات وتمزيقات للشوارع الرئيسية لهذه المدينة الوديعة بفعل مشروع الصرف الصحي، وهو مشروع عليه الكثير من علامات الاستفهام، ولكن دون جدوى، ومن تلك العلامات الاستفهامية ما نلمسه من تقطيع لأوصال المدينة وشوارعها المسفلتة نتيجة الحفر الذي يجري ليل نهار، دون أن يتم الردم الصحيح لها ويتبعه السفلتة لما تم نقضه، كما يحدث في كل مشاريع الدنيا، ليس هذا فحسب، بل إن هناك كثيرًا من هذه الشوارع الرئيسية مغلقة بعد ردمها العشوائي، ولم يتم إعادة سفلتتها حتى اللحظة، وقد راح ضحيتها العديد من الصبية والعجزة، ولا حياة لمن تنادي!.

(3)

هذه العشوائية الضاربة بخنجرها في جسد المدينة، لا شك، ليس بسبب كوارث طبيعية، لا مناص من تقبلها والعمل على معالجة آثارها، وإنما هي عشوائية تأصيلية بفعل فاعل، ووفق منظومة تفرزها بوعي، أو بغيره، ولكنها تؤدي ثمارها الحنظلية في حياة الناس اليومية، وتغرس فيهم روحها وقواعدها وطرائقها وسلوكياتها، ويصبح المرء عرضة لأمراض العصر، من توتر، وقلق، وعصبية، وعدم تجانس مع محيطه، ومما يؤسف له، حقًا ما نشهده من محاولات غير مجدية من قبل المجلس المحلي بالمدينة، والسلطة المحلية بالمحافظة، لمعالجة مشكلة الباعة المفترشين في الشوارع والأزقة والحواري، وخاصة الشجرة المهلكة- باعة القات- وإغلاقهم للشوارع، كانت حتى وقت قريب يضرب بها المثل في الانسيابية والجمال، هذه الأطر الرسمية لم تستطع حتى اللحظة وضع حلول ناجعة لهذه المشكلة المؤرقة لساكني المدينة، والخادشة لجمالها، الطافحة بكل تشوهات الإنسان من صحوته حتى غفوته، ولم تتجرأ- وهي قادرة إن أرادت- أن تطبق المعايير والأسس الصحيحة لإقامة الأسواق الشعبية، كما هو متبع في عديد الدول، والكل- كما نظن- قد اضطلع على مثل هذه التجارب الناجحة في تأسيس الأسواق الشعبية خارج المدن الرئيسية، وفق آليات خاصة، ونظم متبعة، تسهم في خلق فرص عمل جديدة، بعيدًا عن التشوه المقيت الذي يصيب جمال المدينة في مقتل، ووقفة عجلى عند التجمع الجديد لشريحة الباعة المفترشين الأرصفة بجوار كورنيش المكلا، يظهر مدى الغبن الذي تعيشه هذه المدينة، وعظم الخلل الذي يعاني منه مجلسها المحلي، مدينة ومحافظة، والكل يمارس هواية «التطنيش» اليومي، وهو يعلم تمامًا أن لملمة هؤلاء في وسط المدينة لم يحل



المشكلة بل كثَّفها، وبقيت توابعها الأخرى جاثمة على بقية الأحياء السكنية بمدينة المكلا، وسيظل هذا الحال قائمًا، لا لشيء، وإنما بسبب عدم وجود رؤية جمالية عند المعنيين.

(4)

وهانحن -اليوم -نعرض بإيجاز، لهذه الظاهرة التي تؤرق المدينة، وتربكها في سيرتها الجمالية، آملين أن يكون ما ذهبنا إليه، هو فعل عشوائي زائل، وغير منظم تعمد إليه مثل هذه القنوات دون وعي، وإن جاءت وفق آلية صارت مهيمنة، غير قادرة على الخروج منها، بعد أن أصبحت العشوائية المنظمة هي المسيرة، والمسيطرة، والفاعلة في مدينة كانت تلتحف التراب يومًا، ولكن بحنو ورقة وندى رقيق.

الجمهورية: العدد (13920) السبت: 08 ديسمبر 2007م.

على صدى مؤتمر المكلا القادم:
استثمار والله أعلم!

لـم يعد بمستطاع للشعوب والدول -أيًا كان حجمها، صغيرًا أم كبيراً، عظمى أم صغرى، ناهضة أم نامية -أن ترتقي بمستوى معيشة الفرد فيها إن لم يكن الاحتفاظ بما وصل إليه، دون الدخول بقوة في باب الاستثمار الواسع، والتخطيط العلمي الدقيق لمدى حاجيات هذه الدولة أو تلك من المشاريع الاستثمارية العملاقة، وصولًا إلى توفير فرص عمل حقيقية ودائمة تستقطب الأيدي الماهرة الفنية والمهنية واليدوية، فبقدر تعدد المشاريع الاستثمارية وجديتها تأتي المعالجة للكثير من الاخفاقات التي وقعت فيها الدول - النامية خاصة - نتيجة التخبط والعشوائية التي تعثرت فيها خططها وبرامجها الاقتصادية التنموية القريبة والبعيدة، من خلال تقلباتها الفجائية بين الاقتصاد المقنن تارة، والحر تارة أخرى، والترنح بينهما في مرات كثيرة، لذا نجد الكثير من الدول استشعرت خطورة المآل الذي يذهب إليه النمو الاقتصادي وتراجع معدلاته بين سنة وأخرى، بين خطة وأخرى، مع شح الموارد وانعدام الإمكانيات التقنية والمهارية والإدارية، وهي الحوامل الحقيقية لأي تنمية مثمرة، وتجارب العديد من الدول التي شارفت حد الأزمة ليست قليلة، وكيفية النهوض من كبوة التعثر والاقتراب من السقوط لم تعد بخافية على أحد، ومن ذلك التجربة الماليزية، التي أصبحت اليوم محط إعجاب ودراسة وتحليل من قبل الكثير من الدول النامية في العالم، وهي تجربة اعتمدت في نهوضها الاقتصادي الكبير على تفجير الطاقات البشرية التي يختزنها الشعب

الماليزي، وكانت رؤية واقعية لم تذهب إلى قلب حقائق الاقتصاد، ولم تسخر من ضوابط العلم والتاريخ، فكانت بحق تجربة ناجحة استطاعت أن تحتفظ لنفسها في عالم اليوم والتكتلات الاحتكارية العالمية بموطىء قدم واثق في خطواته ثابت في مراميه، حافظ لمنجزاته.

واليوم ونحن على أعتاب المؤتمر الاستثماري الدولي الذي تحتضنه مدينة المكلا في الاسبوع الأخير من مارس الجاري وتنظمه الغرفة التجارية بحضرموت، نجد أنفسنا ملزمين بانتظار ماسوف تسفر عنه هذه الجولة الاستثمارية التي يهدف من خلالها ممولوها ومنفذوها - كما يروج لذلك - إلى خلق فرص استثمارية كبيرة ومتنوعة في حضرموت، والتعريف بهذه الفرص والإمكانيات الطبيعية والسياحية والعقارية والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تحتاجها بلادنا في اللحظة الآنية والسنوات القادمة، ولكن هذا الأمر يبدو - كما نعتقد - مازال بعيد المنال في ظل الاختلالات العميقة التي تشهدها كل المنظومة الرسمية التي يقع على عاتقها احتضان هذه المحاولات الاستثمارية الخارجية والداخلية الوطنية والإقليمية والدولية، فالكل يدرك تعدد التشوهات الشائنة التي لحقت بالمؤسسات والمكاتب التي لابد أن يعاد النظر في آلية عملها ومستوى تنفيذها للقوانين الملزمة في التنازع الاقتصادي والتجاري، والقضايا العالقة للتقاضي لاحصر لها، والتدخلات المعيقة لتنفيذ الكثير من المشاريع المحلية واضحة للعيان، وبين هذه وتلك يبقى التسيب الإداري والفساد المالي سيد الموقف في «تطفيش» كل من تسول له نفسه الأمارة بصدق الانتماء والاقتراب من بوابة الاستثمار.

وحتى لانكون متشائمين كثيرا فإننا نطلق هذه الهمسة التفاؤلية لكل الذين يعملون بصمت وإيثار لإنجاح هذا المؤتمر الاستثماري في مدينة المكلا في



يومي 26 27- مارس الجاري، لعل هذه الفرصة تصبح الخطوة الأولى في طريق الالف ميل جريًا للوصول إلى استثمار حقيقي، فهل نطلب المستحيل؟!
الله أعلم.!

الجمهورية: العدد (14018) الأربعاء 19 مارس 2008م.

أفلح إن صدق!
حديث السطور في تصريح أمين محلّي المكلا

طالعتنا صحيفة (الوطني) في عددها (61) ليوم الخميس الموافق 29 أكتوبر الفائت، وفي صفحتها الرابعة، بخبر استئناف محلي المكلا أعماله، متضمنًا تصريحًا للأخ محمد أحمد بن زياد الأمين العام للمجلس المحلي بمديرية مدينة المكلا، على إثر تعليق (23) عضوًا بالمجلس لعضويتهم، بين 10 – 12 من الشهر نفسه، وكانت العودة، كما جاء في التصريح، على خلفية الاجتماع الموسع الذي ضم المجلس المحلي بالمديرية وقيادة السلطة المحلية بالمحافظة ومديري عموم مكاتب الوزارات المعنية بالقضايا التي رفعت للأخ المحافظ من المجلس، هكذا، وعرض لما تم الاتفاق عليه والخروج به من هذا الاجتماع، وإن كنّا لا ننتقص مما عرضه الأخ الأمين العام، وأهميته للمكلا – حاضرة حضرموت – إلا أننا نبدي قلقنا مما حذّر منه في نهاية تصريحه إذا لم تتحرك هذه القضايا، موضحًا أن أعضاء المجلس سيتخذون مواقف أكثر ضغطًا وصرامة لإجبار السلطة على تلبية مطالب المجلس، هذه الرؤية التي حاول الأمين العام أن يقدّمها للرأي العام المحلي بمديريته ليسوّغ العودة السريعة إلى أروقة ودوائر المجلس، على الرغم من كثرة وتنوع ملفات الاخلالات التي تعاني منها المديرية وصعوبة تجاوزها وفق هذه الآلية التي صاحبت التعليق والعودة، وكأن الأمر بغاية السهولة واليسر، والقضايا مجرد ملفات معلوماتية كان صاحب القرار الأول في المحافظة غير عالم بها أو أنها تصل إليه بطريقة منقوصة أو مشوهة، فكان اللقاء السريع الحاسم، قد أعاد

الثقة إلى المجلس في آليات التنفيذ والمتابعة والتقصي والفهم لمشكلات مدينة المكلا خاصة، وامتدادها شرقًا وغربـًا، شمالًا وجنوبـًا، والجميع يدرك مدى تعيشه مديرية مدينة المكلا من عشوائية في الاتجاهات الإنسانية والجغرافية والبيئية والخدمية والثقافية والصحفية والإعلامية والرياضية والتربوية جميعها، إلا أن أمينا العام قد بشرنا بما تم الاتفاق عليه من تشكيل لجان متابعة، ستنجز هذه الملفات الشائكة في فترة وجيزة، والعامة تعلم أن أي قضية تريد تسويفها شكل لها لجان، وكنّا نؤمل أن يوعّى الرأي العام بحقيقة الأشياء، وأن توضع الأمور في نصابها وأن تحدد أجندة معلنة ترصد الأوليات المتفق عليها، وتذهب إلى الرؤى الحياتية لمدينة تنفست بالأمس القريب دخان مخلفات القمامة، بإحراقها في منطقة الغليلة القابعة في قلب المدينة، وقد وعد مسئول البلدية في يوم من الأيام عبر أثير إذاعة المكلا أن مطلع العام الجاري 2009م سوف يتم الانتهاء من مشكلة الإحراق من خلال المعالجة الكيميائية لشركة ألمانية، وانتهى العام وتصريحه المعجزة كلام في هواء أثيري معكّر، كما أن المجلس المحلي بالمكلا بيده الكثير من الأدوات التي ستظهر مدى جدية المعالجات التي ستتبناها السلطة المحلية بالمديرية والمحافظة، كتنفيذ قرار إخراج محلات البيع للقات بوسط المدينة وعلى مرمى حجر من ديوان المجلس المحلي.

وعلى ذلك يمكننا القول إن النوايا الطيبة لا تصنع تغييرًا حقيقيـًا، ولكنها الإرادة ووضوح الرؤية لترجمة المصلحة العامة، ونضع أكثر من خط أحمر تحت (العامة) هي التي تؤسس لعمل مؤسسي جاد يتحسس نبض المكلا وما حولها، وفي الأخير نتمنى أن تأتي اتفاقات المجلس المحلي بالمكلا مع السلطة وفروع مكاتب الوزارات المعنية بما لا يسقط الجميع في سياق (أفلح إن صدق) والله من وراء القصد.



مهاتير في المكلا

يروّج في الإعلام المحلي لبلادنا - اليوم -لزيارة السيد مهاتير محمد (محاضير) عبقرية الإدارة ورئيس وزراء دولة ماليزيا الشقيقة السابق، الذي وجهت له دعوة لحضور المؤتمر الدولي (الصناعة مستقبل اليمن) الذي ستحتضنه حاضرة حضرموت المكلا في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر الجاري، ضمن وفد حكومي ماليزي رفيع المستوى -اقتصاديا وإداريًا -بالإضافة إلى شخصيات إقليمية ودولية أخرى ستأتي لنفس الغاية والغرض.

ولكن دولة رئيس الوزراء السابق مهاتير هو الرجل الذي تجاوز تأثيره وحضوره دولته الصغيرة في شرق آسيا، بعد أن عبر بها البحار والمحيطات وصانها من تقلبات وأخطار التداعيات الاقتصادية والمالية وشروط البنك الدولي وصندوقه النقدي، هذه الشخصية التي رفعت سقف الاقتصاد المالي إلى ربا خفّاقة في محيطها الإقليمي والدولي، لذا فحضوره مؤتمرًا يهدف إلى تقويم فلسفة الاتجاه التنموي القادم لبلادنا وفق قاعدة اقتصادية صناعية محلية تتفيأ الأسواق الإقليمية والعالمية أمر فيه كثير من الفائدة المرجوة إن صدق المنظمون وجاء مهاتير، ولكن هناك أمور أكثر أهمية قبل الدخول في الغرف المكيفة في فندق (هوليدي إن) خمسة نجوم، تتطلب النظر إليها لكي يكون لهذا المؤتمر مصداقية لدى الرأي العام المحلي المحيط بيومياته التي ستستضيفها مدينة المكلا، ومنها: كيف تبدو المدينة الحاضنة لضيوف المؤتمر وكيف يتم التعامل مع بقايا الصورة المكملة لهذا الحدث الدولي الكبير، للأسف، الصورة تبدو بائسة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، إذ أن الطرقات والشوارع الرئيسية

للمدينة تعطي مؤشرات ليست حميدة عن واقع الحال وترسانة البنية التحتية التي منها ينطلق المارد الصناعي إلى آفاقه الإقليمية والعالمية الرحبة، ويعطي انطباعًا سلبيًا لضيوف المؤتمر إن امتد بصرهم إلى خارج الإطار الفندقي الذي سيقبعون فيه، فالعشوائية في الأسواق وتغييب المشاهد الجمالية لمدينة ساحلية نذر سيئ عن واقع حال المدن الكبرى والحواضر المتعددة في بلادنا، فلم يعد في الزمن بقية لإضافة رتوش تجميلية لملامح الصورة المكلاوية، والغريب أن الجميع في السلطة المحلية والغرفة التجارية بالمحافظة غير عابئ بهذه المظاهر المخلة بالذوق العام، وليس هناك من بوادر تحرك عملي لتحسين شوارع المدينة وسفلتة ما تبعثر بفعل الأمطار والسيول حتى في الشوارع العامة التي سيمر بها موكب الضيوف من مطار الريان (الدولي) إلى فندق الإقامة، مما يضع الكثير من علامات الاستفهام، عن مدى أهمية الترويج للصناعة المحلية في ظل اخفاقات الأطر الرسمية بالمحافظة عن تفعيل العمل باتجاه تحسين المشهد العام وتأهيله لتبدو الصورة في عيون العبقري مهاتير وزملائه الآخرين من المكلا أجمل لبلادنا في ختام العام 2008م؟ وكفى!

الجمهورية: العدد (14284) الأربعاء 17 ديسمبر 2008م.

خورالمكلا!

(1)

وجاء العيد، عيد الأضحى السعيد، يتدثر بنسائم باردة، منذ زمن بعيد، لم تألفه مدينة المكلا، ولكن، على الرغم من غلاء المعيشة ومطاردة أسعار المواشي لمدخرات الأسر التي تقتات على المعاشاتالشهرية، إلا أن الناس توشحت بالابتسامات البريئة ترسلها هنا وهناك كعادة أهل المدينة في توادهم ومعاودتهم لبعضهم البعض، ولم تزل هذه المدينة وغيرها من مدن وقرى حضرموت تلعق جراحات المأساة الإنسانية والاقتصادية التي تسببت بها الأمطار الكثيفة والسيول الغزيرة في نهاية شهر أكتوبر المنصرم.

(2)

وقد كانت كارثة البنية التحتية الاقتصادية والخدماتية لمدينة المكلا بوصفها أكثر المدن التي شهدت حركة عمرانية وتشييد الطرقات في السنوات الثلاث الماضية، قاصمة ظهر للكثير من هذه المشاريع التي كانت المدينة وناسها يعولون عليها كثيرًا في السنوات القادمة، ولكن الخلل الفظيع الذي مس أغلب تلك البنى التحتية المهمة جاء واضحًا لا يحتاج إلى دلائل أو قرائن، فجولة واحدة تأخذك قدماك إلى شوارع المكلا تقف بك عند عمق المعاناة اليومية التي يتحملها المواطن من جراء تلك الأضرار الكبيرة في الطرقات ومجاري الصرف الصحي للمنطقة «الديس» التي سالت بكثافة بعد

صمت السماء لتجري أنهارًا من المياه الملوثة والآسنة المحملة ببقايا البشر ومخلفاتهم القاتلة، فظهرت البقع السوداء الواسعة على امتداد «العيقة» السائلة التي تصب فيها أودية «سقم،الغليلة، السدد» وتدفع في طريقها ما تحمله إلى بطن «خور المكلا» بعد اجتيازه «الجسر الصيني» لذا كانت مجاري الصرف الصحي لمنطقة «الديس» مفصلًا أساسًا في نهاية مشكلات مجاري مدينة المكلا بشكل عام.

(3)

قبل ما يقرب من ثلاثة أعوام استبشر الناس خيرًا في البدء بمشروع الصرف الصحي الذي تعمل عليه حتى اللحظة شركة لسنا بصدد تسميتها الآن، وقد تعثرت في إنجاز عملها وما زالت تراوح مكانها على الرغم من الحوادث المتعددة والكثيرة التي حفل بها مشوارها العملي، وقد نظر الناس إلى ما تقوم به في هذا المشروع بعين الريبة والشك بسبب عمق الحفريات في منطقة عرفت أرضها بالصلابة إلى جانب صغر حجم المواسير التي تستخدم في المشروع، وهو ما سنعرض له في مقالات قادمة إن شاء الله.

(4)

لقد شهدت الطرقات الرئيسية الممتدة من منطقة الغويزي وانتهاء بمصب خور المكلا سيول المجاري التي مازالت صامدة في وجه الحلول الرسمية وتسببت في روائح كريهة وعفنة لرواد «الخور» الذين وجدوا أنفسهم في «حيص بيص» وأين المفر، لذا كانت الكثير من الأسئلة تطرح عن مدى صلاحية غرف المعالجة التي تضمها جنبات الخور ولماذا لم تعد قادرة على استيعاب

هذه المياه الزاحفة إليه، والغريب في الأمر أن الحلول التي جاءت من قبل المختصين، ونعني بهم الإدارة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمحافظة غير عملية وترقيعية آنية مضرة،تأتي على حساب كارثة بيئية أخرى، فقد قامت بحل لمشكلة الروائح الكريهة بعمل ساتر ترابي في الجهة الأخرى من الجسر الصيني قبل مصب الخور لتغدو تلك المنطقة محمية «بلاعية» تتجمع فيها كل الحشرات واليرقات المسببة للأوبئة، ولسان حال الجهة الرسمية يقول:

انتظروا حتى نجد حلولاً، ولا عزاء للمواطن! وكفى.

الجمهورية: العدد (14281) 14 ديسمبر 2008م.

في المكلا جيل المعاناة يصنع الغد

كنت في العدد (5170) من صحيفتنا الغراء «الأيام»، وفي محطتها الأخيرة قد كتبت موضوعًا بعنوان (حزب المعاناة الوطني) أشرت فيه إلى أن الحراك المجتمعي بدأ يزحف نحو تلمس أدوات تعبير جديدة خارج إطار الحزبية الضيقة، ويشكل لغته ومفاهيمه وأهدافه، مغيرًا قواعد اللعبة السياسية في الوطن عامة، ويؤكد قدرته الكبيرة على تحمل تبعات هذا الاختيار، واستعداده الدائم لتقديم قرابين التضحية، المُشكِّلة لغده الذي يرجوه ويأمله، ويطمح كثيرًا في رؤيته سائدًا في كل زوايا حياته وإيقاع يومه، رغبة منه في احتضان مستقبله الخالي من الملامح المستفزة والبعيد عن الخطوط الحمراء، ناسجًا طريق الاخضرار الذي لم يعد هدفًا يلحظه في معاناته اليومية.

هذه الرؤى والمعاني برزت بقوة خلال اليومين الماضيين في مدينة المكلا الحاضنة أهلها بود وسلام ومحبة، المدينة المرسلة دفئها وحنوها لكل قادم إليها، إذ تعودت كثيرًا على إطلاق الابتسامة عند قدومه وأثناء بقائه ولحظة مغادرته، ولكن انتفض جيلها الجديد في فعالياته السلمية ليعلن عن معاناته الطافحة بالسوء مع شارقة كل صباح، مستشعرًا غربة المكان، ونادبًا حظه العاثر في امتداد الزمان، فتوالت هواجس الرحيل والاغتراب كي يخرج من دائرة الحصار اليومي الذي يقتاته مع خيالات الرغيف المرهف إلى التلاشي، ويهضمه مع كل حبة أرز حافة جافة يبتلعها بمرارة وهو يطوي مرارة يوم ذهب هباء، وعاد، عاد بعد أن أيقن أن مأساته هنا، وغده هنا، وقادمه هنا، لذا كان هذا العبث الجديد الذي شكلته بقوة قسوة المعاناة، فبلغ الرشد السياسي،

ولـم يعـد في حاجـة إلـى من يرشـده إلى مسـالك الطريـق وتعرجات النوايـا وخفايا النـوازع التـي تحاصـر الرمـوز الحزبيـة، وتقيـد حركتهـم، وقـد كان لـه مـا أراد ففـرض نفسـه معـادلًا جديـدًا يرسـل إشـاراته واضحة جليـة بعد أن شـكل جمعيته (جمعيـة العاطليـن عن العمل)، وهي جمعيـة تشـير إلى مأسـاة إنسـانية واجتماعية تراكمـت علـى مـدى الأعـوام الماضيـة، مشـكلة تربـة صالحـة لهـذه الظاهـرة التـي لـم ترصدهـا السـلطة المحليـة بالمحافظـة، بـل، ربمـا، تعاملـت معهـا بعنـت وإرسـال الوعـود الانتخابية التـي لا تشـبع بطنًا ولا واسـت معاناة، ولـم تسـتطع كل ألـوان الطيـف السياسـي (البرجمـاتي) أن تتلمسـها مبكراً، وتضعهـا ضمـن أجندتها المطلبيـة الوطنيـة، ولـم يـع الكثيـر مـن حملـة المباخـر والتزلـف والنفـاق خطـورة اسـتمرارها، وهـم- كمـا يجـب أن يكونـوا - أقـرب إلـى رصدهـا وتحليلهـا وتنويـر السياسـي المنغمـس في غيـه بمـا يحتلونـه مـن مكانـة لـدى هـذه النخب السياسـية، ولكـن بقـي وسـيظل جيـل المـكلا الجديـد مرسـلًا معاناتـه التـي حتمًـا سـتصنع غـده المنشـود، ومـا علـى القـوى السياسـية في السـلطة والمعارضـة إلا تبنـي هـذه المشـاريع الشـبابية الصغيـرة والأمـاني الخضـراء، علهـا تكفـر عـن ذنبهـا الـذي اقترفتـه بقصـد أو بغفلـة، ذلـك أن المـكلا- اليـوم- غـدت لهـا ملامـح أخـرى تـكاد تفصـل بيـن زمنيـن وجيليـن.

الأيام: العدد (5119) الخميس/ الجمعة (7/6) سبتمبر 2007م.

مَحَلِّيْ المكلا (مِحِلّيْ)!

كثيرًا ما كتبنا عن بعض الظواهر التي غزت سكينة المدينة العريقة الهادئة، مدينة الرقي والتنوع، الذي تفرضه على القادم إليها منذ زمن بعيد، وتجعله مكلاويا لصيقا بها في كل خطوه اليومي، ومسلكه الحياتي، وفي السنوات القريبة برزت على سطح الحياة اليومية الكثير من التشوهات التي أشرنا - مع غيرنا كثر - في صحيفتنا الغراء الأيام، إلى بعضها كظاهرة أسواق القات التي تنتشر في زوايا المدينة، مغلقة العديد منها، على مرأى من الجميع، ومنها أيضا التشوه المعماري الذي يغزو المدينة البيضاء بطوبه الأحمر الفاقع، وكذلك التصرف بطرق غير مشروعة في الكثير من المساحات البيضاء المستحدثة إثر التوسعة في جنبات هذه المدينة، وابتعادها عن البحر الوديع، وهي المساحات التي سيطر عليها (حمران العيون) ويكفي للتدليل فقط (مساحة مدرسة الجماهير للتعليم الأساسي، ومساحة الأرض المجاورة للمركز الثقافي) وهي العطية التي اتخذت من (البرتقالة) مسمى لها في الذاكرة الشعبية، ومازالت تتداعى أسرارها حتى اللحظة، في حين يحاول الكل إغلاق شفرتها(سلطة ومعارضة).

كل هذه العيوب، وغيرها التي كان يجب أن يقف أمامها (مجلس المكلا) بقوة نجده يتغافل عنها، خاصة قضية (ثانوية الميناء للبنات) وهي الوحيدة التي بنيت على جزء من مساحة ميناء المكلا القديم، مع الإبقاء على المحلات التجارية التي ما زالت قائمة وهي ضمن أراضي الوقف، التي كان يجب التعامل معها بما يخدم سكان المدينة، كأن يعهد بها إلى الأسر الفقيرة من سكان الحي، لبيع منتجاتهم اليدوية، بعد أن تحول هذه المحلات إلى

سوق شعبي تراثي، يخدم السياحة، ويلبي احتياجات السواح، وكذلك ما برحت قضية النائمين كل ليلة على سطوح هذه المحلات الملاصقة للصفوف الدراسية لطالبات الثانوية غير قابلة للحل، على الرغم من خروج كل قيادات السلطة المحلية بالمحافظة، وأعضاء المجلس النيابي والمحلي، ولكن لا حياة لمن تنادي، وكل ما استطاعته هذه الشخصيات يكمن في بناء (جدار عازل) يسد الهواء عن صفوف الدرس، ويبقي على النوافد مغلقة طيلة اليوم، وهو الأمر الذي كان يجب أن توضع له حلول غير التي وضعت، بمعالجة مشكلة العمالة التي تتخذ من هذه الأسطح مأوى لها للمبيت اليومي، كأن تغير موقع مرقدها مؤقتا في امتداد الكبس الملاصق لمطعم السفينة، ومن ثم البحث عن مخرج يليق بهذه الشريحة المكافحة، وبما يحفظ لها كرامتها، ولكن الأهم أن لا ياتي على حساب شريحة أخرى مهمة يجب أن نهيئ لها الظروف المثلى للبقاء على مقاعد الدرس، وهذه المشكلة لا تقل خطورة وحدة عن ما تم من حصار من كل الجهات للمدرسة (الغربية 1964م) الجماهير حاليا، وجاء في وثيقتها القعيطية أن حدودها الجنوبية ملاصقة بالبحر، والشمالية (السيف) ولكن كل هذه الحدود طمرت بالاستراحة والعمارات المستفزة القانية، وغدت الجماهير تبحث عن نسمة هواء صحي، ولكن! لا مجيب، حتى أصبح الوضع غير قابل للحل، وهكذا هي كل الأمور تترك، إما بالتوطيء، أو بالتراخي والسلبية، من قبل من يقع عليهم عبء معالجة هذه الاختلال وفقا وقانون السلطة المحلية الذي على إثره وصل الجميع إلى سدة القرار نيابة عن المواطن، المغلوب على أمره.

ومن المؤلم، أيضا، أن نجد البعض ممن جاءت بهم الدورة الأخيرة قد انشغلوا عن قضايا الغلاء، والفساد الإداري والمالي البغيض، يبحثون عن قضايا

هامشية ليست من الأولويات الملحة في حياة المجتمع الذي يمثلوه، فالقيمة الحقيقة للعمل النيابي تكمن في تتبع مكامن الخلل في أروقة السلطة في المقام الأول، واظن أن مجلسنا يرى مرافق الدولة كلها تسير سيرا قانونيا،(ولونها بمبي)، لذا، لم نشهد له واقعة ضد أي اختلالات واضحة للعيان، ومنها قضايا (القمامة، العشوائيات بوسط أسواق المدينة، حفريات الصرف الصحي - المهلك - انقطاعات الكهرباء، فواتير ثالوث الفقر- الكهرباء، الماء، الهاتف) واكثرها ضررًا القوت، القوت، القوت، الذي وصل بالناس إلى مستنقع الجوع، وهو حال، يبرر كل الانحرافات التي تتسع في شرائح المجتمع وغياب الطبقة الوسطى، فما احوج مجلسنا إلى إدراك أولويات مجتمعه قبل الذهاب إلى التفاصيل، التي تضمحل وتتلاشى، بمجرد معالجة الكليات.

ونحن ومن على منبر الأيام نرسل هذه الإشارات ثانية التي تمثل النزر اليسير مما يعلمه (مجلسنا المكلاوي) الذي يجب أن يطرد الصدأ عنه، ويمارس دوره كما يجب أن يكون، وإلا تحول إلى (محلِي) بدلا عن (محلي).

الأيام: العدد (5113) الخميس/ الجمعة (7/8) يونيو 2007م.

المكلا مقهى سياسي!

شكلت المقاهي الشعبية في مدينة المكلا، خاصة، وبقية مدن حضرموت عامة، فضاءات رحبة لتثبيت أدب الحوار، وقانون الاختلاف، دون الخلاف، فتنوعت موضوعات وقضايا الجدل الذي تدور رحاها، على خرير فناجين الشاي، وضوضاء الذاهب والغادي، وهمس المرحب، والمودع، بعد صلاة عشاء كل ليلية، إذ يهرع القوم إلى زوايا وكراسي تلك المقاهي لأخذ قسط من الراحة والتواد، وتبادل الحديث عن ما يعن للمدينة وأهلها من طارئ جديد، فيصير الحديث ذا شجون وفنون، وتنطلق القضايا الملحة ناثرة غبارها بين الحضور، فيحاول كل واحد الإمساك بذرات منها، وتجميعها لمواجهة الآخر المخالف له في الغاية والهدف.

والمتتبع لما يشغل التجمعات الصغيرة والكبيرة لهذا المقهى أو تلك يمسك بالوجع الحقيقي الذي يعاني منه الناس في هذه المدينة وغيرها، وسوف يرصد، بصدق، ما يقلقها سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وفكريًا، ففي سنوات ما قبل الوحدة، كان حديث المقهى لا ينشغل بمآسي القات، وهموم القوت، وإنما يتلون الحديث عن مستوى الفرق الرياضية ونتائجها في الشحر والغيل وسيؤون والقطن والمكلا وعدن، وكثيرًا ما يذهب إلى آخر ما أبدعته قريحة الشاعر الكبير حسين أبوبكر المحضار، ومحاولة فك رموزه وطلاسمه، وقد يعرّج إلى النشاطات الفنية والمسرحية والثقافية التي كانت عناوين المدينة اليومية.

ولكن الحال بعد الوحدة تبدل، وجثمت السياسة بكلكلها على جنبات البلاد، وضاقت بها صدور العباد، وازداد الهمّ اليومي حضورًا في (مانشيتات) الصحافة اليومية للمقهى المكلاوي، خاصة في السنتين الأخيرتين التي أصبحت فيه الحالة المعيشية للسواد الأعظم من أبناء هذه المدينة وغيرها لا تطاق، بعد أن سحقت الطبقة الوسطى وسقطت في غياهب الحاجة والفقر المدقع، وتراكمت الثروة بيد فئة قليلة جديدة طارئة على مائدة المال والاستثمار، وبرزت طبقة السياسي (الثري) والجامعي (الفهلوي) والصحفي (الأكول)، والمثقف (المبرراتي)، فدفعت روّاد مقاهيها إلى الحديث في السياسة عن السياسية بالسياسة، فلم يعد هناك من مخرج إلا بطرق قضاياها وخفاياها، وتكتيكاتها واستراتيجياتها، وهو ما انعكس إيجابا على تطور الوعي بقضايا الوطن والمواطن، وكشف في سياق جدله اليومي غير المعلن الكثير من النضج الذي يتمتع به المواطن (الغلبان) وقدرته على قراءة واقعه وتحليله بشكل عميق يفوق ما يحاوله الآخرون،الذين يدعون تمثيله، بوصفهم نخبته وصفوته ومرجعيته، من خلال غرفهم القاتية المغلقة ووسائطهم الصحفية الحكومية والحزبية البائسة، وبرامجهم الإذاعية الصادئة والصادمة، هذه الفجوة التي وقع فيها هؤلاء المتزلفون للسلطة، جعل الناس تخلق لها نوافذ رأي عام تسري مسرى النار في الهشيم دون أن يعي القوم أن زمن التسطيح والنفاق والتلميع لم يعد قادرًا على سدّ الثغرات وتقويم الترهلات التي لحقت بجسد مرافق الدولة ومؤسساتها، ولم تزل أجندة التغيير الموعود تراوح مكانها في حين أصبحت المكلا مقهى سياسيًا كبيرًا فاعلًا ونشطًا يقوّم ويرصد وينصت ويترقب بشغف كل توجه حقيقي في التغيير، وكفى.

الأيام: العدد (5288) الخميس/ الجمعة 4/3 يناير 2008م.

حزب المعاناة الوطني!

في زحام البحث اليومي عن بارقة أمل تشير إلى قادم أجمل، تزداد الوعود المنمقة قسوة وألمـًا، وتصبح أداة ماحقة للجموع الضامرة المنشغلة في التفكير في القادم المجهول، فاليوم مثقل بالجراح، لم يعد فيه متسع لغد، أي غد، فالمأساة تخطت حدود العقل، وتجاوزت حواجز الاحتمال، وليس هناك من جديد إلا الأشد مرارة وقسوة وبؤسـًا.

في ظل هذه الظروف الكالحة، المعممة بالسواد، يبدو أن جميع الأحزاب الوطنية (مشتركة وتابعة ومتبوعة)، قد تجاوزها الأنين والآلام القاصمة لحياة المواطن منذ صباحه الباكر وحتى نومه الشارد في همّ اليوم الذي يليه، ومن هنا بدأ يظهر التكتل الوطني للمعاناة معلنًا عن خيبته الكبيرة في كل مفكري السياسة وزعماء الأحزاب الذين يراهم - حزب المعاناة- بالعين المجردة وهم يرفلون في بهرج الحياة الفانية، عازلين أنفسهم عن نبض الشارع المتسارع الدقات اللاهث بقوة من جور العوز والمرض والمصير القاتم المجهول، في حين تبقى هذه النخب الحزبية تنظر في اللاواقع وترصد اللامعقول، وتقول اللامفهوم، فاتسعت الهوة السحيقة بينهم ومواطنيهم، وتراجع الدور النخبوي الحزبي، وتشتت التأثير، ولم يعد هناك من داع لكل هذه الخيبات الحزبية التي توارت وأصبحت تمارس دورها (دكاكيني) أو من (منازلهم) وهي تظن أن الجموع تسبّح بحمدها وتجدد ولاءها، غافلة عن الجس الحقيقي لصوتهم ومعاناتهم ومأساتهم اليومية التي تتشظى يومًا بعد يوم معلنة عن تراجع مخيف في ما يسد رمق الحياة، فالبطالة في تزايد، والأمية تنتشر كالنار في الهشيم،

والعملة تنحدر، والأسعار ترتفع على طريقة (جنون البقر) وفواتير الخدمات حدث ولا حرج، والمضحك المبكي أن يتنطع، يومًا، أحد القيادات الحزبية المعارضة في مدينة المكلا، ساخرًا من جباية الحكومة (لكسر الريال) في فواتير الكهرباء والماء والهاتف، والضرائب، والرسوم، مدعيًا وقوفهم بشدة أمام هذا الغبن الذي يصيب المواطن إثر اضطراره لجبر الكسر عند التسديد، فهل هذا معقول؟ لا تعليق! وقضايا الأرض المنهوبة قضية ما تحملها ملف، والعدالة المعقوفة بادية لكل عين بصيرة وقلب سليم، والقائمة تطول، ولكن لم تستطع أحزاب اللعبة السياسية -المعارضة منها -أن تدير هذه اللعبة وفق قواعد الهمّ اليومي واستشراف المستقبل، وظلت تنظر أسفل قدميها، وبمنظور مصلحي خاص، فكانت هذه الهوة التي تردت فيها هذه الأحزاب، والغريب أن الكثير من قيادات العمل الحزبي حين تكسر حدة الالتزام الحزبي وتشارك الجموع همهما ورفضها لتكثيف المعاناة تعود إلى توهجها وتأثيرها الكبير، والقرائن كثيرة لا حصر لها.

من هنا كان لزامًا على هذه الأحزاب -مشتركة وتابعة ومتبوعة -أن تعيد النظر في طرائق أدائها وطبيعة دورها إن أرادت البقاء، وإلا فحزب المعاناة الوطني قد سلك طريقه، ومن الصعب عودته إلى (دكاكينها) الفارغة من أي جديد ومفيد.

المكلا لا تنام!

(1)

يتنابني شعور بالغبطة وأنا أقترب من الشوارع الخلفية لمدينة المكلا القديمة منها على وجه التحديد، تلك الشوارع التي كانت –حتى زمن قريب – يحنو عليها ساكنوها فتضيق عليهم تحببًا وتلطفًا وتنفتح بهم فرحًا ومرحًا، المكلا المدينة التي لا تنسى محبيها ولا تنكر أو تتنكر لعشاقها الذين يقتربون من وجيعتها وينصتون لصوتها المبحوح بصدقٍ بعد أن تباعدت أطرافها وتقلّبت أوساطها وسدّت مساماتها، هي مدينة إن دنوت منها شبرًا تندفع إليك مترًا أو يزيد، أيُّ كرمٍ هذا! أيتها المدينة السابحة في فضاء الوجد، المحوطة ببياض القلوب، أيُّ شعورٍ ينتابك – اليوم – وقد تنكّر لك بعض من بنيك وثمرة عطائك النبيل.

(2)

تلك خاطرة تدفعني كثيرًا للعودة إلى تلك الشوارع (المطاريق) بمسمياتها الممتدة من مقهى (أسوان) في حي السلام صعودًا إلى الجبل المنصوب، هبوطًا إلى الشارع العام القديم للمدينة مرورًا بمقهى (بن شهاب) في حي الصيادين بلوغًا إلى مقهى (الغالبي) في حي الشهيد خالد وما جاوره من يابسة حتى ملامسة البحر الأمين، جولة تضعك ولوحة حبٍّ وودٍّ وتعاطفٍ وتماهٍ لا نظير لها في مدننا الأخرى، يكفي أن تقف متأملًا تلاحم تلك البيوت المكلاوية

القديمة وحنوِّها الكبير على قاطنيها لتكتشف نبضها الحقيقي ووعيها الأليف وصدقها النقي، فللمكان وقعه الخاص على سلوكيات ساكنيه - فما بالنا بهذه الدرة البيضاء وهي مؤتلفة بنبض واحد وأذرع مختلفة، قد يتساءل كثيرون ما الرابط بين ما تقدّم والعنوان، ولكن هناك تكمن الحياة التي سأسردها لعل البعض يستفيد منها إن رغب في ذلك.

(3)

في جولتي الأخيرة الأسبوع الفارط ألقت بي الصدفة إلى مواجهة شيخ مسنٍّ تجاوز الثمانين عامًا ومازال محتفظًا بوقاره وكثيرًا من هيبته التي تظهرها تقاسيم وجهه المثقل بتعب السنين الخوالي، تطفلت عليه في جلسته على (دكّة) منزله مدعيًا السؤال عن شخصبعينه، فأجاب:

(بو فلان) مكانه معروف، لكن يا ولدي شكلك منته غريب!.

قلت: صحيح، ولكنني غبت عن المكلا أكثر من عشرين عامًا. تغيَّرت جم جم!.

رد بثقة: ما تغيّرت، بس بها تعب وسهون وغبون واجده.

كيه يا والد!.

سمع مني وفهم، زمان يا ابني كان بوتنا عندما تنتفخ بطن واحد منّا لأي سبب كانوا يقولون له ما لك إلا الكي!. يرشنون في الحطب ويعدّون السخ العريض للسعه في أعلى بطنه، ولكنهم يجعلون ذلك آخر العلاج، مش آخر العلاج الكي ولا لا!.. وبعد أن يحمّر الشيخ يكتفه الرجال ويقترب منه حامل الشيخ وفي طرفة عين يدس السيخ في جردل ماء ولمّا يسمع الموجوع بطفيش الماء وطرطشته تنخفض بطنه ويروح المرض والباقي انته عارفه!.

قلنا: وما الغرض من هذه القصة.

رد بحنق: شف يا ولدي بالأمس الناس تخاف من الكي عن بعد وكان فيه علاجها، أما اليوم فالكي بهم كلّ يوم في لحم حتى أصبح الواحد منهم يتوجّع في كل ساعة وحين لمجرد الراحة وتخفيف الهمّ، والعجيب إنك لو جيت با تطبطب على كتف أيٍّ منهم تجده يظنها كيّه فيئن ويتوجّع لمجرد الاقتراب منه فهمت؟ (......) وواصل حديثه: الخلاصة شلّها منّي ريت الجماعة عيالنا المسؤولين حق المكلا أول يعبرون شويّه كذا الشوارع الخلفية بعد المغرب، بعد العشاء، المهم يشوفوا (المصايب) التي تعاني منها المكلا، كلّ شيء ما هو في مكانه بتاتـًا، ولا هو ريّض، شويّه بس كذا يتنازلون ويعدّون علينا حتى بسياراتهم وينظرون الحال ثم يرجعون - يا ولدي -إلى ديارهم الكبيرة المرتفعة في الجبال.

صمت كثيرًا ولم أحر جوابـًا، ولكنني أيقنت أن المكلا لا تنام!.

الأيام: العدد (5465) الأحد 27 يوليو 2008م.

أهل المكلا تعلموا من الصيني!

من شواهد المشروعات الكبيرة التي تتغنّى بها حاضرة حضرموت (المكلا) حتى اليوم الجسر الصيني الذي بدأ التشييد فيه مطلع العام 1973م، وقد تمّ افتتاحه بمهرجان كبير احتضنته قاعدته الصلبة في مارس 1975م بحضور الرئيس الراحل سالم ربيّع علي (سالمين) وسفير الصين الشعبية وعدد كبير من رجالات الدولة في ذلك المساء الذي تقدّم فيه الرئيس (سالمين) ضيوف المهرجان وجموع كبيرة من مواطني مدن حضرموت في لوحة لا تقل بهاء وروعة عن لوحة الجسر الذي ربط المناطق الغربية لمدينة المكلا (فوة وبروم وميفع) وغيرها بشرقها استكمالًا للمشروع الاستراتيجي لطريق المكلا - عدن، لحظة تاريخية مازالت عنوانًا شقيقيًا لعمق الصداقة التي ربطت القيادتين والشعبين في الصين الشعبية واليمن الديمقراطية.

وقد تحوّل مشهد الجسر وهو يعترض السلئلة لمثلث الأودية الكبيرة للسيول القادمة من منطقة الديس (سقم والسدد والغليلة) كحاجز مائي صلد يفرمل اندفاع السيول ويعيد جريانها بانسيابية إلى السائلة العيقة لترتمي في أحضان بحر العرب، (33) عامًا على إنشائه ومازال صامدًا في مواجهة الأنواء والسيول الجارفة التي تبدو تحته كنهر هادىء وديع.

هذا الجسر الذي عمل فيه الخبراء الصينيون ليل نهار بهمة عالية وروح متفانية بلغت بهم أن بنوا مستوطنة في التلة المجاورة لمشروع مجمع المحاكم - حاليًا - عمّروا فيها مساكنهم وزرعوا في تربتها محاصيل زراعية يقتاتون منها، رسّخ في اذاهاننا - صغارًا - عشق العمل والجدّية في مواجهة ظروف

الحياة ورفض المستحيل، لوحة إنسانية نبيلة رسمها ذلكم الحبراء في دواخلنا منذ زمن بعيد ولم نرهم في يوم من الأيام وقد تعالوا على العمال العضليين من بني جلدتنا ولم يتدثروا البدلات الاسبانية والباريسية والكرفتات الايطالية والنظر من علٍ وكانوا يقتاتون من الأرز الأبيض ويلتهمونه باعوادهم الخشبية في حركة لا نستطيع متابعتها، وظهر - جليًا - إن الاخلاص في العمل والصدق والحرص على الكرامة وسمعة الوطن الصيني وتاريخه العظيم هي المحركات الأساسية لتلك التحفة المعمارية المقاومة.

ويكفي إن هذا الجسر لم يشهد عملية ترميم في قواعده التحتية طيلة السنوات الفائتة ولم يجد من يهتم به في سطحه الذي يحتاج إلى صيانة في ضفتي المشاة، ويكفي الصينيين شهادة براءة ذمة أن ذرة رمل واحدة لم تسقط منه في مواجهة السيول الجارفة التي مرّت من تحته، آخرها السيول الكبيرة الهادرة التي تعرضت لها المكلا وبقية مناطق حضرموت في الأيام الماضية فكان سدًّا منيعًا أوقف زحف تلك السيول التي اكتسحت كلّما وقف في طريقها ليقدّم خدمة أخرى لخور المكلا الجديد الذي تناثرت أجزاء من جسمه في الجهة الغربية بعمق مترين وعرض ثلاثة امتار جراء التجمعات المائية المتساقطة من جبل منطقة (الغار لحمر) بما يعطي مؤشرًا خطيرًا عن مدى متانته وقدرته على مواجهة السيول الجارفة إن لم يكن (الصيني) حاميًا لمجرى الخور ليظل يعطي دروسه العملية لمن أراد أن يتعلّم أو يعود إلى ضميره ويتّقي ربه في هذه المدينة التي تدرك الصدق والاخلاصن وصار الصيني درسًا من دروسها التي تعلّمت منها ومنه ومازالت.

التجمع: العدد (652) الاثنين 24 نوفمبر 2008م.

ملائكة بلا رحمة ...!

مستشفى الأمومة والطفولة بمدينة المكلا - باشراحيل سابقًا - وعلينا أن نضع أكثر من خط أحمر أو أخضر أو أصفر تحت كلمات (مستشفى، طفولة، أمومة) ذلك أن ما سوف نحكيه ربما يظن البعض - وبعض الظن إثم - أننا نتقوّل على هذا الصرح الطبي العريق بالمدينة البيضاء، الذي كان أول مستشفى في حضرموت بني في خمسينيات القرن الماضي وظل حانيًا على روّاده الذين يبحثون عن العلاج بين جدرانه وفي غرفه وعند أطبائه الأعلام الذين عرفتهم المدينة وسجلت أسماءهم بأحرف من نور، كالاستشاري الجراح الدكتور عمر بارحيم، والدكتور عمر سهيل والدكتور الهندي راجيف والدكتور عبدالحميد بارحيم وطبيبي التخدير أحمد محمد الفردي وسالم بارماده، وعامل الأشعة عوض علي بن هامل وغيرهم ممن لا تحضرني أسماؤهم في هذه الخاطرة المليئة بالمرارة، وليعذرني القراء الكرام لهذه البداية التي تشدني إلى الماضي النبيل، ولكنها سوداوية الحاضر وشخوصه الكالحة المشوهة لرسالة الطب الخالدة، وقسم (ابيقراط) الإنساني الذي يضع كل ممتهني هذه المهنة الإنسانية أمام نبل القسم وصحوة الضمير الذي يبدو أنه كان في إحدى غرف الإنعاش بمستشفى الأمومة والطفولة بالمكلا، ويبدو أن الذين يمارسون الوظيفة في هذا الصرح الطبي قد ابتعدوا كثيرا عن هذه المقاصد، وانتقلوا لممارسة السمسرة والبيع والشراء، ودخلوا عوالم الدلل، وإلا كيف نفسر ما حدث في منتصف الأسبوع الماضي، عندما قدمت إلى قسم الولادة امرأة لا حيلة لها وتعاني آلام الوضع (الطلق) وكان ظنها أن حالتها سوف تشفع لها وترقق القلوب الصلدة،

ولكن ذهب ظنها أدراج الرياح، فلم تسعف مباشرة إلى غرفة الولادة، وإنما تحدث إليها صاحب وجه متجهم: (روحي هاتي الرصيد وسددي المبلغ حق الدخول وفتح الملف!!).

خرجت تجر أحمالها وأثقالها، وقد أفقدتها الصيحة المضرية ما تبقّى لها من حيل وتماسك، وما إن وصلت حد الكشك المخصص لدفع الرسوم، حتى انهارت قواها ولم تعد رجلاها قادرة على حملها وجنينها، فسقطت وسط الشارع، وهي تعاني أوجاع ومرارة أصحاب القلوب الملائكية، وقد بخلوا عليها بالمعالجة، فما كان من سيدة معروفة لدينا إلا أن هرعت إليها مسرعة، وقد ألجمتها المفاجأة، وعند محاولة لملمة هذه المرأة الطريحة، أشارت إليها بسرعة أخذها إلى غرفة الولادة لإسعافها، فما كان منها إلا أن بكت بحرقة لأنها قد طردت منها قبل قليل لعدم قدرتها على تسديد مبلغ (1450) ريالًا رسوم الدخول، عند ذلك حاولت السيدة إنقاذ هذه المرأة وتحاملت على نفسها دون مساعدة من أحد على سحبها إلى قسم الولادة مرة ثانية وصاحت في الجميع:

أنقذوا هذه المرأة، وسوف آتيكم برصيد التسديد الآن.

عند ذلك هبت الحياة في مفاصل الملائكة، ونشطت خلاياهم الهامدة منذ لحظات، فكان أن تداعوا لإدخالها إلى غرفة الولادة، وتبسمت الملائكة كلها، وعاد النور يرسل أشعته على أجواء المكان، وذهبت السيدة وأحضرت الرصيد المنقذ، وسلمته الملائكة مع صرخة ميلاد الطفل الجديد للمرأة المسكينة التي لم تكن تمتلك شيئًا للدخول إلى دنيا الملائكة، ولكن ربّ العباد لا ينسى خلقه، وقد سخر لها هذه السيدة لكي تكون سببًا في إنقاذها وطفلها القادم إلى هذه الدنيا في هذه الظروف العصيبة. ونحن نضع هذه الحكاية للناس وكفى!.

الجمهورية: العدد (13989) الثلاثاء 19 مارس 2008م.

قتلوا الفرحة فينا!

أمسك بيدي وقالها مصحوبة بزفرة موجوعة:

- يا ابني قتلوا فينا الفرحة!

تفرست في وجهه السبعيني، لم أجد فيه إلا حطام روح تتعلق بأمل قادم أفضل ولم تزل قابضة بحبل القوي المتين جل في علاه.

حاولت أن أجرّه إلى تفنيد ما لا يحتاج إلى توضيح، تراجع للخلف، فغادر يتعثر في خطاه مترنحًا من وطأة الحاضر الذي لا يرتجي له غدا.

لم أستطع الحركة، خذلتني قدماي عن المضي في الشارع المكلاوي الممتد، وعبارته:

قتلوا الفرحة فينا،

تنهش خلايا دماغي الصغير،

يا إلهي!

- ماذا ألمّ بهذا الهرم الحضرمي الذي غابت عنه ابتسامته البيضاء.

- ما الذي جعله يهجس بموت الفرح قتلاً؟،

وأي فرح يبتغيه؟!

أسئلة تناوشت بقايا تفكيري.

عدت إلى الزمن الحضرمي في بداية تشكله الأربعيني من القرن الماضي، كانت الآمال مشرعة على بساط الكون تغزل من خصوصيتها ملامح ألق حضاري وإنساني حديث العالم، فتداعت رحلات الاستشراق الأوربي في

منازعها.، الاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد والسياسية، وكان ما كان من مقاربات لذلك الزمن الحضرمي الذي كان يدق بناقوس سلاسته الدعوية خطرًا في خاصرة الاستعمار الهولندي في اندونيسيا، مظهرًا وداعة الدين الإسلامي الحنيف وعالميته.

تتابعت - في رأسي - أحداث التاريخ في مطلع ستينيات القرن الماضي وإصرار شركة (بان أمريكان) على إجهاض انسياب النهر الأسود -النفط -في شرايين الاقتصاد الحضرمي زمن الدولة القعيطية، وطمره في بطن الصحراء ورمالها الحارقة.

تقدمت بي السنون خطوة إلى الزمن الثوري الذي حمل مشروعًا وطنيًا قوميًا عربيًا في بداياته، ولم يستكن له جانب بسبب صراع التوجهات وتصادم المشروعات التي عاثت في زوايا الوطن وتبنت سياسة أهل الثقة على حساب أهل العلم والخبرة، فكان التناحر سمة تلك الحقبة التي انتهت باجتثاث الجميع إلا من نجح في توفير أقنعة جلدية في كيس توجهاته النفعية المقيتة، وهو ما نلمحه واضحًا في بقايا الوجوه التي لم تغادر ساحة الضجيج السياسي حتى اللحظة، ومازالت تمارس دورها في استنساخ من هم على شاكلتها هروبا من حقائق الواقع وصونًا لها من مساءلة التاريخ، ولكن هيهات!.

يا إلهي: قتلوا الفرحة فينا!

جرى النهر الأسود الحضرمي - مطلع تسعينيات القرن الماضي - في شرايين وخلايا الجسد الحكومي ولم يشفع لأهله بأحقيتهم في حياة أفضل، وأفزعني خاطر، ماذا لو لم تكن حضرموت ثرية وعطية ربانية حتى قيام الساعة بإذن الله، كيف سيبدو الحال، وماذا ستجني حضرموت! وهل صارت ثروتها نقمة يدعو الحضارمة ربهم بإزالتها.

عندما وصلت بي تداعيات العبارة إلى هذه الهواجس مددت بصري في امتداد الشارع المكلاوي المزدحم بالبشر والحجر والعربات والسيارات والضجيج يخترق الأجواء، فتذكرت أننا نقترب من طي الثلث الأول من شهر شعبان، فرمضان على الأبواب، وأهل القمة منشغلون بمهرجان البلدة، وأهل حضرموت مطحونون بالغلاء في كل صوب واتجاه وتنتهك كرامتهم الزيادات الجنونية في فواتير الكهرباء، وسابقتها المياه، دون ردّة فعل تؤشر إلى شعور حقيقي بمعاناة الناس ومصائبهم التي اتفق الجميع على ممارسة الصمت المطبق تجاهها أو حتى الحديث عنها إلا من باب المزايدة والنفاق السياسي الذي لا تنجح توليفة (مع) المعارضة و صنوها الملهم (سل) السلطة إلا فيه ولا تشتد شكيمتها إلا لطي أحداث الراهن وفق تربيطات المصلحة الصادمة لنبض الناس وأمانيهم، وإلا أيستطيع هؤلاء جميعًا إعادة فاتورة الكهرباء إلى ما قبل أزمة:

(طفي لصي قرحي زيدي) ؟!.

رمضان على الأبواب، وقد كانت تترقبه الجموع وهي تحاول أن تتفنن في حوائجه المنزلية فهناك حرص على انتقاء (البن والزنجبيل) وآخر يبحث عن (تمر حجري أو سيؤوني صميم) وثالث يتعجل صاحب (الطاحونة) للانتهاء من تجريش (الشربة) وهكذا، أما عالم الطفولة فيسبح في مخياله السابح في فضاء الأهازيج الترحيبية وما يتبعها من (صييمه) وعصريات رمضان والتجوال مع الآباء حتى قبيل أذان المغرب ولقاء الجيران والأحبة والأخيار في حلقات الإفطار على فنجان القهوة وكسرة الخمير وحبيبات التمر والصلاة جماعة وابتسامات الوداع للعودة إلى المنازل والكل في خير وأكثر.

قتلوا الفرحة الحقيقية فينا، واستعاضوا عنها بفرحة يائسة شاحبة كالحة، سموها مهرجان البلدة،

فارقصي يا حضرموت الفقر ولّى وراح، وكفى!

أفي التغيير تحرير؟!

تتوافد مساء كل خميس إلى ساحة التغيير بكورنيش المكلا أعدادٌ من باصات الأجرة ذوات الثلاثين راكبًا، ليلتحم ركابها القادمون من مناطق حضرموت -ساحلًا وواديًا وأريافا -بقاطني الساحة للتظاهر ظهيرة الجمعة مطالبين بإسقاط النظام وتنحي الرئيس أو رحيله الفوري، وتجد هذه التظاهرة طريقها إلى العرض عبر قناة سهيل والجزيرة في دلالات واضحة تؤكد أن في حضرموت مَن ينتمي لثورة شباب التغيير السلمية ويأمل في غد أفضل وأكثر عدلاً.

ولأن ساحة التغيير المكلاوية ارتبطت بظاهرة هذا التفاعل بين فئات الشباب من مناطق حضرموت المختلفة وتصدرت واجهتها عبارة رامزة:

إسقاط النظام المدخل الرئيسي إلى حل القضية الجنوبية، وهي عبارة لا أظنها باقية في ساحات التغيير الأخرى، ولا أظنها رفعت هنا لتدغدغ مشاعر تيار الحراك الجنوبي المنضوي في مشروع التغيير وصولًا إلى التحرير، ولا أظنها خديعة مرحلية ستطوى بعد سقوط النظام، خاصة وقد كشرت بعضها في مناطق الشمال عن أنيابها وعدم اعترافها بهذه القضية الإنسانية أولًا والوطنية ثانيًا من الأساس.

هذه التداعيات التي تشهدها الساحة في المكلا وما يجري من فعاليات ثقافية وحوارية وفنية إنشادية وحوارية هزلية ساخرة على هامش ليالي التغيير تجعلنا نحاول الإمساك بتلك الظاهرة التي جمعت شبابًا من حضرموت الذين نالهم ومناطقهم غبن وضيم كبير خلال العشرين السنة الماضية وبعضها يجري

من تحت أقدام شبابها النهر الأسود وهم لا يعلمون وعن حالهم يشتكون ومن نار البطالة والجوع يصرخون، ومن سوء البنية التحتية والخدماتية يعانون.

لكل ذلك فلتتسع صدورهم لتساؤلاتنا القادمة ولتنفتح قلوبهم لما نرسله في هذه السانحة، ولتبدأ عقولهم في لملمة إجابات حاسمة في هذه اللحظة التاريخية، قبل أن تدور ميكنة الضجيج الصاخب وتضيع الفرصة التاريخية للخروج برؤية تغييري حضرموت لملامح القادم وكيف يكون؟!.

من هذه التساؤلات:

- هل استغل شباب التغيير -في حضرموت- هذه اللحظة وانكبوا لتجميع أرشيف عن ثروات أرضهم المنهوبة ومستوى البطالة التي تعاني منه مناطق الامتيازات النفطية ونصيبهم من الوظيفة العامة في شركات التنقيب، ومسميات المافيات التي أثرت من حضرموت وعلى حسابها، وامتلكت أراضي الامتيازات النفطية؟!.

- هل أمسك الشباب بهذه اللحظة ليضعوا رؤيتهم في شكل التغيير عامة وملامح حضرموتهم فيه على وجه الخصوص؟!.

- هل ضمنت لهم قياداتهم المرتبطة بمراكز القرار في صنعاء حقوقهم وحقوق أبنائهم، وأمّنت لهم -يقينًا- عدم تكرار ثقافة السلب والنهب والفيد والاستحواذ على مقدرات أرضهم وتوزيعها بمسميات متعددة وجعلها تعويضًا لقضايا الثأر والإفلاس وسوء المنقلب من غير أهلها، وما أكثر الشواهد وما أكثر الساحات والجبال التي تنعي حظها وحظ أبنائها بعد أن تملكها (حمران العيون؟!.

- هل نشهد في اليومين القادمين، وقبل الانتهاء من رسم خارطة الوطن، من تغييريي حضرموت مشروعًا معلنًا يحميها من أن تستمر في لعب دور (غنيمة

العصر (البقرة الحلوب) التي أنّت ويئن منه إنسانها وجبالها وشطآنها ووديانها وذرات ترابها وحبات رمالها؟!.

- هل يستطيع شباب التغيير في ساحة المكلا أن ينهضوا أخلاقيًا ووطنيًا وتاريخيًا بمضمون الشعار الذي تصدّر واجهة ساحتهم بخصوص القضية الجنوبية، إسقاط النظام المدخل الأساسي لحل القضية الجنوبية.

- وماذا لديهم من خيارات بديلة وقد أنكرته وستنكره بقوة ساحات التغيير في مدن الشمال الأخرى؟!.

- هل يحمل شباب التغيير في ساحة المكلا رؤية ثورية تجعل من التغيير وسيلة لتحرير القرار الحضرمي من التبعية المثخنة بالانهزام للمركز صنعاء.

خاصة وقد كتب في لافتة بيضاء بالحضرمي الفصيح:

- (با نكتب في كل جدار ارحل حتى نصير أحرار).

فيبرز السؤال:

- ما هو مفهوم الحرية لدى شباب الساحة؟!،

أو أننا سنشهد وقد سقط النظام وجاءت حكومة الإنقاذ وجوهًا من المعارضة، لا فرق بينها وبين من سبقها من قيادات سلطة حضرموت للحزب الحاكم.

فنردد بصوت عال:

- عادت السلطة الجديدة لعادة أختها السلطة القديمة،

- ويا دار ما دخلك شر، فالغناء في المكلا والطبول في تعز والبرع في صنعاء،

- فسلّم لي على التغيير!

هي تساؤلات لا نرتجي منها إلا رسم نقطة بداية لمصير آت لا محالة لحضرموت، فهل نراهن على أن في التغيير تحرير، وإن في حده الإرادي للقرار الحضرمي، أو أننا سننشغل بأهازيج الفرح ومهرجانات البرع، التي ستغطيها قناة سهيل، وتدور ميكنة الضجيج الإعلامي الصاخب وتطوى خيم الساحات وتعود حضرموت لعادتها القديمة كرافعة اقتصادية وحيدة لمكونات الدولة الجديدة، وما علينا إلا أن نشارك في يوميات الفرح فلقد رحل النظام وجاء التغيير، وكفى!.

المكلا اليوم / 27 أبريل 2011م.

أعطني حافزًا، أعطك عملًا ناجزًا!

لـم يعـد سـهلًا اليـوم في أغلـب مرافقنـا الحكوميـة ومؤسسـاتنا الرسـمية القيـام بعمـل -أي عمـل- ولـو في إطـار العمـل اليومـي الروتينـي إلا بعـد أن تطمئـن هـذه الشـخصية أو تلـك، هـذا الموظـف، أو ذاك علـى - (الكوميشـن) أي الحافـز، وهـي الكلمـة السـحرية التـي تفتـح مغاليـق الممكـن وتفتـت جـدار المسـتحيل.

هـذه اللوثـة التـي تعيـث تدميرًا للذات المهنيـة والمؤسسـية والقياديـة والوسـطية في مرافـق الدولـة غـدت لهـا أجندتهـا الخاصـة التـي تعيـد إنتـاج فعلهـا بعـد كل جولـة مـن جـولات (الشـوال المـادي) الحامـل لمفاصـل النشـاط والحركـة وسـرعة الإنجـاز وإن علـى طريقـة (خلّـص) مـا حـد يحاسـب حـد، إلا أن الأمـر الأكثـر خطـورة في هـذه الظاهـرة المقيتـة يكمـن في تسـخير مثـل هـذه (الشـوالات) لإكـرام المحسـوبين والمقربيـن ومـن هـم يطبلـون للمديـر العـام أو المسـؤول ليـل نهـار، في حيـن تسـتخدم شـوالات الكـرم الرسـمي لمعاقبـة الآخريـن مـن خـارج الدائـرة وإقصائهـم وإن كانـوا مؤهليـن لهـذه المهمـة أو تلـك.

ومـن الطبيعـي جـدًا أننـا بهـذا القـول لا نسـتهدف كل نشـاط وفعـل يبـذل فيـه القائمـون عليـه جهـدًا مضاعفًا يتجـاوز حـدود الزمـن الإداري اليومـي أو ينـزع إلى شـحذ الذهـن كثيـرًا لإنجـاز العمـل المطلـوب، وإنمـا مـا نرمـي إليـه هـو هـذا العبـث المالـي الـذي يسـود -اليـوم -عالـم المؤسسـات الرسـمية والدوائـر الحكوميـة ومكاتـب الـوزارات حتـى أصبـح هـو الفيصـل في نجـاح خطـة المرفـق أو المكتـب أو المؤسسـة في الوقـت الـذي ينخـر في المفاصـل الإداريـة دون مواجهـة جـادة تعطـي كل مجتهـد وفاعـل نصيبـه الحقيقـي ومكانتـه الحـقّ.

وبنظرة عجلى على مشهد العمل اليومي نستطيع أن نخلص إلى هذه النتيجة التي - للأسف - تردّى إليها العديد، وأصبحت مكبلة له دون وعي منه بذلك، ومهدت الطريق لتقبله ما كانت نفسه تأباه في يوم من الأيام، فوصل به الحال أن يمارس الصمت والطأطأة خوفًا وهلعًا على ما بين يديه وتحتها من مكاسب مادية تجود بها هذه الشوالات العاصفة، التي لا يغلب القوم في إعادة (سيناريوهاتها) وتغليفها بالوطنية والإيثار وخدمة المجتمع والتضحية في سبيل تقديم الوجه المشرّف للإدارة المنتمي إليها، ولكنه أول من ينعق بالصوت الكبير عندما يتم إقصاؤه من كشف الحوافز أو غير ذلك من (السبوبات) المادية، فهو وطني ومهني بقدر ما تجود به قيادة المؤسسة، وبقدر ما يتوالد اسمه في كشوفات الإضافي، والدورات، والسفريات، والنثريات الأخرى، لذا يصبح من الصعوبة بمكان إصلاح الاختلالات المؤسفة في عالم الإدارة، بعد أن صارت هذه المنظومة آلية عمل وحقًا مكتسبًا من الصعب تغييره أو مسّه، وإن حاول البعض ذلك حتى من منطلق التوزيع العادل للحوافز، فالمقاومة تكون شرسة والمواجهة مفتوحة ومفضوحة، والويل كل الويل لمن تسوّل له نفسه إدخال إصبعه في (شوال) المال والآمال.

وخلاصة القول ما الذي أوصل الحال إلى هذه الدرجة من السوء في كثير من مرافقنا الحكومية، وما الأسباب التي تكمن وراء انتشار هذه الظاهرة، وهل هذا ينضوي في إطار الفساد العام، الذي تغوّل في القطاع العام ؟!!.

أسئلة، من يجد في نفسه قدرة الإجابة عليها، له مكافأة مالية من الشوال!

الجمهورية: العدد (......) ...... 28 مايو 2008م.

وعادت الطوابير!

كثيرًا ما (تذم) المرحلة الماضية التي اصطبغت بالحزب الواحد والصوت الذي لا يعلو عليه صوت بتلازمها ومشاهد الطوابير الليلية والنهارية التي ترى في مواضع وأمكنة مختلفة، فمن ازدحام على تعاونية الخضار والفواكه، إلى آخر عند التعاونية الاستهلاكية فثالث أمام شركة التجارة الداخلية وفروعها، وهكذا اتسمت حياة المواطن وتوزعت بين طوابير المأكل والملبس، وللتاريخ كانت على بشاعتها وعنتها وتعبها وجرحها لآدمية المواطن - خاصة - في منتصف سبعينيات القرن الماضي، السنوات التي تلونت بدم الرفاق، وصراع توجهاتهم السياسية بين شرقين (عمالي وفلاحيني) هذه السنوات البائسة والأكثر مرارة على من عاش يغزل الحلم الوطني والانعتاق والعودة إلى واجهة التاريخ، نجده اليوم يعظ أصابع الندم والحسرة على ما كانه في تلك السنوات حيث الحياة فيها على عيوبها تلك تطاق وتتسع فيها مساحة البسمة ورقة الخواطر ويرافقها حلم التغيير إلى الأفضل.

طوابير من طراز جديد:

أما الراهن اليومي الذي يقتات عليه ومنه المواطن في الوطن عامة وحضرموت خاصة، فقد تعددت فيه الطوابير واتسعت مهامها فعاثت فسادًا في الأرض، فليس هناك بعد بشاعة نازفة أكثر من مرارة وقسوة طوابير الانتظار لقوافل الخريجين من حملة الشهادات الجامعية الذين ينتحب جهاز كمبيوتر الخدمة المدنية من كثرتهم وسنوات العجز على استيعابهم التي قد تمتد لأكثر من عشر سنوات، وازديادهم سنة بعد أخرى، ليفارق الدنيا البعض منهم وهو

ينتظر الرفق والرحمة والشفقة من حكوماته المتعددة ومسئوليه الأماجد، فلا حياة لمن تنادي، فالبطالة تعم الوطن من أقصاه إلى أقصاه، هكذا يكون الرد على كل من تسوّل له نفسه البحث عن إجابة لزمن الانتظار الطويل الطويل، فلم يقف عند هذا الطابور الطويل أحزاب المعارضة الناعمة النائمة ولا منظمات المجتمع المدني ولا حقوق الإنسان للوقوف على حقائق الأشياء وكيف تضخم الملف ولم يعد بالمستطاع الاقتراب منه.

ونوع آخر من طوابير الراهن الديمقراطي ما نجده لدى المؤسسات الخدمية كالمياه والكهرباء والعقار.

- وآه يا العقار، صرت قارًا وأكثر من ضار.

وعدادات المياه والكهرباء طابورها قائم ولابد من الانتظار.

وهناك أحاجي كثيرة ودهاليز كثيرة يجب أن تمسك بشفرتها لتنجو بنفسك من شبكاتها العنكبوتية - وعسى كلامنا خفيفًا عليهم - فبيدهم الماء والنور وتوثيق حفنة تراب من أرضي الكبيرة.

ديزل ملك الطوابير:

أما ملك الطوابير وقاهر المحافظين والأمناء العامين ومديري عموم النفط والقاطنين في مفاصل الحكومة فهو الرائق الرائع (الديزل) الذي خلط الأوراق وأظهر سوءة القائمين على الأمر في حضرموت اليوم، من خلال ما يلمسه المواطن من تزاحم يومي لا حل له - كما يبدو - في القريب العاجل على الرغم من انسياب صرفه في محافظات أخرى، فازدهرت السوق السوداء وارتفعت الأسعار وتوقفت مصالح المستفيدين من هذا الخام، فواجه المواطن تداعيات هذه الطوابير وما خلفته من تراجع في حركة المركبات الخاصة والأجرة، وعادت الطوابير اليوم التي تستنزف موازنة المواطن المطحون في وطن الذهب

الأسود والبحر الزاخر بالخير الوفير وقد سدّت في وجهه أبواب العيش الكريم والنزاهة في التعامل والخلق القويم وما عجز عنه الفقر لإسقاطه في بئر العوز والحاجة أكمله العشب السرطاني المقيت، فطوابير بالأمس كانت تستهدف تقنين صرف الكماليات وتثبت الأسعار، اتفقنا معها أو اختلفنا وأنكرناها، فهل تنتفي من حياتنا مشاهد الطوابير ويجد المواطن متنفسًا في وطنه وحرية في حياته وحقوقًا في حصوله على العمل وتقديم الخدمة المعيشية بعيدًا عن المنغصات ومرارة السؤال وهذه وتلك من أبجديات الانتماء الحقيقي الذي يلوكه ساسة الراهن وهم عنه لاهون وبحقيقة غافلون، إلا بمقدار ما يعود عليهم من نفع ولأبنائهم وذويهم وأقربائهم وشللهم ومن ناصرهم في باطل الفساد وفساد الباطل، ورمضان كريم وكفى!.



ومن المركزية ما قتل!

تتسع – يومًا بعد يوم – الحاجة إلى تفكيك مركزية الإدارة وسلطة القرار بوصفهما تميلان إلى احتكار الرؤية واحادية النظرة لمعالجة المشكلات ووضع الخطط وتنفيذ الاستراتيجيات التي تنزع إليها بعض المؤسسات الرسمية، في حين واقع الحال يشير إلى ضرورة العمل على تفكيكها وفق منهجية جديدة تعطي صلاحيات واسعة للهامش المحلي، كونه هدفًا أساسيًا في ترسيخ قواعد العمل التراتبي والمؤسسي وصولًا إلى تفعيل مفاصل المجتمع وزواياه المتعددة في سياق العمل على مشاركة مجتمعية تكاملية ترتفع بالغايات والأهداف إلى مستوى من الوعي بطبيعة المرحلة التي تمر بها حركة الحياة في المجتمعات البشرية كافة، مرحلة تعطي مساحة من الحركة الذاتية للمجتمعات الصغيرة بدءًا من أصغر مكون فيها وأبسطه إلى أعقده وأكثر فضاءً فيه.

ولكن، كما يبدو إن مثل هذه الانشغالات المؤسسية لا تجذب أصحاب القرار في مؤسساتنا المركزية الكبرى.، وزارات، والصغرى.، السلطة المحلية وفروع الوزارات في المحافظات.

من هنا نجد الكثير من المعاناة والتشتت والتخبط والاعتماد على العشوائية والمصلحة النفعية المقيتة لهذا المسؤول أو ذاك، فتبرز في الجسد الكثير من النتواءات المتقيحة التي تصيبه بالشلل التام، والمؤسسية التي لا تؤدي إلى تراكم خبرات وتعميق أساليب المعرفة والنظرة العلمية لوضع الحلول والمعالجات لهذه القضية أو تلك، لهذه المشكلة أو تلك، وتصبح

المركزية قاتلة وكابحة للكثير من المقومات والتنويعات والخصوصيات التي تحتضنها المحليات والوحدات الصغرى في المجتمع وتبدأ عملية الصدام بين المركز وفروعه في المحافظات أو المديريات لتنشأ من ذلك علاقات توتر وترقب وترصّد لأخطاء المركز من قبل الفرع ويمارس المركز سيطرته على الفرع في رحلة عذاب تبدأ ولا تنتهي، لتصبح القاعدة المريحة للطرفين: (عش وعيّش، وأعرف حجمك) لتستمر في موقعك، فتسود علاقات سيئة ليست لها علاقة بالعمل المؤسسي التراكمي الذي تنهض بفضله الأمم وعن طريقه يتم تلافي الأخطاء وإصلاح الاعوجاج والسير معًا برئية تكاملية تتشكّل دائرتها الكبرى من تعدد الصغرى فيها، وهو ما تفتقده الكثير من مؤسساتنا التي تحتكر المعرفة والمصلحة وتعامل الفرع بوصفه نافذة لتجميع الطلبات وتنفيذ الرغبات وتنتهي مهمته بعد تسلّم الملف وتحقيق الرغبة.

الجمهورية: العدد (14361) الأربعاء 4 مارس 2009م.

عندما تصبح المركزية محلية جداً

يذهب الكثيرون إلى أن المركزية تعدُّ من أسباب الفساد الذي تعانيه بعض الدول الحديثة في عالم الديمقراطيات العريقة، ويرون أنها المركزية تعرقل سلاسة السير في عملية البنية التحتية لهذه المدينة أو تلك لهذا المكوّن المحلي أو ذاك الأمر الذي دفع بكثير من الحكومات إلى اتخاذ طريق اللامركزية مسلكًا لمواجهة وتحجيم الفساد والشروع في إعطاء السلطات المحلية صلاحيات كبيرة تسندها في عملية استخلاص القرارات وتنفيذها من الوحدات الصغيرة ومتابعتها والإشراف على جودتها واتقانها.

ولأن العملية أساسًا تحتاج إلى تغيير في نمطية التفكير لدى النخب السلطوية المحلية لكي تختزل الزمن صوب استيفاء عملية تفعيل اللامركزية وتعميق المحلية بوصفها ضمانًا حقيقيًا للتنفيذ والإشراف والمراقبة.

وهذا لن يتأتّى إلا من خلال تمهيد الأرضية السليمة للانطلاق بجدية وفق قناعات فكرية وحضارية ترتهن لفلسفة توزيع الصلاحيات ومحاربة التدخلات (المشخصنة) التي لا يعنيها من (المحليات) ظغلا ما يتيح فرصًا أكثر للثراء ويعطيها ضوءًا أخضر لتضخيم عدد الموالين والمقربين وإحلالهم في مواضع القرار في المحليات الوسطية المديريات الكبيرة والصغيرة، الريفية والصحراوية، وكذلك استغلال هذه الفسحة من اللامركزية للبحث عن وجوه تسبّح بحمد هذا المسؤول المركز، أو تلك الدائرة، من هنا صارت (اللامركزية) عندما تعهد إلى عقليات قاصرة عن فهم وإدراك العمل المؤسسي التكاملي المخطط له وفق استراتيجيات واضحة الرؤى والمعالم في

المنطلقات والغايات والأهداف الآنية والمستقبلية، لا شك أنها سوف تتحول بفعل الفهم القاصر والنوايا المبيتة إلى تكتلات جديدة ممركزة لا تنفك تعيد انتاج ما سعت إلى التخلص منه وما درجت على تحميله تبعات الاخفاقات والعراقيل التي اعترضت سير العملية التنموية والاصلاحات المؤسسية فتتحول هذه المكونات المحلية - شكلًا - إلى مركزية جدًا في المضمون بما تحمله من ثقافة لا تستطيع أن تنطلق إلى آفاق رحبة محملة بتوجهات حقيقية تذهب إلى مراقبة الساحة المحلية بعيون حريصة على نجاح التجربة وتعميقها وتفعيل قوانينها.

وأول هذه التوجهات تكمن في دقة الاختيارات وسلامة التدخلات وصوابية الإشراف -المركز أو الدائرة -وإظهار المنطلقات الخاصة والمصالح الضيقة وكأنها هي المنافع العامة التي تخدم سياسة المحليات وتخفف من هيمنة المركزية على القرار.

وقد باتت هذه العملية مكشوفة لدى الشارع المحلي إلا إن هذه التكوينات والنخب السلطوية المحلية مازالت تعتقد -خطأ -أنها تسوّق بضاعتها الكاسدة في حارة لا تفقه في نوعية المعروض وجودته وجدواه، وكفى.

الجمهورية: العدد (14622) الأربعاء 25 نوفمبر 2009م.

أفي التدوير تزوير؟!

بين فينة وأخرى تصدر تصريحات رسمية هنا أو هناك، من هذا الوزير أو ذاك، لتصبُّ كلها في اتجاه التهيئة لتقبل رؤية ما، اصطلح على تسميته (تدوير الوظيفة العامة) التي تنزع إلى التغيير الايجابي، مستهدفة الأفضل والأجود والأكثر إتقانًا لشاغلي المسئوليات في مرافق ومؤسسات الدولة، وفق ما يروج له الإعلام الرسمي.

وهذا التصريحات، ليست وليدة اللحظة، فقد تكررت كثيرًا خلال الأعوام الماضية، إلا أن الحال بقي على ما هو عليه، إن لم يذهب إلى ما هو أكثر سوءًا مما هو عليه اليوم، إذ أن مسألة التغيير ليست معزولة عن فلسفة الإدارة التي تتبناها هذه الحكومة أو تلك، من حيث المنطلقات والغايات التي تعمد إلى تعميقها في قاع المجتمع، ولفظة (التدوير) تحيل إلى الشكل الدائري، بما يحمله هذا الشكل الهندسي من إيحاءات الانغلاق على فضاء الدائرة، وبالتالي يجعلنا نتحسس أيامنا القادمة، إذ إنّ تصريحات المسؤولين قد عمّقت لدى الكثير من الناس عدم الجدية في معالجة الإخفاقات والاخلالات الكبيرة والبيّنة التي تعاني منها مؤسساتنا ومرافقنا الخدمية والتنفيذية والتشريعية، ومفهوم التدوير – كما يبدو – مفهوم زئبقي لا يمكن الارتكان عليه في إحداث نقلة حقيقية في علم الإدارة وفن تشغيل الموارد وتنفيذ الخطط والبرامج الطموحة التي يجب أن تغدو ديدن أهل القرار.

وعلى سبيل الطرافة، فقد شطح بي الخيال، فتراءت لي قياداتنا وهي يُدار بها داخل صحن دائري (لخلاطة عملاقة) لدقائق معدودة ثم يكبس على زر

التوقف، فينظر إلى مواضعهم الجديدة لينطلقوا إلى مواقع العمل والإنتاج بعد التدوير -المدوخ - و(يا دار ما دخلك شر).

إن أحوج ما نحن بحاجة إليه اليوم هو الشعور الحقيقي بعمق الخلل الذي تعاني منه منظومات ودوائر العمل المؤسسي، فكثير مما لدينا، إن لم يكن الكل، بعيد عن المؤسسية والمنهجية والعلمية، إذ غدت الأوضاع طاردة للكثير من التوجهات الخلاقة والنوايا الجادة، ففي بعض مكاتب الوزارات - على سبيل المثال - بلغ الأمر أن تدار من منازلهم، والبعض الآخر يعاقر الصمت الطويل، فلا يشعر أحد به، حتى خرجت مثل هذه المكاتب من القاموس اللفظي اليومي المتداول، وغير ذلك من الأمثلة المرّة والكابحة.

إن فلسفة تدوير الوظيفة العامة في ظل عدم الشفافية، وانعدامها، يفضي - بلا شك - إلى التزوير في عملية (المناقلة) كما يصفها البعض، وقد كانت في تجربة (المناقلة) بين مديري عموم مديريتين في ساحل حضرموت مؤخرًا ما يؤكد ما ذهبنا إلى من حيث التزوير الخارج من معطف التدوير، فعندما تتم (مناقلة) بين مديرين عامين بعد أن ضجت المدينة وضواحيها وما خلف الضواحي من فشل هذا المدير أو ذاك ليعاد شحنه عن بعد من خلال نقله إلى مديرية أخرى، دون تقويم ومحاسبة، أو حتى وقفة ترسل إلى الفاشل كقانون (خليك في البيت) وإن بطريقة حبيّة فإننا - عندئذ - نكون قد جعلنا التدوير تزويراً، والتزوير تدويراً، وكفى؟!.

التجمع: العدد (690) الاثنين 2 نوفمبر 2009م.

صبر المبدع وعجز المسؤول!

في زحمة الحياة، وتعقيدات الواقع المعيش، ترتحل الذوات المبدعة - ثقافيًا وفنيًا وتربويًا وفكريًا - في متاهات الأيام وتعرجات الراهن، دون أن تجد نفسها حاضرة في ثنايا المشهد الرسمي، بل وقد توارت عنه ومنه إلى غياهب النسيان، ولم تعد واجهة له، وتزداد حسرة وألمًا وبؤسًا وانكفاءً وهي ترى فاقدي الموهبة وقاصري الرؤية وعديمي التأثير يحظون بالرعاية والاهتمام والفرص المتعددة والمتكررة والامتيازات المتنوعة، في حين توصد الأبواب وتغلق النوافذ أمامها، فتختنق عبراتها، وتتحجّر الدمعة في مآقيها، وتبقى شاخصة ببصرها وبصيرتها إلى البارىء عزّ وجل فهو ملاذها الدائم والوحيد.

والغريب في الأمر أن الكثير من المسؤولين الذين أتيحت لهم الفرصة وسُلِّمت لهم قيادة العمل المؤسسي والمجتمعي قد فوتوا على أنفسهم فرصًا ذهبية للتغلغل في مساماته وشرايينه، وابتعدوا كثيرًا عن نبض الناس وهمس الشارع، من خلال تقريبهم لتلك الشخوص التي لا تمتُّ لواقعها بصلة، وإن كان لها حضور، ففي المنحى السلبي المعيق لحركة الحياة وتطورها وترسيخ ثقافة الوعي ووعي الثقافة، ونبذ السلوكيات الطارئة الطاردة لكل ما يلملم شظايا هذه المجتمع أو ذاك، فمثل هذه الوجوه التي نبتت من طحالب الفساد وعاشت وعاشت فيه وبه، هي من يرمي المجتمع بحجر في كل لحظة وعند كل تغيير لا يتغيا الإصلاح، ولا يستهدف الصواب وتعديل شوكة الميزان المؤسسي السليم، فقد نجحت هذه (الطحالب السامة) في نثر سمومها في أجواء الوطن، وتنطلق، بدايةً، من الدائرة المغلقة لهذا المسؤول أو ذاك، لتعمل على توسيع

الدوائر دافعة بالخيرين إلى خارج النهر الصافي، لتبقى هي المهيمنة والمقودة للرجل صاحب القرار في هذه المحافظة أو تلك في هذه المديرية أو غيرها.

حالة من التناقض والتنافر التي كان بالإمكان تجاوزها وخلق ترابط وثيق بين المبدع الحقيقي الرائد والمسؤول الحالي للوصول إلى رؤية حقيقية تنعش ذاكرة المجتمع وتفجر طاقاته الكامنة الصامتة بفعل طغيان ثقافة المصلحة الذاتية والأنانية الشللية التي ما فتئت تنهش في جسد الأمة وتعزل المبدع الصابر وتدخل المسؤول إلى مربع العجز والصمت المدان.

الجمهورية: العدد (14481) الخميس 2 يوليو 2009م.



وتأجّل الميعاد!

(وتأجّل الميعاد من بكرة إلى وعد ثاني!) شطر من بيت للشاعر الكبير حسين أبي بكر المحضار، صار مثلًا يضرب، وتناقلته ذواقة الشعر الشعبي، فتغلغل في نسيج المجتمع ليصبح جملة مرسلة على الألسنة تطلق عندما (تتعكى) على مواطن قضية من قضاياه، أو تترحل حلول مشاكله من يوم إلى يوم غير معلوم.

ولكن، ما الذي جعلنا نبدأ حديثنا بهذا القول المحضاري؟! وهل هناك من داع لمثله؟ لا شك أن مثل هذه الجملة -الحكمة- تسّهل على المرء الكثير، وتجعله يختصر، بدلًا من الاسترسال في الكتابة، دون بلوغ المرام، فلربما تذهب بالقارئ إلى مسالك (علي بابا....) فلا يفقه عنك قولاً، ولا يعي منك أمراً، وتلك معضلة لا يرغب الكاتب في بلوغها، فمن هنا كان الاستناد إلى القول المحضاري أمرًا نتغياه دفعًا للإطالة في الوصول إلى المعنى الذي في بطنه وقد رحل.

لذا فالميعاد الذي نهدف إليه وقد تأجّل غير مرة هو ما يأمله الناس من تغيير منذ زمن بعيد في حضرموت الحضارة والتاريخ والأصالة، تغيير يعيد إليها وجهها الإداري المشرِّف الذي كانته، والغريب أن في السنوات القريبة الماضية عرفت حضرموت أربعة محافظين، ولكنها أبقت على الكثير من مديري العموم والمؤسسات الحكومية في مواضعهم دون أن تقف هذه السلطات عند تجاربهم في مواقع عملهم التي أصبح الكثير منهم (إمبراطورية)

يصعب الاقتراب منها، وهو ما يضع أكثر من علامة استفهام ونقاط استغراب، تنزع إلى تفسير مثل هذه الظواهر (الفلتة) التي كتب على صدرها:

يمنع الاقتراب أو الإزالة!، مما دفع العامة إلى إطلاق الإشاعة تلو الإشاعة عن دور خفي لبعض المتنفذين في المركز الذين يسهمون بدعمهم لمثل هذه (الفلتات) الصاخبة في تأجيج مشاعر الناس، ويعمدون إلى الإساءة لكل مسؤول وطني يحاول أن يعيد بناء البيت من الداخل، ويرسي قواعد مؤسسية حقيقية تعطي نجاحات عملية توفر جهدا كبيرا ومالًا أكثر، وبين هذه المظاهر وتلك يبقى الناس تبحث عن ميعاد مجتمعي قد تأجل كثيراً، وتمني النفس بالأفضل في قادم أجمل، وكثيرا ما تردد في سرها ما قاله الراحل الكبير حسين أبوبكر المحضار يومًا:

وتأجل الميعاد من بكره إلى وعد ثاني! ولكن، أي وعد ثان. ذلك ما لم يعد يثق به المواطن البسيط بعد أن أعطى فرصة أكثر من مرة، وصدّق الوعود السرابية غير مرة، وكفى!

الجمهورية: العدد (14193) الأربعاء 10 سبتمبر 2008م.

كرسي المسؤول وحجر المواطن!

يمثل الاقتراب من قضايا المواطن منتهى النجاح لهذا المسئول أو ذاك، ويصبح التعطيل أو عدم الحسم لمعاناته - أي المواطن - الحجرة التي تصيب الجاثم على كرسي القرار في هذه الإدارة الحكومية الخدمية أو تلك في مقتل، وتضعه في خانة غير المرغوب فيه - حتى وإن ظل في موقعه لسنوات - ولكنه في وعي الناس قد انتهت فترة صلاحيته ولم يعد هناك من فائدة تنتظر منه.

إذن هي ثنائية جدلية تظل تتنازع البقاء والاستمرارية، ولكن، بالتأكيد تكون الغلبة في نهاية المطاف لمصلحة المواطن، وبالتالي الوطن، إلا أن تبعات وأضرار مثل هؤلاء المسئولين تكون وخيمة على تماهي المجتمع مع برامج واهداف الحكومة المعلنة وغير المعلنة، فربَّ مسئول يضيف إلى كرسي الدولة الكثير من التوهج والمعنى، وآخر يسلب القيم المتعارف عليها -عند العامة -سلطة القرار وهيبة الكرسي الذي كان يجب أن يبقي على ماء وجهها إن لم يكن باستطاعته الإضافة إلى موروث المهنة التي تنقلت كثيرا بين أكثر من وجه وشخصية.

تلك المعاني والأسس والمعايير التي يغفل عنها الكثير ممن انفتح له باب الحظ بعد أن يتسلّم هذا الكرسي أو ذاك هذه المكانة أو تلك، فلم يقف عند آخر ما وصلت إليه آلية العمل بهذا المرفق أو ذاك سعيًا وراء التطوير والتجديد الذي تنشده المصلحة العامة واستراتيجية الدولة وهي تنزع نحو التغيير والتحديث الذي ينتشل الواقع المؤسسي من كبوته التي تتراكم - إخفاقا في الكثير منها - يومًا بعد يوم، ومسئولًا تلو الآخر، والكل يدّعي النجاح في تنفيذ

الخطط والاستراتيجيات الوطنية والمجتمعية، ولكن، الواقع يفضح الكثير منها ويضعها في مكان قصي من نبض الناس.

مثل هذه الانتكاسات التي يقع فيها الكثير ممن وضعت فيهم الثقة لانتشال أوضاع بعض مؤسسات ومرافق الدولة - بغض النظر عن آلية الاختيار ومعاييره - التي ربما تكون هي الحجر الأول الذي يسقط على كبد الحقيقة ويرسم خطوط التعرج في مسالك العمل الإداري والخدمي لشرائح المجتمع كافة، وتبقى حاجة الناس إلى تغيير حقيقي للكثير من الوجوه التي عجزت عن الإتيان بأي جديد في هذه الوزارة أو تلك، هذه المؤسسة أو غيرها، ملحة وضرورية لتلافي الكثير من الإخفاقات التي تنعكس - سلبًا - على منظومة العمل المؤسسي كافة، وتضع علامات استفهام كثيرة عن معايير الاختيار التي من خلالها يرسو كرسي المسئولية لهذا القادم الجديد، بغض النظر عن الحجر الذي في متناول المواطن ويرمي به في وجه ذلك القادم وإن لم يسقط عليه مباشرة.

وكفى!

الجمهورية: العدد (14186) الأربعاء 3 سبتمبر 2008م.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة



الموضوع **الصفحة**



الموضوع	الصفحة

حضرموت تحت الركام

لم يعد الأمر سرًا علينا أن نخفيه أو حادثًا صغيرًا يجب أن نتجاهله، فالأمر جلل والواقع أكثر بؤسا وقتامة من كل الرتوش التي يحاول البعض أن يضعها على الصورة العبثية أو خلفيتها الضبابية، وأكثر مرارة مما يذهب إليه البعض الآخر في التغاضي والسير في الركب، كالذي يحمل الأسفار ولم يعد يرى ما يبصره الآخرون في زوايا المكان كل المكان بمداه واتساعه الرحيب، إذ إن هناك حقائق واضحة، حضرموت تحت الركام بعد هطول الأمطار، صارت بين عشية وضحاها مطمورة بين أكوام الطين ومخلفات البناء الطيني المتهالك في كثير من قرى الوادي وبين بقايا ما سميت زورًا وبهتانًا بنية تحتية تفوق المعجزات في هوجة (180) يومًا عمل دون حسيب أو رقيب أو خطط عملية حقيقية تبدأ بالمهم قبل الذهاب إلى الأهم.









دار الوفاق الحديثة للنشر والتوزيع
واتس آب: 2001008170225+